06

حوكمة الشركة

راسخ في الشفافية والمساءلة.

ممارسات حوكمة قوية تدعم النمو الأخلاقي، واتخاذ القرارات السليمة، والنجاح المستدام.

التقرير السنوي للحوكمة لعام 2025

1- نظرة عامة عن حوكمة البنك وتقرير الالتزام 30

2- إجراءات التطبيق 31

2-1 في ما يخص منظومة الحوكمة 31

2-2 في ما يخص مجلس الإدارة 31
2-2-1 الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة
2-2-2 تشكيل المجلس
2-2-3 حظر المناصب
2-2-4 الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس
2-2-5 أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة
2-2-6 مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء
2-2-7 الإدارة العليا وفصل السلطات
2-2-8 حوكمة الشركات التابعة
2-2-9 الإحلال/التعاقب الوظيفي
2-2-10 رئيس المجلس
2-2-11 اللجان وتفويض المهام
2-2-12 آلية عمل المجلس
2-2-13 أمين السر
2-2-14 تقييم الأداء
2-2-15 التقييم السنوي للأعضاء المستقلين
2-2-16 التدريب والبرامج التعريفية

2-3 في ما يخص أعمال الرقابة 41
2-3-1 الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
2-3-2 تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
2-3-3 تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية
2-3-4 الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية
2-3-5 إدارة المخاطر وملف المخاطر
2-3-6 إدارة الشؤون القانونية والدعاوى القضائية
2-3-7 مكافحة الجرائم المالية ومتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
2-3-8 التدقيق الداخلي للمجموعة
2-3-9 إدارة الشؤون المالية والرقابة المالية
2-3-10 الرقابة الشرعية
2-3-11 إدارات الدعم
- إدارة الموارد البشرية للمجموعة
- إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية
- إدارة الاتصال المؤسسي

2-4 في ما يخصّ الرقابة الخارجية 60
- المدقق الخارجي
- رسوم التدقيق الخارجي

2-5 في ما يخص الإفصاح والشفافية 61
- الإفصاح
- الالتزام بقواعد الإفصاح والإدراج
- تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

2-6 في ما يخص حقوق أصحاب المصالح 63
- عملية صنع القرار داخل مجلس الإدارة وإشراك المساهمين
- التواصل مع المساهمين والمستثمرين وإدارة علاقات المستثمرين
- حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات
- حقوق المساهمين في الجمعية العامة والمعاملة المنصفة
- حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة
- حقوق المساهمين في توزيعات الأرباح
- هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى
- سجل المساهمين
- أصحاب المصالح من غير المساهمين
- حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

3- إفصاحات الحوكمة 67
3-1 مجلس الإدارة
3-2 لجان المجلس
3-3 الإدارة العليا واللجان الإدارية
3-4 الهيكل التنظيمي للمجموعة
3-5 المكافآت والحوافز
3-6 المساهمون وتداولات السهم
3-7 التصنيف الائتماني

4- التقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة 102

الملحق (1)- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة 116

الملحق (2)- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية 118

1- نظرة عامة عن حوكمة البنك وتقرير الالتزام

السادة المساهمين الكرام،

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدّم تقرير الحوكمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. يعكس هذا التقرير التزامنا المستمر بأعلى معايير الحوكمة والشفافية والمساءلة، وذلك بما يتماشى تماماً مع تشريعات الحوكمة الصادرة عن كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

الالتزام بالحوكمة والإنجازات في عام 2025

شهد عام 2025 تقدماً ملحوظاً في تعزيز إطار الحوكمة لدينا ودفعاً لأهدافنا على مستوى المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة أبرزها:

- **تأسيس لجنة تيسير خاصة بتنفيذ الاستراتيجية:** تم تشكيل لجنة خاصة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للبنك وتسريع تحقيق الأهداف المرجوّة منها.
- **التطوير المستمر لممارسات الحوكمة:** قمنا بتعزيز آليات الرقابة على المخاطر واعتمدنا سياسات جديدة للحوكمة بهدف تعزيز المساءلة والشفافية.
- **إصدار الصكوك الخضراء:** انسجاماً مع رؤية قطر للاستدامة، نجح البنك في إصدار أول صكوك خضراء لتمويل مشاريع تساهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- **مبادرات المسؤولية الاجتماعية:** وسّعنا برامج المشاركة المجتمعية، ودعمنا التعليم وتنمية الشباب، وأطلقنا مبادرات لتعزيز الوعي البيئي والاندماج الاجتماعي.

تؤكد هذه الإنجازات عزمنا على دمج مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في إطار الحوكمة المؤسسية لدينا، بما يضمن خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على تقرير المسؤولية البيئية والاجتمعية والحوكمة في القسم الرابع من هذا التقرير السنوي للحوكمة.

بيان الالتزام

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم (25) لسنة 2022 وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على بنك الريان بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى المعايير والممارسات الدولية والإقليمية في مجال الحوكمة (يشار إليها مجتمعة بعبارة "قوانين الحوكمة").

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها البنك في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة في الملحق رقم (1) وتقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية في الملحق رقم (2).

إن مجلس الإدارة وبناء على المعلومات في هذا التقرير وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن بنك الريان ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ملاحظة (1): خلال فترة التقرير، أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ 17 أغسطس 2025 القرار رقم (5) لسنة 2025 بإصدار نظام الحوكمة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ من تاريخ نشره وألغى قرار مجلس إدارة الهيئة السابق رقم (5) لسنة 2016 كما أعطى الشركات المدرجة مهلة سنة لتوفيق أوضاعهم مع أحكام النظام الجديد تنتهي في 17 أغسطس 2026. أجرى مجلس الإدارة تقييماً شاملاً لنظام الحوكمة الجديد وخلص إلى أن بنك الريان ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بالنظام الجديد الصادر بالقرار رقم (5) لسنة 2025.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

2- إجراءات التطبيق

2-1 في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن بنك الريان يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في بنك الريان محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى مستوى المجموعة، فإن البنك ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها ومتطلبات النظام الأساسي للبنك. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في البنك ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com).

2-2 في ما يخص مجلس الإدارة

2-2-1 الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (20) منه الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2022. تحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com).

في العام 2025 قامت لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بالمراجعة الدورية للائحة ترشيح وانتخا أعضاء مجلس الإدارة ووافقت على إدخال تعديلات غير جوهرية عليها وفقاً للصلاحية الممنوحة للجنة بموجب المادة (2) من اللائحة نفسها وقد أقرّ مجلس الإدارة مجتمعاً تلك التعديلات. تعتبر التعديلات التي أجريت غير جوهرية لأنها مطلوبة للالتزام بتعليمات رقابية جديدة أو بسبب قرارات وافقت عليها الجمعية العامة بعد صدور النسخة الأولى من اللائحة وهي على الشكل التالي:

- تعديل مسمى «مصرف الريان» ليصبح «بنك الريان» أينما ورد في اللائحة
- تعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة من 13 إلى 11 عضواً وعدد الأعضاء المستقلين من أربعة إلى ثلاثة التزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 مارس 2024
- تحديد أسهم ضمان العضوية بتسعة ملايين سهم بدلاً من 1 مليون سهم بعد قرار الجمعية العامة غير العادية زيادة أسهم ضمان العضوية وتعديل النظام الأساسي وفقاً لذلك بتاريخ 26/3/2025
- تعديلات أخرى لتوفيق الأوضاع مع نظام الحوكمة الجديد لهيئة قطر للأسواق المالية الصادر بالقرار رقم (5) لسنة 2025 ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن إجراءات الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

وفضلاً عن ذلك، يطلب البنك من جميع الأعضاء إجراء إفصاحات معينة وتوقيع تعهد كتابي بموافاة البنك بأي تغييرات على تلك الإفصاحات فور حدوثها. تم تصميم تلك الإفصاحات على شكل استبيانات تضمن إفصاح العضو عن كل البيانات التي يحتاج لها البنك لتقييم مدى التزام العضو بالشروط الواجب توافرها فيه وفقاً للقوانين وتقديم الإثباتات عند الحاجة. يطلب البنك من أعضاء مجلس الإدارة تحديث إفصاحاتهم مرة على الأقل سنوياً. حتى 31 ديسمبر 2025، لم تسجّل مخالفة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة للشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

2-2-2 تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد 19 و29 منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. حتى 31 ديسمبر 2025، تألف مجلس إدارة المصرف من 11 عضواً غالبيتهم غير تنفيذيين (8 من أصل 11) من بينهم ثلاثة أعضاء مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة الفقرة "1-3" بعنوان "مجلس الإدارة" تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

3-2-2 حظر المناصب

حتى 31 ديسمبر 2025 لم يجمع أي عضو في مجلس إدارة بنك الريان بين أي مناصب محظور عليه الجمع بينها وفقاً للقانون وقد قام جميع أعضاء مجلس الإدارة بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك عن السنة المالية 2025 وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (11) و(12) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 16 نوفمبر 2022 شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشّح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة البنك وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

4-2-2 الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com.

لمزيد من التفاصيل حول وظائف المجلس وطبيعة المسائل والأنشطة التي ينظر فيها مجلس الإدارة، يرجى مراجعة الفقرة «1-3» بعنوان «مجلس الإدارة» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

5-2-2 أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته. وفيما يلي أبرز السياسات المعتمدة ببنك الريان كما في 31 ديسمبر 2025:

1. الخطة الاستراتيجية للاعمال LEAD
2. سياسة الإئتمان
3. سياسة قابلية المخاطر
4. سياسة إدارة مخاطر السمعة
5. سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
6. سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال
7. سياسة إدارة مخاطر السيولة
8. سياسة إدارة مخاطر السوق
9. سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
10. سياسة وإطار الأمن السيبراني
11. سياسة حماية أمن المعلومات
12. سياسة حماية أمن التقنيات السحابية
13. سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
14. سياسة إدارة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث
15. سياسة إطار عمل السويفت
16. سياسة تقنية المعلومات
17. إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
18. معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
19. معايير تطوير التطبيقات
20. منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
21. سياسة قواعد السلوك المهني
22. سياسة الموارد البشرية ومنهجية وسياسة مكافآت الإدارة والموظفين والتدريب والتطوير
23. البرامج التعريفية للموظفين ولأعضاء مجلس الإدارة
24. سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
25. سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
26. ميثاق التدقيق الداخلي
27. سياسة الإستثمار
28. ميثاق عمل هيئة الرقابة الشرعية وسياسة الشريعة
29. ميثاق الحوكمة للمجموعة
30. سياسة قطاع الأعمال للمجموعة
31. سياسة جودة الخدمات
32. سياسة تنظيم عمليات الفروع
33. سياسة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام
34. سياسة المسؤولية الاجتماعية
35. سياسة إدارة رأس المال
36. سياسة إدارة رأس المال وسياسات محاسبية ومالية مختلفة
37. سياسة توزيعات الأرباح
38. سياسة الافصاح والشفافية والتعامل مع الشائعات
39. سياسة علاقات المستثمرين
40. سياسة وإجراءات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
41. سياسة وإطار عمل الشؤون القانونية
42. سياسة تفويض الصلاحيات والسلطات

43. سياسة الموافقة على منح التمويلات
44. لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
45. الهيكل التنظيمي للمجموعة
46. منهجية قياس الأداء العام للبنك وبطاقة قياس الأداء المتوازن
47. سياسة مكافآت مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
48. سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين
49. سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين والإسناد الخارجي
50. سياسة وإجراءات معالجة شكاوى العملاء
51. ميثاق مجلس الإدارة
52. ميثاق عمل أمين سرّ مجلس الإدارة
53. مواثيق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
54. مواثيق اللجان المنبثقة عن الإدارة العليا
55. سياسة إدارة مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك
56. سياسة وإجراءات عمل إدارة الاتصالات المؤسسية
57. سياسة حوكمة الشركات التابعة
58. سياسة وإجراءات تنظيم المخولين بالتوقيع والأختام الرسمية
59. سياسة وإجراءات تطوير السياسات ومراجعاتها الدورية
60. سياسة الإلتزام للمجموعة
61. سياسة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة
62. إطار ومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
63. حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
64. إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
65. منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
66. منهجية تصنيف مخاطر العملاء
67. نموذج تقييم مخاطر العملاء
68. إرشادات قابلية البنك لتحمل مخاطر الجرائم المالية
69. تصنيف مخاطر قطاع العمل
70. تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي / دائرة الاختصاص)
71. تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
72. التقييم التنازلي لمخاطر البنك
73. التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
74. سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
75. سياسة قبول العملاء
76. سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
77. سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
78. سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
79. سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
80. سياسة مكافحة الرشوة والفساد
81. سياسة الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات
82. سياسة إدارة مخاطر الاحتيال
83. سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ غير المطالب بها
84. سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
85. السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
86. سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
87. سياسة الإلتزام بالإفصاح الضريبي FATCA
88. سياسة إدارة تضارب المصالح وتعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
89. إرشادات النهج القائم على المخاطر
90. إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة
91. إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
92. الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
93. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
94. إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب
95. الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
96. إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
97. إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
98. إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
99. إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
100. إرشادات مراقبة عمليات العملاء
101. إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
102. إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
103. إرشادات مكافحة الرشوة والفساد والاحتيال
104. إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
105. إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
106. جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة المالية
107. إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية
108. متطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ (CRS)
109. سياسة حماية خصوصية البيانات
110. سياسة إدارة الأصول المستحوذ عليها
111. استراتيجية إدارة مخاطر الاحتيال
112. خطة الطوارئ للسيولة ومصادر التمويل

وضع مجلس الإدارة آلية محددة لتطوير واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات في البنك تقضي بمراجعتها وتوقيعها من قبل جميع المعنيين بالإضافة إلى جميع أجهزة الرقابة الداخلية بما فيها إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية وذلك قبل عرضها على المجلس لضمان توافقها مع القوانين والأنظمة والممارسات التشغيلية الصحيحة قبل اعتمادها رسمياً من قبل المجلس. ويقوم المجلس بمراجعات دورية لتلك السياسات واللوائح بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بتلك السياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني. حتى 31 ديسمبر 2025، لم تسجل مخالفات جوهرية للسياسات واللوائح والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة. ويقوم البنك بشكل مستمر بتطوير وتحديث سياساته وإجراءاته لتوثيق والتأكد من الامتثال الدائم مع القوانين والأنظمة المنطبقة.

6-2-2 مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

إن مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء محددة في النظام الأساسي للبنك خصوصاً في المادة (59) منه وفي ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من المجلس وفي القوانين والأنظمة المنطبقة. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والشفافية. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة ومتطلبات النظام الأساسي للبنك. ولهذه الغاية، وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام 2025 بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

يخصص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة "1-3" بعنوان "مجلس الإدارة" والفقرة «2-3» بعنوان «لجان المجلس» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس الإدارة بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية قيام مجلس الإدارة بتنفيذ واجباته الائتمانية، يرجى مراجعة الفقرة «1-3» بعنوان «مجلس الإدارة» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

حتى 31 ديسمبر 2025، يؤكد مجلس الإدارة أنه قام بالوفاء بجميع واجباته الاستئمانية ومسؤوليات الحوكمة. لى أكمل وجه.

7-2-2 الإدارة العليا وفصل السلطات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة، يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين بالبنك كما يوافق على الهيكل التنظيمي للمجموعة. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك وإدارة أعماله وأنشطته اليومية ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويحرص على إبقاء المجلس على اطلاع بكافة النواحي الجوهرية لأداء الأعمال والتطورات. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. لمزيد من التفاصيل حول الإدارة العليا واللجان الإدارية، يرجى مراجعة الفقرة «3-3» بعنوان «الإدارة العليا واللجان الإدارية» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس الإدارة عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

حتى 31 ديسمبر 2025، لم يتم إجراء تغييرات جوهرية على الهيكل التنظيمي المعتمد. للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد حالياً في البنك يرجى مراجعة الفقرة «4-3» بعنوان "الهيكل التنظيمي للمجموعة" تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

8-2-2 حوكمة الشركات التابعة

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على الشركات التابعة ولهذه الغاية وضع المجلس إطاراً عاماً وسياسة مكتوبة لحوكمة الشركات التابعة تستند إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة على الشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها وكذلك متطلبات القوانين والأنظمة القطرية ذات الصلة.

وفقاً لهذه السياسة، تتم حوكمة الشركات التابعة للمجموعة على الشكل الآتي:

1. تمثيل بنك الريان في مجلس إدارة الشركة التابعة
2. وضع الاستراتيجيات والسياسات والميزانيات والخطط على مستوى المجموعة ككل والتوصية باعتمادها على مستوى الشركات التابعة
3. فرض رقابة مجمّعة على مستوى المجموعة من خلال توفير البيانات ذات الصلة بما في ذلك أي تقارير استثنائية وتقارير عن حوادث معينة
4. دعم تدفق المعلومات ورفع التقارير لأغراض الإشراف المجمّع من خلال إجراءات واضحة وخطط محددة مسبقاً بين مختلف الإدارات وعلى كافة الأصعدة بما في ذلك تقارير مراقبة الأداء ولأغراض الرقابة والإشراف المجمّع مع مراعاة متطلبات الأنظمة والقوانين المنطبقة على حماية البيانات الشخصية والخصوصية
5. تقديم خدمات الدعم الخاص لمختلف الإدارات في الشركات التابعة ووضع خبرات المجموعة في قطر بتصرف الشركة التابعة متى اقتضى الحال ذلك مع مراعاة الأنظمة والقوانين المحلية للشركة التابعة وبشرط الدخول في اتفاقيات مكتوبة لتقديم الخدمات والدعم
6. رفع التقارير إلى مجلس إدارة المجموعة من قبل الإدارة التنفيذية للمجموعة في قطر على أساس مجمّع وصياغة التوصيات ذات الصلة تمهيداً لاتخاذ الإجراء أو القرار المناسب

تم وضع الإطار العام لحوكمة الشركات التابعة لتكون سياسة تنفيذية مكتوبة يحتكم إليها جميع الأطراف بهدف توفير إطار عمل واضح وضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة ضمن المجموعة. ويحدد هذا الإطار (أ) فلسفة المجموعة وسياستها ومبادئها في امتلاك أو إنشاء شركة تابعة و/أو الاستثمار في شركة زميلة أو كيانات خاصة؛ (ب) الأدوار والمسؤوليات وإجراءات رفع التقارير بين المجموعة وشركاتها التابعة؛ (ج) متطلبات الرقابة والإبلاغ للمجموعة لممارسة المراقبة/الإشراف من قبل المجموعة على الشركات التابعة؛ (د) الإجراءات التنفيذية لمختلف التفاعلات بين المجموعة وشركاتها التابعة مع ضمان عمل الشركة التابعة بشكل مستقل ضمن بيئاتها الرقابية؛ (هـ) إجراءات الإبلاغ وتصعيد الخلافات الناشئة عن تنفيذ السياسة؛ و(و) السياسة العامة للإشراف على الكيانات الأخرى بخلاف الشركات التابعة (مثل الشركات الزميلة، والصناديق الاستئمانية، والكيانات ذات الأغراض الخاصة، والصناديق الاستثمارية).

يرتكز التفاعل بين إدارات البنك في قطر والإدارات الرديفة لها في الشركات التابعة على أربعة محاور أساسية هي:

1. تطوير الاستراتيجيات والسياسات والميزانيات والخطط
2. تدفق المعلومات ورفع التقارير
3. الرقابة والإشراف
4. الدعم الخاص

يقوم مجلس إدارة الشركة التابعة بتعيين مدير عام للشركة التابعة يتبع بشكل مباشر له وبشكل غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويقوم بنك الريان في قطر بإصدار تقارير مجمعة دورية بشأن الأنشطة والأعمال والأداء المالي للبنك لضمان الإشراف المجمّع وفاعلية الضوابط الداخلية والإدارة الشاملة للمخاطر. كما يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسات وإستراتيجيات وميزانيات واضحة ومحددة لكل فرع وكل شركة تابعة، بما يتوافق مع الأهداف المقررة لكل منها وبما يتفق كذلك مع الطبيعة الاقتصادية وبيئة السوق والسياق القانوني الذي تعمل تحت إطاره. يتم اعتبار الشركات التابعة على الدوام شركات لها كيانها القانوني واستقلاليتها عن البنك آخذين بعين الاعتبار كافة حقوق المساهمين بمن فيهم مساهمي الأقلية.

حتى 31 ديسمبر 2025، امتلك بنك الريان عدداً من الشركات التابعة والزميلة وكيانات ذات أغراض خاصة. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة «الإيضاح 1» من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة بعنوان «الكيان الصادر عنه التقرير» ضمن التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة السنوي.

9-2-2 الإحلال/التعاقب الوظيفي

أعدّ بنك الريان خطة شاملة للإحلال وللتعاقب الوظيفي لضمان استمرارية القيادة في كافة الظروف. تتم مراجعة هذه الخطة مرة واحدة على الأقل سنوياً من قبل لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم هذه الخطة بشكل أساسي على تحليل وفهم احتياجات البنك على مستوى الموارد البشرية، وتحديد المناصب الرئيسية والأشخاص المحتلمين للإحلال عليها والعمل على تطوير مهاراتهم لتجهيزهم وجعلهم مستعدين لاستلام المنصب المنشود.

تعمل الخطة على مستويين رئيسيين:

- **مناصب ذات أهمية عالية:** وتشمل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمامه الرئيس التنفيذي أو المناصب التابعة لسلطة مجلس الإدارة، بحسب الأحوال
- **مناصب ذات أهمية متوسطة:** وتشمل المناصب الحيوية وتغطي بشكل أساسي إدارات الأعمال والعمليات

لكل منصب ضمن المستويين، يتم تحديد الموظف الأصيل إلى جانب شخص أو اثنين تحته على الأقل ممن تم ترشيحهم واعتمادهم للإحلال على ذلك المنصب. وتضمن إدارة الموارد البشرية وجود برامج تطوير مصممة خصيصاً لهؤلاء الأفراد لإعدادهم لمسؤوليات مستقبلية. كما تعطي الخطة أولوية لتطوير الكفاءات القطرية بهدف تمكين المواطنين المؤهلين من تولي المناصب القيادية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة آلية للتوظيف الطارئ لمعالجة الظروف غير المتوقعة وضمان استمرارية القيادة دون انقطاع.

تشمل خطة الإحلال في المناصب القيادية الرئيسية تقييماً منظماً للتنوع داخل مجموعة الخلفاء المحتملين. ويلتزم البنك بتحسين التنوع بين الجنسين في المناصب الحيوية وفي صفوف الخلفاء المحددين. ففي عام 2025، شكّلت النساء نسبة 45% من مجموعة الخلفاء لهذه المناصب، مما يعكس التزام البنك المستمر بالاندماج والتوازن.

تأخذ خطط الإحلال في المناصب القيادية الرئيسية بعين الاعتبار التنوع داخل المؤسسة. ويلتزم البنك بتعزيز التنوع بين الجنسين في المناصب الحيوية وفي صفوف الأشخاص المحددين للإحلال عليها. في عام 2025، بلغت نسبة النساء المدرجات ضمن خطة الإحلال 45% من مجموع الأشخاص المدرجين ضمن الخطة مما يعكس التزام البنك المستمر بالاندماج والتوازن.

كما في 31 دسمبر 2025 تم تحديث خطة الإحلال وتقديمها لمصرف قطر المركزي التزاما بالمتطلبات التنظيمية والشفافية في ممارسات الحوكمة.

وعلى مستوى مجلس الإدارة، تسعى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت للنظر في خطط الإحلال الملائمة لمجلس الإدارة بما يتماشى مع القوانين والأنظمة المنطبقة وضمن أحكام النظام الأساسي للبنك. ويضمن ذلك استمرارية القيادة وتوافقها مع إطار الحوكمة الخاص بالبنك.

10-2-2 رئيس المجلس

وفقاً للمادة (24) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة في بنك الريان. حتى 31 ديسمبر 2025، قام سعادة رئيس مجلس الإدارة بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة حيث أشرف على عمل مجلس الإدارة إشرافاً كاملاً واتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء الأعضاء على تواصل ومشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر وقد حرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما حرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة ومسودة جدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي

بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (24) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يكون للرئيس أي منصب تنفيذي في البنك أو أن يشارك في أي لجنة منبثقة عن المجلس. وبالفعل، فإن سعادة رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس ولا يتولى أي منصب تنفيذي بالبنك. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول سعادة رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة الفقرة «1-3» بعنوان "مجلس الإدارة" تحت قسم إفصاحات الحوكمة.

11-2-2 اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات الأساسية التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة الفقرة «2-3» بعنوان "لجان مجلس الإدارة" تحت قسم إفصاحات الحوكمة.

12-2-2 آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي لبنك الريان خصوصاً في المواد من (31) إلى (36) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس. حتى 31 ديسمبر 2025 لم تسجل مخالفات في آليات عمل المجلس حيث كانت جميعها ملتزمة بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل.
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال المبدئي إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن مواعيد اجتماعات المجلس وأبرز بنود جدول أعماله تحديداً عند دعوة المجلس للنظر في النتائج المالية أو المسائل الجوهرية التي من الممكن أن تؤثر على سعر السهم إلى بورصة قطر ضمن المهل وفترات حظر التداول المحددة في قواعد التعامل لدى البورصة
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للبنك وفي الصحف ووسائل الإعلام والقنوات الرسمية التابعة للبنك على منصات وسائل التواصل الاجتماعي

13-2-2 أمين السرّ

تحدد المادة (26) من النظام الأساسي للبنك متطلبات تعيين أمين سرّ مجلس الإدارة بحيث يعيّن المجلس أميناً للسر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع اعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدها. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالبنك في أداء مهام عمله. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السرّ إلا بقرار من مجلس الإدارة.

عيّن مجلس إدارة بنك الريان بموجب القرار رقم 4/6/2021 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2021م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المجلس. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في بنك الريان الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية. حتى 31 ديسمبر 2025، قام أمين السرّ بجميع واجباته المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في بنك الريان كما في 31 ديسمبر 2025.

14-2-2 تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، يلتزم مجلس الإدارة ولجانه بإجراء تقييم دوري لأدائهم ولقياس فعاليتهم. ولهذه الغاية، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم. تقوم اللجنة برفع نتائج التقييم وتوصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره.

تعتمد فعالية مجلس الإدارة على مجموعة متنوعة من المعايير المحددة مسبقًا. إن تقييم أداء مجلس الإدارة هو في الأساس تقييم لكيفية أداء المجلس نسبة لهذه المعايير. المعايير التي تم تحديدها لعام 2025 هي كما يلي:

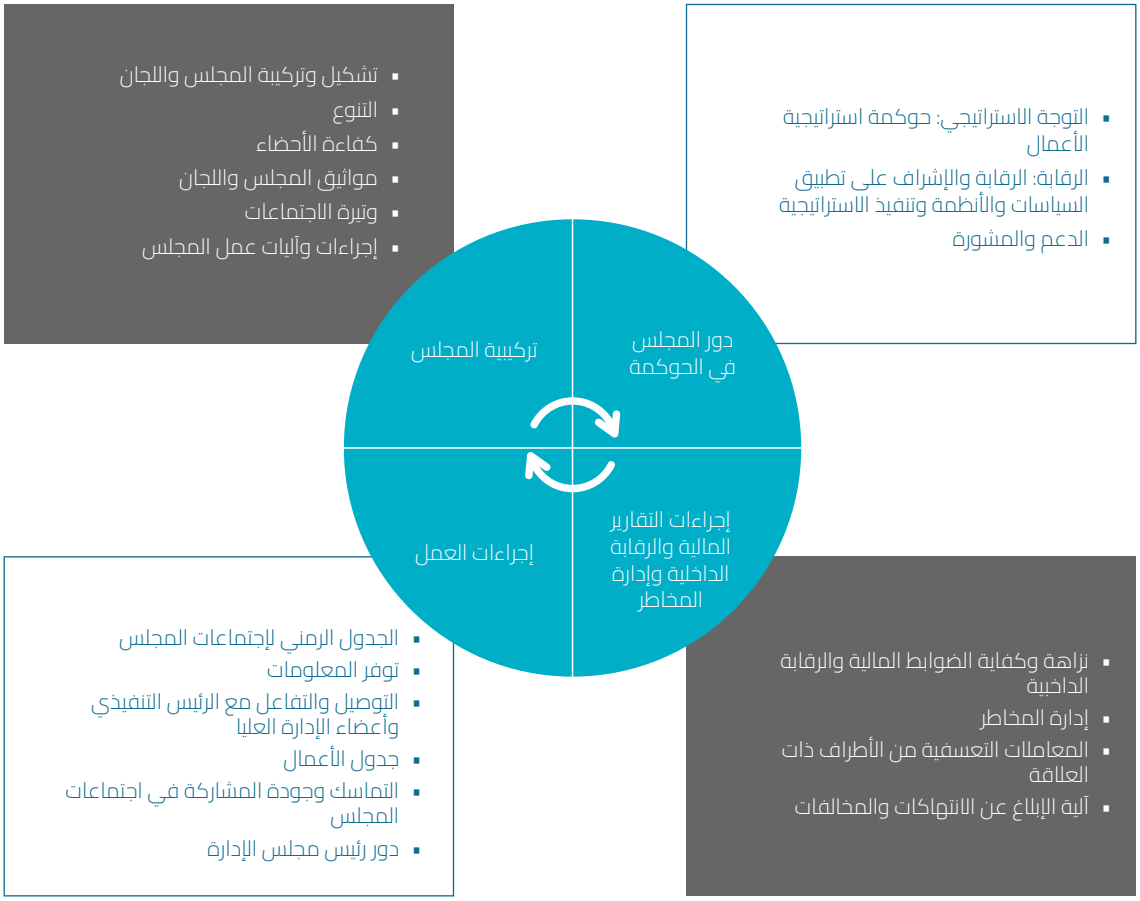

بشكل عام، أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في 31 ديسمبر 2025 أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جوهرية بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Scorecard Balanced) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية 31 ديسمبر 2025 أنجز البنك، من كافة النواحي الجوهرية، مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام 2025.

قام البنك بتحديث نظام تقييم الأداء للإدارة العليا والموظفين بما يتماشى مع استراتيجية LEAD الجديدة. تتكون بطاقة الأداء الجديدة لجميع الموظفين من 4 فئات رئيسية على النحو التالي:

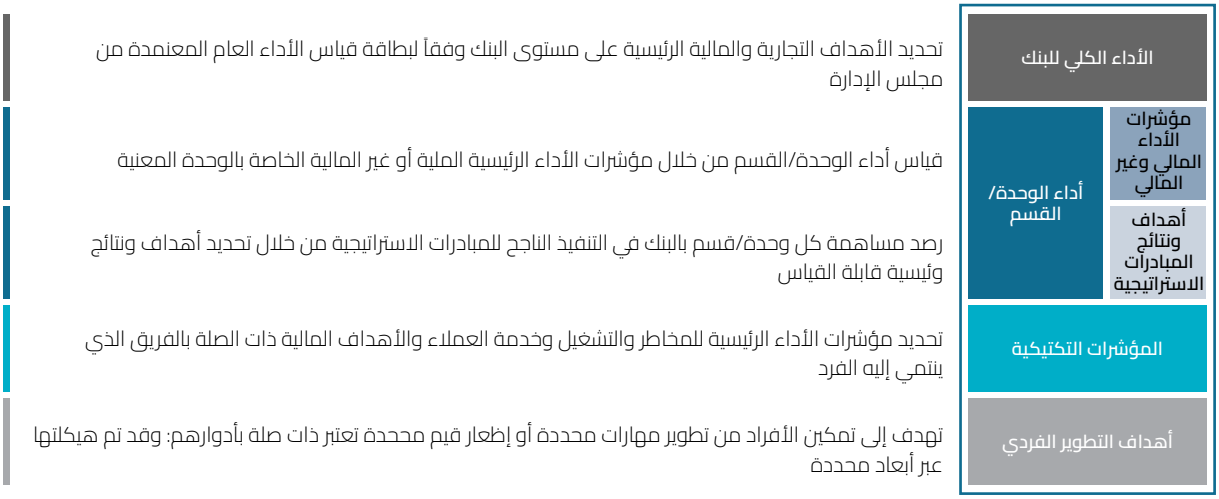

تم تخصيص أوزان إجمالية لكافة الفئات المذكورة أعلاه. ويتم تحديد الأوزان للمقاييس الفردية ضمن "المؤشرات التكتيكية" و"أهداف التطوير الفردي" من قبل الأفراد نفسهم بموافقة مدرائهم. يتم إجراء مراجعة نصف سنوية للأهداف المحددة لكل موظف، يليه تقييم الأداء في نهاية العام.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «1-3» بعنوان " مجلس الإدارة" والفقرة «2-3» بعنوان «لجان مجلس الإدارة» والفقرة «3-3» بعنوان «المكافآت والحوافز» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

15-2-2 التقييم السنوي للأعضاء المستقلين

بالإضافة للتقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي للأعضاء المستقلين ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بهذا الصدد وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك. تم وضع آلية لتقييم الأعضاء المستقلين وفقاً للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتطلب منهم إجراء إفصاحات معيّنة لمعرفة ما إذا حدث أي أمر خلال العام قد يؤثر على استقلاليتهم. أظهر التقييم، بناء على الإفصاحات التي قام بها الأعضاء المستقلون، عدم وجود أي عناصر وعدم حدوث أي أمر يؤثر على وضعهم كأعضاء مستقلين كما في 31 ديسمبر 2025.

16-2-2 التدريب والبرامج التعريفية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تنظيم برامج تدريب لمجلس الإدارة وعقد ورشات عمل لهذا الغرض لضمان حصول أعضاء المجلس، على المستوى الفردي والجماعي، على التدريب الملائم خلال فترة ولايتهم بالمجلس. وافقت اللجنة على برنامج تطوير لأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية 2023-2024-2025 بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية المستقلة. يلزم البرنامج عضو مجلس الإدارة إجراء دورة واحدة إلزامية على الأقل في اختصاصات معينة ودورة اختيارية يحددها العضو وفقاً لاحتياجاته للتطوير على أن يتم استكمال البرنامج خلال السنتين الأولى والثانية من دورة مجلس الإدارة.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد "دليل أعضاء مجلس الإدارة" وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه. يشمل البرنامج التعريفي أيضاً عقد لقاءات واجتماعات فردية مع الإدارة العليا للبنك والمدققين والجهات الرقابية، وفقاً للحاجة، وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال البنك واستراتيجيته وكل ما يتعلق بشؤونه. وفي العام 2025 أكمل السيد خميس مبارك الكواري برنامجه التعريفي عقب تعيينه من قبل وزارة الدفاع/ محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية لتمثيلها بمقعدها الدائم بمجلس الإدارة بصفتها أحد كبار المساهمين بالبنك.

فيما يلي الدورات التدريبية أجراها أعضاء المجلس في العام 2025:

عضو مجلس الإدارة	الدورات التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة في العام 2025						
	الاستراتيجية	استمرارية الأعمال وخطط الطوارئ	إدارة مخاطر الأطراف الثالثة	الأمن السيبراني	مكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة تضارب المصالح	التحديثات الرقابية (المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومتطلبات الدعامة الثانية ونظام الحوكمة الجديد لهيئة قطر للأسواق المالية)
الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني	√	√	√	√	√		
الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	√	√	√	√	√		
أحمد علي الحمادي	√	√	√	√	√	√	√
ناصر جارالله جارالله[1] (عضو لغاية 30 يونيو 2025)	√			√	√		
الشيخ علي بن جاسم آل ثاني	√	√	√	√	√	√	√
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	√	√	√			√	√
محمد جابر السليطي	√	√	√	√	√	√	√
عبدالرحمن الخيارين	√	√	√	√	√	√	√
محمد السعدي	√	√	√	√	√	√	√
عبدالله حمد المسند	√	√	√				
عبدالله الرميحي	√	√	√	√	√	√	√
خميس مبارك الكواري[1] (عضو ابتداء من 1 يوليو 2025)	√	√	√			√	√

1 خلال العام 2025 تم تعيين السيد خميس مبارك الكواري خلفاً للسيد ناصر جارالله جارالله لتمثيل محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية/وزارة الدفاع في مجلس إدارة بنك الريان وفقاً لأحكام النظام الاساسي للبنك بصفتها أحد كبار المساهمين بالبنك

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، أنشأ بنك الريان وحدة خاصة لإدارة المواهب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد وتنفيذ خطط ومشاريع التدريب والتطوير بما يتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك بعد اعتماد الخطة من قبل مجلس الإدارة. حتى 31 ديسمبر 2025 نفّذت إدارة المواهب ما يقارب 20000 ساعة تدريبية.

حققت وحدة إدارة المواهب إنجازات ملحوظة في تعزيز مهارات وقدرات القوى العاملة في بنك الريان. وأبرز هذه الإنجازات:

- تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج التدريبية المتنوعة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات جميع إدارات البنك
- تطوير الكفاءات القطرية من خلال خطط التطوير المستهدفة.

- استكمال دورات تدريبية إلزامية لجميع الموظفين، والتأكيد على نشر المعرفة المصرفية، والخبرة الفنية، وإدارة المخاطر، والمهارات الأساسية
- تعزيز تجربة العملاء من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة تمكن الموظفين من تحسين جودة الخدمة وعمليات الفروع

وقد ساهم هذا التركيز الاستراتيجي على التدريب بشكل كبير في تحسين تجربة العملاء بشكل عام، مما عزز مكانة بنك الريان كبنك رائد في تقديم خدمات مصرفية استثنائية.

3-2 في ما يخص أعمال الرقابة

2-3-1 الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- التزاما منه بتطبيق الأسس السليمة للحوكمة الرشيدة، يطبق البنك نظاماً فعالا وراسخا للرقابة الداخلية ويعمل على تطويره باستمرار. تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أعمالنا اليومية وعملياتنا مع العملاء. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية وضمان فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية ومتواصلة تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات والأطر اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر.
- تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال البنك وعملياته ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والموثوقية في العمليات والتقارير المالية، وضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، وتقييم مستوى الأداء في جميع أقسام البنك ووحدات أعماله على مستوى المجموعة.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

تتوزع المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية في بنك الريان على خمسة عناصر مختلفة تتماشى مع المعايير الموضوعة من لجنة رعاية المؤسسات («COSO»). تعمل تلك المكوّنات مع بعضها بعضاً لتحقيق الأهداف المقررة من البنك. فيما يلي المكونات الرئيسية التي تساعدنا على إرساء وتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية:

- البيئة الرقابية: يعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا على إرساء ثقافة النزاهة والسلوك المهني السليم من أعلى الهرم
- تقييم المخاطر: يتم بشكل دوري إجراء عمليات تقييم صارمة للمخاطر لتحديد وقياس المخاطر المحتملة التي تؤثر على عمليات البنك
- أنشطة الرقابة: تم وضع سياسات وإجراءات تنظم العمل وتتم مراجعتها بشكل دوري لمواجهة المخاطر التي يتم تحديدها بما في ذلك فصل السلطات وضوابط للصلاحيات المفوضة
- المعلومات والتواصل: تم وضع قنوات شفافة للتواصل ضمن البنك لضمان الوصول للمعلومات في الوقت المناسب سواء داخل البنك أو خارجه
- الإشراف والمراقبة: يتم استخدام آليات مراقبة مستمرة لتقييم فعالية الضوابط الداخلية مثل التدقيق الداخلي والخارجي

بعض الضوابط الأساسية التي يتم تطبيقها حالياً لمعالجة مخاطر معينة تتماشى مع المكونات أعلاه وهي على الشكل الآتي:

1. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والمستقلة تماماً عن الإدارة العليا
2. إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق
3. هيئة الرقابة الشرعية المعيّنة من الجمعية العامة للمساهمين
4. الإدارات الأخرى المستقلة للرقابة الداخلية وتشمل (1) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب؛ (2) إدارة المخاطر التشغيلية؛ (3) إدارة الشؤون القانونية؛ (4) إدارة التدقيق الشرعي المسؤولة مباشرة أمام هيئة الرقابة الشرعية
5. إصدار تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والالتزام بقوانين الحوكمة
6. إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية
7. التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق
8. التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام
9. تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي يرفع سنوياً مباشرة إلى الجميعة العامة
10. اجتماعات شهرية للجنة المخاطر الإدارية التي تنظر في مسائل إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة على مستوى الإدارة ومناقشة أي ثغرات رقابية ومتابعة خطط التصويب ومدى فعاليتها

11. سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة
12. تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية
13. الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا
14. هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة
15. التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة
16. الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات
17. نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية
18. تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية ومراقبتها
19. خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها
20. آلية محكمة لوضع السياسات تلزم مراجعتها من قبل جميع إدارات الرقابة الداخلية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها وذلك لضمان تضمينها الضوابط اللازمة
21. الوصف الوظيفي الموثق والمعتمد لجميع الموظفين

2-3-2 تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع بنك الريان إطار عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات سنوية حيوية ومستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يشرف مجلس الإدارة على الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية من خلال لجنة التدقيق التي تعول بدورها على إدارة التدقيق الداخلي لإعطاء تطمينات موضوعيّة على مستوى المجموعة ككل.

إن الإطار التنظيمي الشامل للرقابة الداخلية يساهم في دعم البنك على تحقيق أهدافه كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع بنك الريان هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة خطوط مختلفة للدفاع:

خط الدفاع الأول: ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العمليات – الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها؛

خط الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية والتدقيق الشرعي. وتقوم هذه الإدارات بمراجعة المخاطر واختبارها ومراقبتها

خط الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة التي تضع خطة تدقيق سنوية لموافاة مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمشورة اللازمة وبتطمينات موضوعية ومستقلة ومستندة إلى المخاطر حول كافة أوجه العمل بالبنك

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام البنك بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم للرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2025 أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد مخاطر ذات طبيعة غير اعتيادية قد تهدد المركز المالي للبنك.

3-3-2 تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

قام مجلس إدارة بنك الريان بتنفيذ تقييم إطار أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025 وفقا لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2025 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالبنك مسؤولا عن وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها. وتعتبر أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة البنك، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة البنك بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هي معدلة من مصرف قطر المركزي والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من مصرف قطر المركزي، وأن مقبوضات ونفقات البنك تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة البنك.
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات البنك مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن تصميم وصيانة أنظمة الرقابة الداخلية الكافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك.
- حماية موجوداته.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات المدرجة في الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بالقرار رقم (5) لسنة 2025.

نظراً للقيود المتأصلة لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للأنظمة، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح أنظمة الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى البنك على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على البنك أن يقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5) لسنة 2025.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025، بناءً على إطار العمل والمعايير المحددة في أنظمة الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

نطاق التقييم

أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا هي عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هي معدلة من قبل مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على أنظمة الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار المعاملات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للبنك في 31 ديسمبر 2025 هي:

1- تمويل الشركات والأفراد
2- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية
3- التمويل التجاري
4- الودائع
5- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات
6- الخزينة والاستثمارات
7- الموارد البشرية وجداول الرواتب

شمل التقييم أيضاً التصميم والتنفيذي والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة على مستوى المنشأة والضوابط العامة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقاً للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للبنك، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية. للاطلاع على التقرير، يرجى مراجعة الملحق رقم (2) بذيل التقرير السنوي للحوكمة.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناءً على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى البنك، كما في 31 ديسمبر 2025، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة المتعلقة بها بناءً على المعايير المحددة في أنظمة الرقابة -الإطار المتكامل (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

2-3-4 الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:

- التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)
- الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات
- عملية التدقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشرالثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كل شهرين.

حتى 31 ديسمبر 2025 لم يتم تحديد ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

2-3-5 إدارة المخاطر وملف المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر في بنك الريان من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

- المستوى الأول: مجلس الإدارة
- المستوى الثاني: لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة
- المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية للمجموعة ولجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة واللجنة التنفيذية لحوكمة البيانات
- المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: وتشمل الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.
- المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة إدارة المخاطر

ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر.

إدارة المخاطر في مجموعة بنك الريان هي إدارة مستقلة تماماً عن إدارات الأعمال والأنشطة التجارية. رئيس قطاع المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة وبصورة غير مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة.

تعمل إدارة المخاطر للمجموعة ضمن إطار تنظيمي فاعل لإدارة المخاطر مدعوماً بمجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. إن إدارة مخاطر المجموعة مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر الاطراف الثالثة (بما في ذلك إدارة التوثيق الائتماني) ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر أمن المعلومات والأمن المادي والأمن السيبراني والمخاطر الشاملة والمخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية ومخاطر الاحتيال وعن ضمان الالتزام بقوانين وأنظمة البنوك المركزية المتعلقة بإدارة المخاطر في الدول التي يعمل فيها البنك.

تعد السياسة المنظمة لقابلية البنك على تحمل المخاطر جزءًا أساسيًا من الإطار التنظيمي للمخاطر الشاملة للمجموعة في بنك الريان، وتتعامل هذه السياسة مع تحديد وقياس ومراقبة وإعداد التقارير عن المخاطر الكبيرة التي يواجهها البنك. إن ترسيخ ثقافة الوعي للمخاطر ضمن البنك ومجموعته تساهم في تسهيل وتعزيز قابلية البنك على تحمل المخاطر وتفعل الانتظام والتناسق بين الأعمال والخطة الاستراتيجية للبنك والموظفين وإجراءات البنك وبنيته التحتية.

تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، فإن السياسة المنظمة لقابلية البنك على تحمل المخاطر توضّح مستوى وأنواع المخاطر التي ترغب المجموعة في قبولها أو تجنبها لتحقيق أهدافها. وتشمل كلا من البيانات النوعية والكمية. تحدد هذه السياسة النهج العام لإدارة المخاطر وهي مدعمة بالسياسات والإجراءات والضوابط والأنظمة التي يتم من خلالها تحديد قابلية البنك على تحمل المخاطر وإعلانها ومراقبتها.

يتعامل البنك مع العديد من المخاطر الناشئة أو الجديدة. وقد أصبحت مخاطر المناخ محور التركيز الرئيسي، وتم تشكيل لجنة إدارية خاصة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة للتعامل مع هذا الأمر. ويواصل البنك العمل باستمرار على تطوير وتنفيذ المعايير لقياس وإدارة مخاطر المناخ.

أطلق البنك استراتيجية جديدة وتطبيقًا رقميًا جديداً، وقد ضم فريق العمل الذي انكب على تطويرهما أعضاء من إدارة المخاطر باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين. وتشمل الوحدات المشاركة في ذلك أمن المعلومات، والمخاطر التشغيلية، ومراقبة الاحتيال، والتحصيل، ومخاطر الائتمان. وقد تم تحديد جميع عناصر المخاطر التي تنطوي عليها هذه العمليات وتقييمها وإدارتها.

فيما يلي نبذة عن حوكمة المخاطر في بنك الريان ومسؤوليات ومهام كل وحدة من وحدات إدارة المخاطر للمجموعة.

إدارة المخاطر في الشركات التابعة

يتم وضع استراتيجيات وسياسات المخاطر على مستوى المجموعة، وتُعتمد من قبل جميع شركات المجموعة مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية في المناطق التي تعمل ضمنها. كما يتم تطبيق نماذج ومنهجيات المخاطر على مستوى المجموعة بهدف ضمان اعتماد مقاييس وتقارير متسقة حول تعرضات المخاطر.

وعلى مستوى التبعيات الإدارية لإدارات المخاطر في الشركات التابعة، فإن مدير المخاطر في الخليجي فرنسا مسؤول مباشرة أمام المدير العام للشركة هناك، في حين أن مدير المخاطر في بنك الريان بالمملكة المتحدة مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للشركة، وبشكل غير مباشر أمام رئيس قطاع المخاطر للمجموعة في قطر. ويضم الخليجي فرنسا وبنك الريان لجنتين محليتين للمخاطر تشرفان على مراقبة المخاطر وإدارتها. أما إدارة المخاطر في شركة الريان للاستثمار فهي تحت الإدارة المباشرة لقطاع إدارة المخاطر للمجموعة ببنك الريان قطر.

إدارة المخاطر الشاملة

تتولى إدارة المخاطر الشاملة مسؤولية تحليل المخاطر وإدارة محفظة الائتمان للمجموعة بما يشمل المسائل ذات الصلة بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وأطر العمل الصادرة عن بازل بما في ذلك بازل 3 والإصلاحات المتعلقة بهم. وتُنجز الإدارة هذه المهام من خلال تطوير نماذج الائتمان بما فيها تصنيف مخاطر الائتمان (نماذج احتمالية التعثر وتقديرات الخسارة عند التعثر والتعرضات الائتمانية عند التعثر. ويتم تصنيف جميع العملاء ضمن المراحل الائتمانية المناسبة للمخاطر الائتمانية التي يمثلونها: المرحلة الأولى (عملاء منتظمون) والمرحلة الثانية (عملاء ذات مخاطر ائتمانية عالية) والمرحلة الثالثة (عملاء متعثرين). تُستخدم هذه التقديرات لتوقع الخسارة وضمان تقديم حسابات دقيقة للخسائر الائتمانية المتوقعة ولقياس الأداء

المعدّل بحسب المخاطر وإجراء اختبارات الضغط. بالإضافة إلى ذلك، تحرص الإدارة على إجراء تقييم سنوي لكافة النماذج الرقابية المستخدمة في الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) وفي احتساب مخصص الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار المحاسبة IFRS9 للتأكد من دقتها وصلاحيتها وإعادة ضبطها لتتوافق مع أحدث البيانات المتاحة ولضمان إدارة هذه المخاطر بشكل فاعل يضمن المراقبة المستمرة والحوكمة المشددة للمخاطر.

تؤدي إدارة المخاطر الشاملة أيضاً دوراً أساسياً في وضع إجراءات داخلية راسخة لتقييم كفاية رأس المال. تقضي هذه الإجراءات بمراجعة إطار وحوكمة المخاطر لدى بنك الريان وأدوات ونماذج قياس المخاطر وتقييم مدى كفاية رأس المال من خلال ضمان التقييم المناسب لجميع المخاطر التي تواجه البنك ويشكل ذلك عنصراً أساسياً في عملية التخطيط لرأس المال وخطة استرداد رأس المال. يتم تحديد المخاطر من خلال عملية تقييم المخاطر على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك المخاطر الائتمانية ومخاطر الاطراف الثالثة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر التركزات ومخاطر معدلات الربح في الحسابات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر المناخ. تُقاس هذه المخاطر بالاعتماد على رأس المال المتوفر في بنك الريان في الظروف العادية وتحت سيناريوهات الضغط المتعددة لتتيح الاستجابة السريعة لجميع التغيرات غير المتوقعة في مركز المخاطر ورأسمال البنك وتدعم وضع الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف المخاطر المحتلمة. تتولى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة اعتماد سياسة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وتقارير التقييم ذات الصلة التي يتم رفعها إلى مصرف قطر المركزي.

كجزء من الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رس المال وعمليات إدارة المخاطر ككل، طوّر قسم إدارة المخاطر الشاملة برنامج اختبارات الضغط بهدف قياس تأثيرات ضغوط الائتمان والسوق والسيولة على مركز رأس المال ومصادر التمويل والإيرادات للمجموعة. تشمل اختبارات الضغط سيناريوهات الضغوطات المطلوبة ضمن التعليمات الإشرافية وسيناريوهات أخرى صارمة يضعها البنك داخلياً، وتجري هذه الاختبارات بشكل دوري تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ولجنة المخاطر للمجموعة المنبثقتين عن الإدارة العليا.

يشرف القسم أيضاً على عملية دمج متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر في البنك وعمليات اتخاذ القرار. تتماشى هذه المبادرة بشكل كامل مع المبادئ الإشرافية لمصرف قطر المركزي الخاصة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يضمن تحديد المخاطر المرتبطة بالاستدامة وتقييمها وإدماجها بشكل منهجي ضمن هيكل الحوكمة في البنك، وقابلية البنك لتحمل المخاطر، وخطط رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، يقود فريق إدارة المخاطر الشاملة عدداً من المبادرات الحيوية في مجال المخاطر، بما في ذلك مراقبة وتطوير قابلية البنك لتحمل المخاطر، وإدارة مؤشرات المخاطر التي ترفع دورياً إلى لجنة المخاطر الإدارية ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة والإعداد الآلي للتقارير الرقابية ومؤشرات المخاطر، والإشراف على خطة التعافي الخاصة بالبنك. تسهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز حوكمة المخاطر، وزيادة مستوى الشفافية، ودعم الإدارة الاستباقية للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

تشمل مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان في بنك الريان دراسة ومنح الائتمان لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وقطاع الخدمات المصرفية الشخصية وكذلك إدارة الائتمان بما فيها وحدات التوثيق وتصريح صرف التمويلات وحيازة الضمانات. تم وضع سياسة لتحديد صلاحيات الموافقة على منح الائتمان بمستويات مختلفة ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة/لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة وتوزّع الصلاحيات على لجان مختلفة للائتمان بدءاً من مجلس الإدارة نفسه واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة مروراً بلجنة الائتمان والاستثمار الإدارية وصولاً إلى لجان أدنى على مستوى الإدارة. تتبع الشركات التابعة للمجموعة الهيكلية نفسها لمنح الائتمان.

تحرص إدارة مخاطر الائتمان على الفصل الكامل بين القسم المخصص لدراسة وتحليل وتقييم الملفات الائتمانية وبين وحدات الأعمال. تم وضع سياسة خاصة لتنظيم صلاحيات الموافقة على الائتمان على مستوى المجموعة وتحدد هذه السياسة المستويات الملائمة للموافقة على السقوف الائتمانية وتعاملات الأطراف الثالثة بناءً على المخاطر المرتبطة بكل تسهيل ائتماني على حدة.

تتولى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة الموافقة على سياسة مخاطر الائتمان للمجموعة، والتي تحدد قابلية البنك على احتمال المخاطر وتضع إطار عمل لأنشطة التمويل الخاصة بالمجموعة وبخاصة المرتبطة بمنح الائتمان ومخاطر الاستثمار وتقييم الدعم والضمانات وتحديد التمويلات المتعثرة ومعالجتها، إضافة إلى تحديد متطلبات إدارة المحفظة التمويلية وبرامج المنتجات وإدارة الإجراءات التصحيحية وعمليات التحصيل.

تتم مراقبة المحفظة الائتمانية للمجموعة لضمان التزام كامل الانكشافات مع قابلية البنك على تحمل المخاطر ومع السقوف الإشرافية ويشمل ذلك مراقبة خصائص المحفظة مثل تصنيفات مخاطر المحفظة ومخاطر الدول وقطاعات التركزات الائتمانية والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. ويركز البنك بشكل خاص على ضمان تحديد مخاطر

التركزات الائتمانية وقياسها والإبلاغ عنها بدقة. وهذا يسمح بتحسين المحفظة على مستوى القطاعات التي يتم تمويلها. يتم أيضًا متابعة جودة الائتمان عن كثب، سواء عند الموافقة المبدئية على السقوف الائتمانية أو طوال عمر التسهيلات، لضمان الامتثال لقابلية البنك على تحمل المخاطر. يتم تتبع جودة الائتمان من الناحية النوعية من خلال المراجعات السنوية الشاملة ومن الناحية الكمية من خلال مراجعة المخصصات المرتبطة بها/ الخسائر الائتمانية المتوقعة واختبارات الضغط.

تتم مراقبة التمويلات غير المنتظمة بشكل مستمر ورفع تقارير بشأنها إلى جانب نتائج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومعدلات التمويل المتعثر ومعدلات التغطية للبنك وشركاته المصرفية التابعة بشكل مجمّع إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

إدارة التحصيلات والإجراءات التصحيحية

وضع بنك الريان أسس فعالة وكفوءة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بدءاً من إجراءات التحصيل وصولاً إلى مباشرة الإجراءات القانونية بحق المتخلفين عن السداد. ويتولى فريق مختص تنفيذ عمليات التحصيل بهدف تحسين مستوى التحصيلات وزيادة إيراداتها ويتم رفع نتائج عمليات التحصيل إلى الإدارة العليا عبر لجنة المخاطر للمجموعة وإلى مجلس الإدارة عبر لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. كما تتولى وحدة التحصيلات إدارة وتنسيق الإجراءات الجنائية التي تتم مباشرتها بحق العملاء المتخلفين عن السداد. وبفضل الجهود التي تبذلها وحدة التحصيلات نجح البنك في تحصيل ما يزيد عن 800 مليون ريال من المتأخرات خلال العام 2025.

إدارة مخاطر السوق

وحدة إدارة مخاطر السوق في بنك الريان هي جزء من قسم مخاطر السوق والسيولة، والذي يضم أيضاً إدارة مخاطر السيولة وإدارة مراقبة المنتجات ذات الصلة ووحدة الدعم الخاصة بعمليات الخزينة. وتتمتع هذه الإدارات بالاستقلالية عن إدارات الأعمال، بما فيها إدارة الخزينة، وهو ما يضمن الفصل الواضح للمهام بهدف تفادي تضارب المصالح.

وتتولى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة اعتماد سياسة إدارة مخاطر السوق للمجموعة بغرض ضمان شفافية محفظة البنك وإدارة تعرضه لمخاطر السوق بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. تحدد السياسة قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق وسقوف مخاطر السوق المرافقة، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر السوق وتجميعها وإدارتها ومراقبتها وإعلانها بشكل منتظم.

تتولى إدارة مخاطر السوق أيضاً تحديد مخاطر السوق القائمة والمستقبلية المحتملة من خلال المراقبة المستمرة للمحفظة وإعداد التقارير والتواصل المستمر مع وحدات الأعمال. وتستخدم الإدارة منهجيات التقييم المعيارية في السوق، إلى جانب مراقبة الوكلاء والأطراف المقابلة، بهدف تزويد لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال ووحدات الأعمال بتقييم مستقل وتحليل تقييمي لأدوات البنك المالية واستثماراته.

كما تجري إدارة مخاطر السوق اختبارات الضغط بشكل دوري تشمل مراكز العملات التي تخضع لمخاطر الصرف الأجنبي وأسعار الربح وترفع النتائج إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. وتدعم إدارة مخاطر السوق وحدات الأعمال عبر توفير تحليل لمقترحات المنتجات والاستثمارات الجديدة، والتي تشمل تحديد التعرض المحتمل للمخاطر واقتراح النماذج الملائمة لها ومنهجات التقييم.

إدارة مخاطر السيولة

تتولى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة في بنك الريان اعتماد سياسة إدارة مخاطر السيولة للمجموعة بما يشمل خطة مصادر التمويل في حالات الطوارئ بناءً على توصيات لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال. إدارة مخاطر السيولة هي إدارة مستقلة تماماً عن جميع وحدات الأعمال، بما فيها الخزينة، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومصادر التمويل لبنك الريان وفقاً لسياسة إدارة السيولة المعتمدة.

تقدّم إدارة مخاطر السيولة تقارير وتحليلات وتوصيات دورية للجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال، وتوفر تحليلات وتقارير موسعة لإدارة الخزينة وغيرها من وحدات الأعمال، ويشمل ذلك السيولة التشغيلية اليومية والسيولة قصيرة الأمد المرتبطة بالوصول إلى مصادر التمويل. كما تنطوي إدارة مخاطر السيولة على مهام استراتيجية إضافية تشمل آجال الاستحقاق لجميع الموجودات والمطلوبات، وتُجري الإدارة اختبارات ضغط بناءً على المتطلبات الداخلية والتنظيمية بهدف دعم تحليل السيولة الدوري وتوفير تحليلات حول التأثير المحتمل لمجموعة واسعة من السيناريوهات السلبية.

بنك الريان ملتزم بتوجيهات مصرف قطر المركزي بشأن متطلبات بازل 3 خصوصاً لناحية احتساب وتقديم التقارير الشهرية على مستوى البنك ومجموعته حول نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقرة.

إدارة المخاطر التشغيلية والمرونة التشغيلية

تعتمد لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة في بنك الريان إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية والسياسات ذات الصلة بناءً على توصيات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتم مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وسياسة استمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية سنوياً كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية. ترفع تقارير الحوادث والخسائر التشغيلية ومؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، إضافة إلى معلومات حول إدارة استمرارية الأعمال/المرونة التشغيلية وإدارة التأمين وشكاوي العملاء شهرياً إلى لجنة المخاطر الإدارية وفصلياً إلى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن الإشراف على المخاطر التشغيلية بما فيها مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاءة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو عن الأخطاء البشرية أو الحوادث الخارجية. يسعى بنك الريان إلى تقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة الناتجة عن المخاطر التشغيلية من خلال منظومة كاملة من السياسات واللوائح لتحديد تلك المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإدارتها ورفع التقارير بشأنها. تتم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة من خلال إطار عمل معتمد من مجلس الإدارة لإدارة المخاطر التشغيلية تم وضعه وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات بازل 3. ولهذه الغاية، تستخدم الإدارة أداة شاملة لإدارة المخاطر التشغيلية متوفرة وموزّعة داخليا على جميع الأقسام لتتيح للمجموعة إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها والإبلاغ عنها بشكل استباقي باستخدام نماذج لإدارة الحوادث وجمع البيانات المفقودة والتقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية.

المرونة التشغيلية/ استمرارية الأعمال

تدعم وحدة المرونة التشغيلية/ استمرارية الأعمال المجموعة خلال جميع حالات الطوارئ والاضطرابات وتوفر الخطط والإجراءات اللازمة لاستعادة عمليات البنك الرئيسية بصورة منظمة. وتلتزم سياسة وعمليات إدارة استمرارية الأعمال بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

يعتمد بنك الريان سياسة خاصة للمرونة التشغيلية تحدد الإجراءات التي يضمن البنك من خلالها استمرار أو استعادة العمليات، بما في ذلك الخدمات المقدمة للعملاء، عند مواجهة أحداث سلبية مثل الكوارث الطبيعية أو الفشل التكنولوجي أو الخطأ البشري أو الإرهاب أو الأوبئة.

تُجري كيانات المجموعة تحليلاً للتأثير على الأعمال بهدف الوصول إلى قياس كمي لتأثير الاضطرابات على الأعمال. إن جميع الأعمال والأقسام داخل بنك الريان لها خطة لاستمرارية الأعمال تضم إجراءات هيكلية وتوجيهية لضمان استمرارية الأعمال خلال الأزمات وبعد وقوعها. تغطي خطة التعافي من الكوارث جميع التطبيقات الأساسية التي يستخدمها بنك الريان، وتضم الخطة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استعادة عمل النظم والتطبيقات الحيوية ضمن مهل محددة وعند مستويات معينة. تقوم الوحدة أيضا بتقييمات دورية للإجراءات الهامة والموردين الخارجيين للخدمات الهامة والنظم الآلية والتطبيقات. إن المراجعة الدورية لاستمرارية الأعمال واسترجاع الخدمات التكنولوجية في حالات الطوارئ تسمح للبنك بتطبيق إجراءات للتخفيف من أي مخاطر محتملة يتم تحديدها خلال عملية التقييم حيال التهديدات المختلفة.

وفي حالات الطوارئ ينتقل موظفو المجموعة الذي يتولون مسؤوليات تشغيلية حساسة إلى مواقع بديلة بهدف دعم جهود استعادة الأعمال المناسبة والفعالة لعمليات المجموعة الرئيسية. هذا وقام البنك بتشكل فريق خاص لإدارة الكوارث، وتخضع سياسة وإجراءات استمرارية الأعمال بالبنك لاختبارات دورية صارمة بهدف ضمان تنفيذها السلس، وتحصل على اعتماد مصرف قطر المركزي سنويا. فضلا عن ذلك، حصل البنك على شهادة ISO22301 لاستمرارية الأعمال لالتزامه بأفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

إدارة التأمين (نقل المخاطر)

تؤدي إدارة التأمين دورا في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال نقل المخاطر. وتضم المجموعة محفظة من بوالص التأمين تشمل بوليصة التأمين ضد مسؤولية الموظفين، والتي تغطي مجموعة هامة من متطلبات نقل المخاطر للمجموعة. وتتم مراقبة المخاطر الناشئة من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة المخاطر للمجموعة لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة. إضافة إلى ذلك، يتم تحليل أي خدمات أو منتجات مصرفية جديدة أو عملية إسناد خارجي لأي إجراءات بهدف فهم وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تنجم عنها ودراسة إمكانية نقل مثل هذه المخاطر.

جودة الخدمة

تُعد جودة الخدمة عنصرا أساسيا ضمن الإطار التشغيلي في البنك، وهي جزء من إدارة المخاطر حيث يتولى قسم المخاطر التشغيلية متابعتها. وقد وضع البنك إجراءات منظمة لمراقبة تجربة العملاء وتعزيزها عبر جميع القنوات.

تتألف هذه الإجراءات من العناصر الرئيسية التالية:

- استقبال الشكاوى وتأكيدها: يتلقى القسم الشكاوى عبر قنوات متعددة (مثل مركز الاتصال، المصرف المركزي، الفروع) ويضمن تأكيدها في الوقت المناسب لطمأنة العملاء بأن مخاوفهم قيد المعالجة.
- تحليل الأسباب الجذرية: يتم التحقيق في كل شكوى بشكل شامل لتحديد المشكلات الأساسية، سواء كانت ناجمة عن ثغرات في الإجراءات أو سلوك الموظفين أو قصور في المنتجات/الخدمات.

- الحل والمتابعة: ينسّق فريق جودة الخدمة مع الإدارات المعنية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ويقوم بإبلاغ العملاء بالحلول بشكل واضح. كما تُجرى متابعات لضمان رضا العملاء ومنع تكرار المشكلة.
- مراقبة الاتجاهات: من خلال تحليل أنماط الشكاوى، يحدد القسم المشكلات النظامية ويقترح تحسينات على السياسات أو الإجراءات أو برامج التدريب.
- الدفاع عن العملاء: يعمل فريق جودة الخدمة كصوت العميل داخل المؤسسة، لضمان دمج ملاحظات العملاء في عملية صنع القرار الاستراتيجي.

ومن خلال دمج جودة الخدمة ضمن إطار المخاطر التشغيلية والمرونة الأوسع، يضمن بنك الريان أن يبقى رضا العملاء وثقتهم في صميم عملياته.

إدارة مخاطر الاحتيال

إن مهمة إدارة مخاطر الاحتيال الأساسية تتمثل في الحد من مخاطر الاحتيال والسلوكيات المسيئة وتقليل الخسائر الناتجة من الاحتيال. وتعتمد الإدارة إجراءات فعالة لإدارة مخاطر الاحتيال تركز على ثلاثة مجالات أساسية هي مكافحة الاحتيال وكشفه ومعالجته.

وتشمل إدارة مخاطر الاحتيال سياسة شاملة لإدارة مخاطر الاحتيال للمجموعة مع إجراءات تشغيلية معيارية تغطي عنصرين أساسيين هما:

- الاحتيال الداخلي مثل عمليات الاحتيال التي يقوم بها الموظفين أو الاحتيال في الدفع أو الاحتيال في المشتريات
- الاحتيال الخارجي مثل تزوير الوثائق والاحتيال على بطاقات الائتمان والاحتيال على أجهزة الدفع الآلي والخداع الإلكتروني وتحويلات الأموال المزورة

يعتمد البنك أدوات متكاملة لرصد الاحتيال على بطاقات الائتمان بناءً على قواعد معيارية تتيح للجهة المصدرة للبطاقة والجهة المستخدمة للبطاقة الكشف عن مثل هذه الحوادث ومنعها. وتتولى إدارة مخاطر الاحتيال تعزيز الوعي بعمليات الاحتيال على مستوى المجموعة من خلال قنوات مختلفة مثل الرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والتدريب الميداني.

أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي

تدير وحدة أمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي منظومة دقيقة تضم معلومات مالية حساسة وتحرص على اعتماد وسائل الحماية الضرورية لمواجهة الأعداد المتنامية من التهديدات الأمنية. وانسجاماً مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ومع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، فإن هذه الوحدة مستقلة عن جميع العمليات، بما فيها إدارات الأعمال وإدارة المرافق وإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات.

خلال العام 2025، حصل البنك على شهادة الضمان الوطني للمعلومات من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر، مما يعكس الامتثال للمعايير الوطنية والدولية للأمن السيبراني. كما تم تجديد وتحديث شهادتي PCIDSS و ISO 27001، مما يعزز التزام البنك بإدارة قوية لأمن المعلومات وأمن بطاقات الدفع.

يُعد الأمن جزءاً أساسياً ومتكاملاً في مشاريع التحول الرقمي للبنك، حيث يضمن أن تكون عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها جزءاً لا يتجزأ من جميع المبادرات الرئيسية. ويواصل البنك التزامه بتطبيق أفضل وأحدث التقنيات الأمنية من خلال استثمارات استراتيجية في الحلول المتطورة لحماية أعماله. كما قام البنك بتطوير البنية التحتية للأمن المادي بما في ذلك أنظمة المراقبة والتحكم في الدخول، انسجاماً مع التزامه بحماية منشآت البنك وأصوله الرقمية والبنية التحتية المادية.

وقد نُفذت عدة حملات توعوية، من بينها شهر التوعية بالأمن السيبراني، والذي شهد معدلات مشاركة مرتفعة بين الموظفين. كما تم تعزيز ضوابط تصنيف البيانات ومنع تسربها بهدف تعزيز الدفاع السيبراني الاستباقي.

ويعتمد بنك الريان العديد من الإجراءات الهادفة إلى ضمان إدارة الأمن المستمرة والمناسبة، والتي تشمل:

- فرق الأمن المادي التي تتابع العمليات الأمنية اليومية
- إدارة نظام الوصول الآلي System Logical والوصول المادي Access Physical
- ضمان الالتزام بالتعليمات والمعايير الرقابية ذات الصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ومتطلبات شهادة الضمان الوطني للمعلومات وإطار عمل الأمن السيبراني المعتمد في دولة قطر والمعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات مثل ISO 27001 و PCIDSS.
- المراقبة المستمرة لتهديدات الأمن السيبراني
- تقييم الأطراف الثالثة
- إجراء جلسات توعية دورية للموظفين
- مراقبة سوء الاستخدام لاسم بنك الريان وعلامته التجارية على الإنترنت
- تقييم الثغرات واختبارات الاختراق
- مراقبة ضوابط الأمن الخاصة بشبكة سويفت وبرنامج أمن العملاء
- التحليل الجنائي لجميع محاولات الاختراق السيبرانية
- سياسات ولوائح لإرساء معايير الأمن وتطويرها باستمرار

6-3-2 إدارة الشؤون القانونية والدعاوى القضائية

أنشأ بنك الريان إدارة متخصصة للشؤون القانونية تتولى إدارة المخاطر القانونية على مستوى المجموعة. تختص الإدارة القانونية في البنك بما يلي:

- رصد المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة التي تواجه المجموعة والعمل على معالجتها بالتنسيق مع أجهزة الرقابة الداخلية الأخرى
- تقديم الاستشارات والتوصيات القانونية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفق الحاجة
- تقديم الدعم القانوني لكافة إدارات البنك
- إدارة ومتابعة كافة القضايا والنزاعات القضائية الخاصة بالمجموعة
- إدارة العلاقات مع مكاتب المحاماة الذين يتعامل معهم البنك

تعزز الإدارة صورة المجموعة في السوق، وتساهم في ربحيتها من خلال ضمان الالتزام بكافة الإجراءات القانونية السليمة خلال مزاولتها لأعمالها، مما يوفر للعملاء داخل قطر وخارجها تجربة موحدة لتنفيذ معاملاتهم وفقاً لأعلى المعايير الدولية والتوثيق القانوني اللازم لتلك المعاملات. إن توفير الخدمات القانونية داخل البنك ومعالجة المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة يساهم بشكل مباشر في دعم ربحية البنك وتعزيز قيمة علامته التجارية.

في العام 2025 لم ترفع دعاوى قضائية جوهرية ضد بنك الريان ذات سند قانوني قد يهدد المركز المالي للبنك. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

خلال العام 2025 باشرت الإدارة القانونية دعاوى مدنية وجنائية لحماية البنك وحقوقه كما هو مفصل أدناه:

مرحلة التقاضي	عدد القضايا في العام 2025	المبلغ الإجمالي للمطالبات بالريال القطري
قضايا مدنية تمت مباشرتها (ولم يصدر بها حكم بعد)	16	1,532,682,955.47
قضايا مدنية قيد التنفيذ	83	775,579,045.17
الإجمالي	**99**	**2,308,262,000.64**

لمزيد من التفاصيل حول التحصيلات، يرجى مراجعة الفقرة المعنونة « إدارة التحصيلات والإجراءات التصحيحية» تحت القسم 2-3-5 بعنوان «إدارة المخاطر وملف المخاطر».

7-3-2 مكافحة الجرائم المالية ومتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ بنك الريان إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة البنك على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها بشكل غير مباشر لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة وبشكل مباشر للمدير العام لكل شركة تابعة.

إدارة متابعة الالتزام في بنك الريان مسؤولة عن اقتراح وتطبيق إستراتيجيات وسياسات وإجراءات الالتزام بالتعليمات الرقابية ومكافحة الجرائم المالية بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر ذات الصلة بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة هذه المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

ثقافة الالتزام

اتخذ بنك الريان مجموعة من التدابير لضمان أعلى درجات الالتزام في جميع أقسامه وتضمينه ضوابط الالتزام في استراتيجية أعماله. ونظراً لأن البنك يعمل في دول متعددة، قمنا بتقييم المتطلبات التنظيمية لمختلف الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية ودمج المتطلبات ذات الصلة ضمن ممارسات البنك. ويفرض التطور المستمر للتشريعات الحرص على متابعة القوانين الجديدة أو تعديلاتها والحد من جميع المخاطر المحتملة عند صدور التعديلات التنظيمية. وتبدأ هذه العملية ببناء فهم عميق لمخاطر الالتزام ذات الصلة، استناداً إلى معرفتنا بطبيعة البيئة التنظيمية التي ننشط بها. ونحدد من هذا المنطلق أولوياتنا المستندة على المخاطر ثم نخصص لها الموارد والعناية اللازمين. ونقوم بعدها بتقسيم أنشطة برنامج الالتزام إلى ثلاث ركائز تشمل تقديم المشورة والمراقبة والإبلاغ/رفع التقارير.

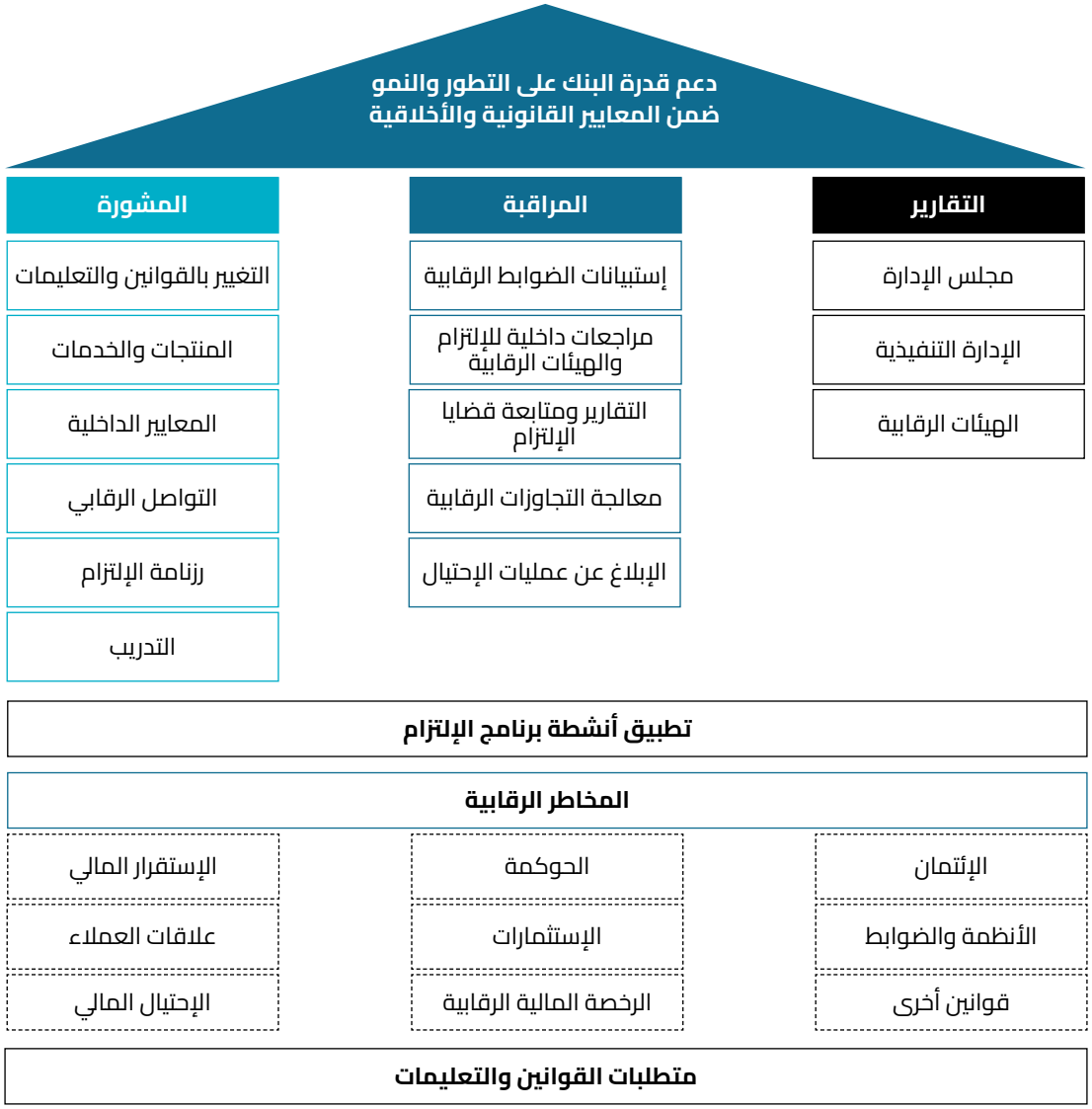

تدعم هذه الركائز الثلاثة قدرة البنك ووحدات الأعمال على تحقيق النمو والتطور مع الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية كما تساعدنا على كسب ثقة الجهات الرقابية والجهات المعنية الرئيسية من خلال تطبيق ثقافة الالتزام في جميع عمليات البنك.

لضمان الاستقلال التام لأنشطة الالتزام، تتبع إدارة متابعة الالتزام في المجموعة مباشرةً للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة. كما تُعد إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة للبنك مسؤولة مباشرةً أمام المدير العام وبشكل غير مباشر أمام إدارة متابعة الالتزام في المجموعة. وتكفل عمليات التدقيق الداخلي تطبيق إطار راسخ واستباقي لمتابعة الالتزام.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إدارة متابعة الالتزام في بنك الريان مسؤولة أيضاً عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديد خطط لمعالجة المخاطر ومراقبة عمليات البنك والتي تشمل المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني مع رفع التقارير للجهات ذات العلاقة.

يأخذ البنك بشكل جدي جميع متطلبات القوانين والهيئات الرقابية حسب البلدان التي يعمل فيها. كما يساهم البنك بالجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لهذه الغاية، يستثمر البنك بأحدث الأنظمة والإجراءات والموظفين المؤهلين لتطبيق أفضل الممارسات بالسوق وتطوير خطط لمعالجة المخاطر. تعمل الإجراءات المتخذه على تحديد أولويات الأنشطة البنكية لدينا وكيفية الدخول بعلاقات عمل مع العملاء على أساس المخاطر المرتبطة بالعملاء ومستويات العناية الواجبة المفترض إتخاذها وطرق مراقبة الأنشطة الداخلية.

يتم تقييم جميع علاقات العمل مع العملاء لدى بنك الريان وفق مقاييس محددة للمخاطر تلتزم بمتطلبات كل هيئة رقابية بالدول التي نعمل بها. وتخضع جميع أعمالنا وعلاقات العمل مع عملائنا لإجراءات مختلفة لتحديد هوية العميل بحيث نقوم بتحديد إجراءات العناية الواجبة البسيطة أو المتوسطة أو المشددة على حسب مستوى المخاطر المحتملة التي تمثلها هذه العلاقات على البنك. ويضمن النموذج المعتمد لدينا تركيز جهودنا ومواردنا على تجنب العلاقات والأنشطة التي يحتمل أن تكون عالية الخطورة.

يمتنع بنك الريان عن إنشاء علاقات تجارية مع أي عميل قبل اتخاذ تدابير العناية الواجبة، بما يشمل التعرف على المستفيد الفعلي للعميل المحتمل وشركائه، والتي يتم تحديدها في إطار تدابير العناية الواجبة.

المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على البنك ضمن المعنى المحدد في الفقرة (2) من المادة (4) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2025.

أبرز الأنشطة لعام 2025

خلال عام 2025، نفذت إدارة مراقبة الالتزام عدداً من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز إطار الامتثال والشفافية التشغيلية. ومن أبرز الأنشطة:

- **تركيب نظام مراقبة الالتزام بالتعليمات الرقابية**: تم اعتماد نظام جديد لتعزيز المراقبة وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية عبر البنك. كما تم تركيب نظام خاص لإدارة وتحديد المستفيدين الحقيقيين. يسهّل هذا النظام إجراءات قبول العملاء وفتح الحسابات ويعزز المتابعة المستمرة على الحسابات، ويدعم التزام البنك بالشفافية وسلامة البيانات والامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) رقم 24 و25 التي تؤكد على ضرورة توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الملكية الفعلية للأشخاص والكيانات القانونية.
- **تركيب نظام خاص لتتبع حركة السفن والحاويات ضمن عمليات التمويل التجاري**: تم دمج هذا النظام ضمن خطي الدفاع الأول والثاني (إدارة التمويل التجاري وإدارة مراقبة الالتزام)، مما يعزز الشفافية في عمليات التجارة

ويحد من المخاطر. النظام متاح لجميع العملاء الذين يستخدمون تسهيلات التمويل التجاري في بنك الريان لمعالجة المعاملات اليومية.

- **تقديم المشورة حول التعليمات الرقابية ومسائل الالتزام**: قدمت إدارة مراقبة الالتزام حوالي 5,400 خدمة استشارية حول الكتطلبات الرقابية ومسائل الالتزام إلى الموظفين وإدارة البنك في قطر. وشملت هذه الخدمات دمج المتطلبات التنظيمية في المعاملات، وإجراءات انضمام العملاء، ومراجعة السياسات والإجراءات، وبرامج المنتجات التجارية.

تقدير عدد الاستشارات المقدمة من إدارة الالتزام في 2025

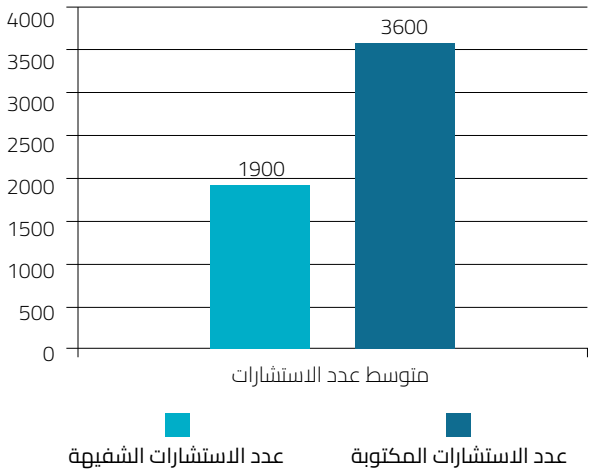

- **التدريب والتوعية**
  - o إجراء دورات تدريبية للموظفين الجدد وموظفي المكاتب الأمامية في قطر
  - o إجراء تدريبات عبر الإنترنت على مكافحة الجرائم المالية بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للموظفين على مستوى المجموعة ككل في جميع الدول التي يعمل فيها البنك
  - o أكمل حوالي 722 موظفاً الدورات التدريبية بنجاح وأجروا التقييمات - حسب الاقتضاء.

برامج التدريب المقدمة من إدارة الالتزام في العام 2025

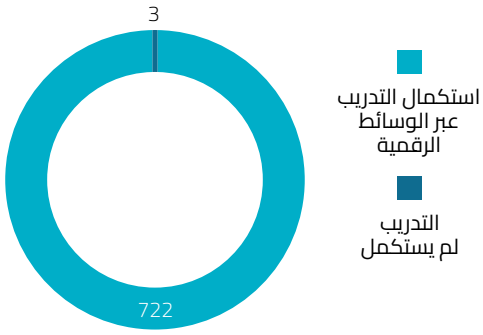

8-3-2 التدقيق الداخلي للمجموعة

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك الريان هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة على مستوى مجموعة البنك. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. تشكل الإدارة قيمة مضافة للبنك وتساعده على:

- تحقيق أهدافه بنجاح
- تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
- صنع القرار والرقابة
- حماية السمعة والمصداقية لدى أحاب المصالح
- خدمة الصالح العام

هيكل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

هناك أربع فرق للتدقيق الداخلي على مستوى مجموعة بنك الريان كالآتي:

- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ومقرّها في بنك الريان قطر وتغطي كافة كيانات المجموعة بما في ذلك بنك الريان قطر وبنك الريان المملكة المتحدة وشركة الريان للاستثمار وبنك الخليجي فرنسا في باريس وفروعه بدولة الإمارات العربية المتحدة
- إدارة التدقيق الداخلي لبنك الريان بريطانيا ومقرها بالمملكة المتحدة
- إدارة التدقيق الداخلي للخليجي فرنسا وتتألف من فريقين:
  - أحدهما موجود بالفرع الفرنسي ومقره في باريس
  - والآخر للفروع الإماراتية ومقره في دولة الإمارات العربية المتحدة

يرأس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة المدير العام للتدقيق الداخلي للمجموعة، الذي يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مما يضمن استقلالية وظيفة التدقيق عبر المجموعة. يرأس كل إدارة محلية للتدقيق الداخلي مدير محلي يتبع للجان التدقيق المحلية أو لمجلس الإدارة للشركة التابعة كما يرفع تقاريره للمدير العام للتدقيق الداخلي للمجموعة.

حتى 31 ديسمبر 2025 تكوّنت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة من خمس وحدات تدقيق متخصصة، تشمل كل منها مدققين خبراء متخصصين يتمتعون بخبرة واسعة في مجموعة متنوعة من الموضوعات، مثل الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، والعمليات المصرفية، ومراجعة الائتمان، وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وإدارة المخاطر والتقارير المالية.

الاستراتيجية

استراتيجية المجموعة

تهدف رسالة البنك ضمن استراتيجيته الجديدة إلى «توفير تجارب ذات جودة عالية لعملائنا تتمحور حول تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة عن طريق موظفين موهوبين ومتمكنين». كما تهدف رؤية البنك ضمن هذه الاستراتيجية إلى أن «نكون البنك الإسلامي والشريك الرائد المفضل للعملاء والمستثمرين والموظفين على حد سواء». وقد ترجمت هذه الرؤية في خطة استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة ذات أهداف ملموسة لكل ركيزة من ركائزها تتضمن 33 مبادرة وأطلق عليها اسم «LEAD» وهي ترمز إلى:

- الريادة في التركيز العملاء
- التميز في التنفيذ
- النمو المسرّع والمنضبط
- التوجه نحو هدف «بنك واحد»

استراتيجية التدقيق الداخلي

تماشيا مع استراتيجية البنك السالفة الذكر، وطبقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، قامت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بوضع استراتيجية خاصة للتدقيق الداخلي تحدد الأهداف الاستراتيجية للإدارة مدعومة بمبادرات خاصة وجداول زمنية للتنفيذ وإجراءات تنفيذية لتوجيه عملية التطبيق على مدار السنوات الأربعة المقبلة وتشمل العام الأخير من دورة التدقيق الداخلي السابقة بالإضافة إلى الأعوام الثلاث المقبلة ضمن دورة التدقيق الداخلي الحالية. وتقضي الأهداف الاستراتيجية بما يلي:

- أن نكون الشريك الاستشاري الاستراتيجي آخذين بعين الاعتبار المخاطر والتوازن والنتائج
- أن نساهم في رفع مستوى الإجراءات آخذين بعين الاعتبار الاستقلالية والموضوعية والتحسين المستمر وضمان الجودة وبرامج التحسينات
- التميز التشغيلي ويشمل ذلك المهنية والاحترافية وجذب المواهب والكفاءات للبنك
- اعتماد التكنولوجيا من خلال خلق قيمة مضافة عبر تعزيز الكفاءة واستخدام التقنيات المتطورة

الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد

خدمات التأكيد

خدمات التأكيد هي الخدمات التي من خلالها يقوم المدققون الداخليون بإجراء تقييمات موضوعية لتقديم تطمينات وتأكيدات حول مسائل محددة. إن إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولية عن عمليات التدقيق والتأكيد المستقلة التي تغطي جميع إدارات المجموعة وفروعها وشركاتها التابعة في جميع الدول التي يعمل فيها البنك.

التزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات لجنة بازل والمعهد الدولي للتدقيق الداخلي، قامت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بتطوير منهجية التدقيق الداخلي المستندة إلى المخاطر على أساس دورة تدقيق متجددة مدتها ثلاث سنوات. وتساعد هذه المنهجية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تحديد أولوياتها وتخصيص مواردها للموضوعات أو المنتجات أو الخدمات أو المشاريع التي تمثل مخاطر عالية حيث تكون مطلوبة بشدة.

الخدمات الاستشارية

يتم تنفيذ مثل هذه الخدمات التي يقدم من خلالها المدققون الداخليون المشورة لأصحاب المصلحة في البنك دون تقديم ضمانات أو تحمل أي من المسؤوليات التي تكون ملقاة على عاتق الإدارة. وتخضع طبيعة ونطاق الخدمات الاستشارية للاتفاق المسبق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

إن التواصل الدوري لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى جانب المراجعات الشاملة لمختلف جوانب العمل ضمن البنك يضع إدارة التدقيق الداخلي في مكانة مميزة تمكنها من مساعدة المجموعة على تحقيق مبادراتها الإستراتيجية وتحسين أنظمتها وعملياتها من خلال الخدمات الاستشارية.

عند أداء الخدمات الاستشارية، يحافظ المدقق الداخلي على موضوعيته واستقلاليته ولا يتحمل أي من المسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة. ولضمان استقلاليتها وموضوعيتها، تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم دوري للمخصصات في البنك ورفع الرأي الاستشاري حولها لمجلس الإدارة والإدارة العليا. وباعتبارها جهة مستقلة، تقوم إدارة التدقيق الداخلي أيضًا بإجراء مراجعات للسياسات الجديدة والمعدلة بصفة استشارية.

إطار عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تتوافق أعمال وعمليات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مع التالي:

- القوانين واللوائح والممارسات الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعليمات مصرف قطر

المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية، وقوانين البنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الفرنسي والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وإرشادات بازل والمعهد الدولي للمدققين الداخليين

- ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة المعتمد من لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة
- منهجيات التدقيق الداخلي للمجموعة المعتمدة من لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

عند إجراء عمليات المراجعة والاستشارات في الشركات التابعة في ولايات قضائية أجنبية، تأخذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بالاعتبار القواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية في تلك الولايات القضائية.

يمنح ميثاق التدقيق الداخلي لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وصولاً غير مقيد إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة وموظفي المجموعة لتتكمن من إجراء عمليات التدقيق والمهام ذات الصلة.

توفر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، التي تعمل كخط دفاع ثالث، تأكيدًا مستقلاً على فعالية إطار الرقابة الداخلية الذي يتم تنفيذه، ويضمن هذا الترتيب للمسؤوليات احتفاظ المجموعة بالسيطرة على عملياتها في جميع الأوقات.

يضمن المدير العام لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بقاء جميع فرق التدقيق الداخلي بعيدة عن الظروف التي تهدد قدرتهم على القيام بمهامهم بشكل مستقل، بما في ذلك مسائل اختيار التدقيق ونطاق العمل والإجراءات ووتيرة المراجعات والتوقيت ومحتوى التقرير وإذا رأى أن هناك احتمال لتقييد الاستقلالية أو الموضوعية، في الشكل أو في المضمون، أو وجود سلوك غير متعاون، يقوم بإبلاغ لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بذلك.

تقييم مخاطرالتدقيق الداخلي

في بداية كل عام، تقوم فرق التدقيق الداخلي ضمن المجموعة بإجراء تقييم مفصّل للمخاطر لجميع جوانب عمل التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة. وفي معرض إجراء هذا التقييم للمخاطر، تؤخذ المسائل التالية بعين الاعتبار:

- المتطلبات الرقابية
- المشاريع والمبادرات الاستراتيجية
- التقييم القائم على المخاطر
- تقييم مخاطر الاحتيال
- التأكيدات التي تقدمها أطراف ثالثة

وبناء على نتائج التقييم، تتم صياغة دورة التدقيق الداخلي المستندة إلى المخاطر على مدار ثلاث سنوات والتي تنتج عنها الخطة السنوية للتدقيق (شاملة مهام التأكيد والمهام الاستشارية). علاوة على ذلك، يتم إجراء تقييم ديناميكي للمخاطر وتقديمه إلى لجنة التدقيق مرتين بالسنة.

برنامج التحسين وضمان الجودة

تم اعتماد برنامج التحسين وضمان الجودة من قبل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة والإدارات المحلية للتدقيق الداخلي بهدف التحسين المستمر واعتماد أفضل الممارسات بما في ذلك جودة الحوكمة والهيكليات الإدارية والممارسات المهنية وآليات التواصل.

يضمن البرنامج التقييم المستمر للمسائل التالية:

- الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي
- كفاية الإجراءات والسياسات واللوائح والأهداف والمواثيق الخاصة بالتدقيق الداخلي للمجموعة
- المساهمة في تعزيز حوكمة المجموعة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة
- التغطية الشاملة للتدقيق الداخلي لكامل منظومة الأنشطة والعمليات
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الصناعية والحكومية التي تخضع لها إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة
- المخاطر المؤثرة على عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة أو فرق التدقيق المحلية
- تقييم فعالية وكفاءة أنشطة التدقيق الداخلي ضمن المجموعة وتحديد فرص التحسين
- فعالية أنشطة التحسين المستمر واعتماد أفضل الممارسات
- مراجعة مدى مساهمة التدقيق الداخلي للمجموعة أو فرق التدقيق المحلية في إضافة القيمة وتحسين عمليات المجموعة وبلوغ الأهداف المنشودة
- تطبيق استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف الموضوعة لقياس الأداء

تشرف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل فعال على إدارات التدقيق الداخلي لجميع الشركات التابعة داخل المجموعة، ويستلزم هذا الإشراف في المقام الأول الموافقة على خطة التدقيق، ومراجعة أعمال التدقيق، ومراجعة تقرير التدقيق قبل الإصدار.

ثقافة العمل

تعمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تعزيز وزيادة الوعي بالرقابة وثقافة المخاطر عبر المجموعة. سيؤدي بناء ثقافة مستنيرة للمخاطر وزيادة الوعي بالرقابة إلى تكوين بيئة رقابية أقوى، وتقليل التعطيلات التي قد تواجه عمليات المجموعة.

كما نعتقد أن الشفافية الراسخة تؤدي إلى تحسين ثقة أصحاب المصلحة، لذلك نشجع إدارة البنك على القيام بتحديد المشكلات بنفسها في جميع أعمال التدقيق التي نقوم بها.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقريرًا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشأن عمليات التدقيق على الأعمال والأنشطة، أو أية اكتشافات معينة في العمل يحتمل أن تكون ناجمة عن إجراءات أو سلوك غير مناسب للإدارة والموظفين وملاحظات التدقيق.

الحلول التقنية لإدارة عمليات التدقيق

تعتمد إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة نظاماً آلياً لإدارة عمليات التدقيق لتسجيل كافة تفاصيل عمليات التدقيق والكيانات الخاضعة للتدقيق وتقييمات المخاطر السنوية والتخطيط لعمليات التدقيق ويوفر هذا النظام بيئة عمل آلية صديقة للبيئة خالية من الأوراق ويسمح بإدارة جودة العمل آلياً وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشكل فاعل بين مختلف وحدات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة.

أبرز الإنجازات والتطورات في العام 2025

استكمال خطة التدقيق السنوية

نجحت الإدارة باستكمال الخطة السنوية للتدقيق الداخلي لعام 2025 بالكامل المعتمدة من لجنة التدقيق للمجموعة. شملت الخطة 112 عملية تدقيق تغطي كافة المتطلبات الرقابية والمخاطر التي يتعرض لها البنك. حتى 31 ديسمبر 2025 لم تسفر عمليات التدقيق عن ملحوظات تؤثر بشكل سلبي، من كافة النواحي الجوهرية، على المركز المالي للبنك.

تطبيق المعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي

قامت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بتطبيق وتنفيذ المعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وإدخالها ضمن منهجيات التدقيق الداخلي للمجموعة وقد شملت هذه العملية إدخال تحسينات على بيئة التدقيق الداخلي ضمن بنك الريان وتضمين المعايير الجديدة في المستندات التالية:

- استراتيجية التدقيق الداخلي وإرشادات التقييم
- ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة
- دليل منهجيات التدقيق الداخلي للمجموعة (الذي حل محل السياسة والإجراءات التي كانت قائمة للتدقيق الداخلي) بما في ذلك النماذج والمقاربات وبرنامج ضمان الجودة داخل البنك وبرنامج ضمان الجودة المستقل والاستطلاعات والإعلانات
- فئات الأسباب الجذريو وتحليلها
- خطة التدقيق للمجموعة وبرنامج التدريب وخطة الموارد والخطة التكنولوجية والموازنة العامة للتدقيق الداخلي
- الأهداف الوظيفية ي لجميع موظفي إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة
- الوصف الوظيفي لجميع إدارات التقيق الداخلي على مستوى المجموعة
- خطة الإحلال/التعاقب الوظيفي ضمن إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة

برنامج الخطة التكنولوجية للتدقيق الداخلي

خلال العام 2025 عززت إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة قدراتها التكنولوجية على النحو التالي:

- زيادة عدد التصاريح لمستخدمي النظام الآلي للتدقيق الداخلي حيث تم شراء تصاريح إضافية خلال العام 2025 نظراً لزيادة أعداد الموظفين بإدارة التدقيق الداخلي في قطر
- تحديث النظام الآلي لإدارة عمليات التدقيق الداخلي حيث قام المورد بإجراء تحسينات تقنية على النظام ليستوعب المبادرات والمتطلبات الجديدة مثل المعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي وقد تم تحديث النظام لأحدث نسخة منه (أبريل 2025)
- تعزيز قدرات التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي حيث تم شراء حلول جديدة تعمل بتقنية Microsoft BI Power وتم تركيبها ضمن النظام الآلي للتدقيق الداخلي من أجل تحسين قدرات التقارير للتدقيق الداخلي للمجموعة
- حلول تحليل البيانات: تم شراء حلول تقنية متطورة من TeamMate Analytics لتعزيز قدرات إدارة التدقيق الداخلي في تحليل البيانات وإجراء الاختبارات

التدريب

خلال عام 2025، أكمل الموظفون في إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة أكثر من 1265 ساعة تدريبية ودورات تعليمية مختلفة، والتي تضمنت العديد من الجلسات وورش العمل حول معايير المحاسبة الدولية الجديدة وأخلاقيات التدقيق الداخلي والمهنيّة في إجراء أعمال التدقيق بالإضافة إلى برامج تعليمية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصممة خصيصًا للمدققين غير

العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعديد من الندوات عبر الإنترنت القائمة الخاصة بالقطاع المالي.

النظرة المستقبلية

نظرًا للتطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا والمخاطر المتغيرة وزيادة حجم المعاملات وبما أن استراتيجية البنك تقضي بزيادة التركيز على تحسين تجربة العملاء، ستركز إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في الفترة المقبلة على المخاطر الهيكلية والناشئة من ذلك والتي قد يكون لها تأثير على أداء المجموعة وإبقاء كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات في الوقت المناسب.

علاوة عن ذلك، سوف تستمر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في استخدام أفضل التقنيات الحديثة كجزء من عمليات التدقيق الخاصة بها. فبعد أن نجحت الإدارة خلال العام 2025 في تحديث البرنامج الآلي لإدارة عمليات التدقيق في قطر، سنستمر في توسيع نطاق استخدام الوظائف المتاحة داخل النظام لتشمل أعمال التدقيق في الشركات التابعة.

9-3-2 إدارة الشؤون المالية والرقابة المالية

إن إدارة الشؤون المالية للمجموعة هي ركيزة أساسية من ركائز الدعم الاستراتيجي للمجموعة حيث تعمل على التخطيط المالي للبنك ووضع الموازنات السنوية وتقديم الخدمات المالية والمحاسبية اليومية بالإضافة إلى إعداد التقارير الداخلية والخارجية.

تتولى الإدارة تسجيل المعاملات المالية وإجراء التحليلات وإعداد التقارير المالية التي ترفع إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والجهات الرقابية والمساهمين والمستثمرين لإبقائهم على اطلاع حول آخر المستجدات المتعلقة بالمركز المالي للمجموعة.

تحرص الإدارة على التزام السياسات والإجراءات الداخلية بالمعايير والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية والرقابية وبأفضل الممارسات المقبولة في القطاع المصرفي.

تتولى إدارة الشؤون المالية تصميم وتطبيق الأنظمة السليمة المتعلقة بالنواحي التالية:

- الضوابط المالية والمحاسبية
- إعداد التقارير الرقابية والخارجية
- تقييم الأداء المالي الداخلي والمعلومات الإدارية
- إجراء الدراسات التحليلية الأخرى مثل تنظيم الموازنات والتخطيط الاستراتيجي والسيناريوهات
- علاقات المستثمرين

إعداد التقارير الخارجية

- إعداد الحسابات الختامية الموحدة والمدققة التي يجري الإفصاح عنها في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية الموحدة التي تتم مراجعتها من جهة مستقلة والإفصاح عنها كل ثلاثة أشهر
- التقارير الشهرية والدورية التي يجري رفعها إلى الجهات الرقابية المصرفية المختصة في كل من قطر والامارات العربية المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة

إعداد التقارير الداخلية والمعلومات الإدارية

- وضع وإعداد تقارير يومية وأسبوعية وشهرية لعدد من المسؤولين داخل البنك حول حركة الإيرادات الرئيسية وحركة الأنشطة والأعمال بحسب المنتجات ووحدات الأعمال والمناطق الجغرافية والقطاعات
- تحليل الأداء العام للإيرادات والدخل ورفع التقارير بهذا الشأن إلى الإدارة العليا والمساعدة في توفير البيانات والمعلومات التي يتم استخدامها في إعداد العروض التوضيحية للإدارة العليا ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين
- مواصلة العمل على تحسين وتعزيز نوعية ودقة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير حول إدارة أداء البنك بما يضمن القيمة المضافة في هذه التقارير
- مراقبة وتحديد وتحليل التوجهات في بعض الأقسام والإدارات المحددة من أجل فهم محركات العمل التجاري والعمل بشكل وثيق مع المعنيين داخل البنك على إصدار التوجيهات اللازمة في المسائل ذات الطبيعة المالية والمتعلقة بوضع الموازنات المالية

لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة

يترأس اللجنة الرئيس المالي للمجموعة ويناط بها إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموجودات والمطلوبات وهيكل رأس المال في المجموعة على ضوء الظروف الاقتصادية والأحوال السائدة والمتوقعة بالسوق وضمن حدود المخاطر والسقوف التشغيلية المنصوص عليها في التعليمات الرقابية وضمن سياسات المجموعة ويشمل ذلك الإشراف المجمّع على عمل اللجان المماثلة التي تم تشكيلها في الشركات التابعة للبنك.

مسؤوليات أخرى

تقع على عاتق إدارة الشؤون المالية للمجموعة أيضاً إعداد الموازنات ووضع السيناريوهات للتوقعات والمؤشرات الرئيسية كأداة للتخطيط الاستراتيجي على مستوى البنك وشركاته التابعة.

2-3-10 الرقابة الشرعية

وفقاً للمادة (41) من النظام الأساسي لبنك الريان، يتعين على البنك تعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية وتضمن الهيئة أن تكون جميع أنشطة البنك متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

في 15 مارس 2023، قامت الجمعية العامة للمساهمين، بناءً على توصية مجلس الإدارة، بتعيين ثلاثة أعضاء في الهيئة الشرعية للفترة 2023–2025. وتنتهي هذه الفترة بنهاية عام 2025، وسيتم عرض الترشيحات للفترة الجديدة (2026–2028) على الجمعية العامة السنوية المدعوة للموافقة على البيانات المالية الختامية لعام 2025.

حتى 31 ديسمبر 2025، تكوّنت هيئة الرقابة الشرعية من المشايخ الأفاضل التالية أسماؤهم:

فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي

(رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

فضيلة الشيخ الدكتور سلطان الهاشمي

(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

فضية الشيخ الدكتور محمد أحمين

(عضو هيئة الرقابة الشرعية)

مسؤوليات ومهام هيئة الرقابة الشرعية

- مراجعة العقود والاتفاقيات لضمان توافقها مع أحكام الشريعة
- الإجابة على الأسئلة الشرعية وتقديم التوجيه بشأن القضايا المعقدة
- تطوير حلول للتحديات التي تظهر أثناء التنفيذ
- الإشراف على أنشطة البنك وعملياته لضمان التطبيق الصحيح لأحكام الشريعة
- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة عبر البنك
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي

إدارة التدقيق الشرعي

أنشأ بنك الريان إدارة داخلية للتدقيق الشرعي تتبع مباشرة لهيئة الرقابة الشرعية. وتعمل هذه الإدارة كحلقة وصل أساسية بين الإدارة العليا والهيئة الشرعية من خلال:

- نقل الاستفسارات والتوضيحات والمنتجات الجديدة والعقود والاتفاقيات وصناديق الاستثمار إلى الهيئة الشرعية للحصول على الموافقات والتعليمات والفتاوى.
- إجراء عمليات تدقيق لضمان التطبيق الصحيح لتعليمات وفتاوى الهيئة الشرعية.
- عقد دورات تدريبية لتأهيل الموظفين على التعامل مع المنتجات والعقود المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الودائع الاستثمارية وأدوات التمويل.

ومن خلال هذه المسؤوليات، تضمن إدارة التدقيق الشرعي أن تبقى عمليات البنك متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون الموظفون مجهزين بالمعرفة اللازمة للحفاظ على هذه المعايير.

2-3-11 إدارات الدعم

1- إدارة الموارد البشرية للمجموعة

تتولى إدارة الموارد البشرية في بنك الريان مسؤولية جميع المسائل المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك إدارة سياسات الموارد البشرية، والتوظيف، والتعويضات والمزايا، والامتثال لقوانين العمل والتوظيف، وبرامج تعريف الموظفين الجدد، والتدريب والتطوير، وحفظ سجلات الموظفين، وإدارة الأجور والرواتب، وبرامج المساعدة للموظفين. وتعمل إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى لدعم احتياجاتها وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

التقطير والتنمية الوطنية

تماشياً مع استراتيجية البنك في مجال التقطير، تمت ترقية وتعيين عدد من المواطنين القطريين في مناصب قيادية خلال 2025، مما يعكس التزام بنك الريان بتوطيف الوظائف وقدرته على استقطاب الكفاءات القطرية المؤهلة وتطويرها والاحتفاظ بها. واستمرت هذه الجهود بالتعاون مع وزارة العمل، مما يعزز دور البنك في دعم رؤية قطر الوطنية 2030.

وشملت المبادرات الرئيسية لدعم التقطير ما يلي:

- إشراك الموظفين القطريين في إعداد خطط تطوير المسار الوظيفي.
- رعاية والمشاركة في مشروع **كوادر مالية** لأكاديمية قطر للمال والأعمال
- تطوير برامج تدريبية شاملة تقوم على المداورة في عدة أقسام وذلك بدعم من إدارة البنك وأقسامه المختلفة
- تقديم رعاية للطلاب وفرص تدريبية بالتعاون مع جامعة

قطر ومؤسسات أخرى.

- رعاية البرامج الوطنية التي تنظمها أكاديمية قطر للمال والأعمال مثل برنامج أصول المستقبل وبرنامج تدريب المدربين.
- توفير فرص تدريبية لطلاب قطريين في مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال وأكاديمية قطر للمال والأعمال
- المشاركة في أكثر من 6 ستة معارض للوظائف نظمتها الجامعات والمدارس بالدولة بهدف جذب الخريجين القطريين الجدد

مشاركة الموظفين والتميز كجهة عمل

يواصل البنك تعزيز أنظمة وسياسات وممارسات الموارد البشرية وثقافة مكان العمل بهدف الاحتفاظ بالمواهب واستقطابها. وتشير نتائج أحدث استبيان لمشاركة الموظفين إلى مستوى عالٍ من الرضا، مما يؤكد نجاح بنك الريان في ترسيخ مكانته كجهة عمل مفضلة.

استقطاب المواهب والتعلم والتطوير

تخدم برامج استقطاب المواهب والتعلم والتطوير الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال ضمان التخطيط الكافي للتعاقب على جميع المستويات. ومن أبرز الإنجازات:

- تنظيم ورش عمل تدريبية تقنية وبرامج تطوير مهني لتوحيد ورفع مستويات الخدمة بين موظفي الخطوط الأمامية وتعزيز الكفاءات التقنية.
- تحقيق ما يقارب 20,000 ساعة تدريبية إجمالية للموظفين.
- تقديم التدريب التنظيمي الإلزامي مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع الموظفين.

التنوع والشمول

يحافظ بنك الريان على مستوى بارز من التنوع بين الجنسين عبر الإدارات، ويضم قوة عاملة تمثل مجموعة واسعة من الجنسيات. ويثري هذا التنوع ثقافة البنك، ويعزز الإبداع، ويدفع الابتكار.

2- إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية

الابتكار وبناء الثقة

في عام 2025، عزز بنك الريان مكانته كأحد الروّاد في مجال التكنولوجيا المصرفية والتميز التشغيلي ضمن القطاع المالي في قطر. وقد شهد هذا العام تقدماً كبيراً في رحلة التحول الرقمي للبنك، مدفوعاً بالابتكار والامتثال وتركيز البنك على العملاء. عملت إدارة تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية بانسجام مع مختلف إدارات البنك لتقديم حلول آمنة وفعّالة وجاهزة للمستقبل، مما عزز تجربة العملاء ومرونة العمليات.

إنجازات قسم تكنولوجيا المعلومات

نجح فريق تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ عدد من متطلبات مصرف قطر المركزي، بما في ذلك **ترميز بطاقة «هُميان"**، ودمج برنامج **Avios Rewards**، وتطبيق **QATCH ON-US**، إلى جانب تمكين تدفقات بيانات البطاقات في الوقت الفعلي ومعاملات الصرف الأجنبي عبر نظام **RTGS.** وقد عززت هذه المبادرات الامتثال والأمن، ووسعت في الوقت نفسه قدرات الخدمات.

واصل البنك تطوير تطبيقه المصرفي الرقمي، حيث تم تقديم واجهة جديدة، ومصادقة بيومترية، وميزات مبتكرة مثل المحافظ الرقمية، وإصدار البطاقات عبر الأكشاك، والتحكم في المعاملات، والدمج مع منصات الولاء. كما ساهمت لوحات المعلومات الشخصية والرؤى المالية في تعزيز تفاعل العملاء، وزيادة معدلات الاستخدام، والحصول على ردود فعل إيجابية.

أما بالنسبة للعملاء من الشركات، فقد تم إطلاق تطبيق مصرفي جديد مخصص للشركات، يتيح تنفيذ المدفوعات الجماعية، ومعالجة الرواتب، والتمويل التجاري، وحلول آمنة لمنح الموافقات. وقد ساعدت هذه التحسينات في تسريع أوقات التنفيذ، وتحسين الشفافية، وتعزيز العلاقات من خلال سهولة الخدمات الرقمية.

وكانت تحديثات البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية لعام 2025، حيث شملت المشاريع الرئيسية تنفيذ أجهزة لدعم الحلول المخصصة للشركات، وتحسين عمليات **DevOps**، ونشر شبكة **SD-WAN**، وترقية أجهزة الحواسيب المكتبية عبر جميع وحدات البنك، بالإضافة إلى تطوير لوحات معلومات تنفيذية وتشغيلية للتحليلات المتقدمة. وقد عززت هذه المشاريع العمود الفقري التكنولوجي للبنك، وضمنت قابلية التوسع والمرونة التشغيلية.

التميز التشغيلي

واجهت إدارة العمليات المصرفية عاماً مليئاً بالتحديات ولكنه مثمر، حيث قادت مبادرات تحويلية عبر أنظمة المدفوعات والخزينة والتجارة. وقد أطلق البنك منصات جديدة للأفراد والشركات تدعم المعاملات متعددة العملات، وأصبح من أوائل البنوك التي تعتمد معايير **ISO 20022** العالمية للمدفوعات الدولية، مما أكسبه تقديراً من المؤسسات العالمية وأبرزها SWIFT.

ساهمت مبادرات المعالجة المباشرة (STP) في تسريع دورات المعاملات، وحصل البنك على جائزة من إحدى المؤسسات العالمية، مما عزز مرونة العمليات. كما تم دمج ضوابط جودة قوية عبر خطي الدفاع الثاني والثالث، وترقية الأنظمة الحيوية، والتعاون الوثيق في المشاريع التنظيمية لضمان تنفيذ سلس على مستوى القطاع المصرفي.

ظل تحسين التكاليف أولوية، حيث تم تبسيط هيكل القوى العاملة وتطبيق استراتيجيات مبتكرة للإيرادات لتعويض النفقات التشغيلية. وتعكس هذه الجهود التزام البنك بالكفاءة دون المساس بجودة الخدمة.

التطلعات المستقبلية

مع استعداد بنك الريان لعام 2026، سيتم التركيز على تحديث النظام الآلي بالبنك، وتحسين الإجراءات وتطويرها وتعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (Fintech). ومن خلال الاستمرار في الابتكار مع الالتزام بأعلى معايير الامتثال والأمن، يبقى البنك ملتزماً بتقديم خدمات مالية متطورة والمساهمة في تشكيل مستقبل القطاع المصرفي في قطر.

3- إدارة الاتصال المؤسسي

في عام 2025، واصل فريق الاتصال المؤسسي تعزيز التزام البنك العميق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، باعتبارها ركناً أساسياً من هوية البنك المؤسسية. ويستند هذا الالتزام إلى مجموعة من القيم الجوهرية تشمل التعاطف، والاندماج، والاستدامة، والمشاركة المجتمعية، وإلى رؤية مستوحاة من المبادئ الإسلامية للعدل والإنصاف، بما يتماشى تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تدعو إلى اقتصاد متنوع، ومجتمع متماسك، وبيئة مستدامة.

وخلال العام، عمل فريق الاتصال المؤسسي على تطوير نهج متكامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة: الإنسان أولاً، البيئة كأمانة يجب الحفاظ عليها، والاقتصاد كوسيلة لخلق قيمة مشتركة، ليس فقط للمساهمين، بل أيضاً للعملاء والموظفين والمجتمع والأجيال القادمة. وقد تُرجم هذا النهج إلى مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات، شملت الدعم الخيري والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، وتمكين الشباب والطلاب، وتعزيز فرص العمل وتطوير الكفاءات الوطنية، والاستدامة البيئية، وتوسيع الوعي الصحي، والريادة الفكرية في مجالات التحول الرقمي والحوكمة في القطاع المالي. وقد استُكملت هذه الجهود بسلسلة من الشراكات المجتمعية والجوائز الدولية التي عكست الاعتراف الواسع بدور البنك.

وفي هذا السياق، لم يعد بنك الريان مجرد مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ بل أصبح شريكاً فاعلاً في صياغة نموذج تنموي متوازن يوفق بين الربحية الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية والأثر الاجتماعي والبيئي المستدام.

ولمزيد من التفاصيل حول الأنشطة والإنجازات الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات التي نفذها قسم الاتصال المؤسسي خلال عام 2025، يُرجى مراجعة القسم 4 بعنوان « التقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

4-2 في ما يخصّ الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في الفصل السابع منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر.

بالإضافة إلى ذلك، وضع بنك الريان سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي التي تحدد بوضوح مسؤوليات المدققين الخارجيين وتضع معايير اختيارهم. ووفقاً لهذه السياسة، تُكلّف لجنة التدقيق، بالنيابة عن مجلس الإدارة، بالمهام التالية:

- مراجعة وتقييم العروض المقدمة من المدققين الخارجيين.
- النظر في اتفاقيات التعاقد والتوصية بالموافقة عليها.
- الإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالتدقيق الخارجي، بما يضمن الاستقلالية والموضوعية والامتثال للمعايير التنظيمية.

يضمن هذا الإطار أن تتم أنشطة التدقيق الخارجي بشفافية ومساءلة، ووفقاً للمتطلبات القانونية ومعايير الحوكمة.

في 26 مارس 2025 وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بتعيين السادة برايس ووتر هاوس كوبرز –فرع قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للفترة الممتدة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025. بلغ إجمالي رسوم التدقيق للسنة المالية 2025 على مستوى المجموعة ككل مبلغ 6.885 مليون ريال (2024: 6.416 مليون ريال) في حين بلغت رسوم خدمات التأكيد والخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل مبلغ 1.037 مليون ريال قطري (2024: 1.037 مليون ريال) ومبلغ 2.728 مليون ريال قطري (2024: 2.713 مليون ريال) على التوالي. بلغ مجموع أتعاب المدقق الخارجي على مستوى المجموعة ككل عن السنة المالية 2025 مبلغ 10.650* مليون ريال قطري (2024: 10.166 مليون ريال قطري)

*تغطي هذه المبالغ أتعاب التدقيق الخارجي على مستوى المجموعة ككل بما في ذلك الشركات التابعة خارج قطر. من أصل هذه المبالغ بلغ إجمالي أتعاب المدقق الخارجي لعمليات البنك في قطر فقط مبلغ 4.758 مليون ريال قطري. في 26 مارس 2025 وافقت الجمعية العامة للمساهمين على مبلغ 3.546 مليون ريال كأتعاب المدقق الخارجي برايس ووتر هاوس كوبرز لعام 2025 وفوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق

بالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. في العام 2025 وافقت لجنة التدقيق بناء على التفويض أعلاه على مبلغ 1.212 ريال كرسوم إضافية تم دفعها للمدقق الخارجي.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في 31 ديسمبر 2025. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

5-2 في ما يخص الإفصاح والشفافية

الإفصاح

يفصح بنك الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها والمناصب التي يشغلونها إلى جانب عملهم في البنك وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر 5% أو أكثر من رأس المال على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية تم إعدادها وفقاً لقوانين الحوكمة والإفصاح المنطبقة وهي تضمن الإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم البنك بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص البنك على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. السياسة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

يتم الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح البنك عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

الالتزام بقواعد الإفصاح والإدراج

حتى 31 ديسمبر 2025 التزم بنك الريان التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على منصة الإفصاح الرسمية لبورصة قطر أو على موقعه الإلكتروني أو في الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى وعلى مواقع التواصل الإجتماعي التابعة له وفي التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم 3 بعنوان «إفصاحات الحوكمة» أدناه والموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجميعة العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (25) والمادة (36) من النظام الأساسي للبنك.

تحظر المادة (25) من النظام الأساسي للبنك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشترك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة البنك أو

منافسة له أو أن استغلال أنشطة البنك لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية لهم؛ كما تحظر أن يكون لهم، أو لأحد أقاربهم من الدرجة الاولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يجريها بنك الريان أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك لهم وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

علاوة على ذلك، ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة ببنك الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أقر مجلس الإدارة سياسة إدارة تضارب المصالح التي تضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة أو عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. كما وقع كل عضو من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا تعهداً كتابياً بتزويد البنك بالإفصاحات الدورية. حتى 31 ديسمبر 2025، قام جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالإفصاحات السنوية للسنة المالية 2025.

هذا وتضع سياسة إدارة تضارب المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص بنك الريان. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بالبنك ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. تسلم نسخة من هذه السياسة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الجدد وكل من يبدأ تعاملاً جديداً مع البنك من مستشارين وموردين. وتتولى إدارة مراقبة الالتزام إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية وتحديثها دورياً ورفعها إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة لاعتمادها ويتم موافاة نسخة منها إلى السوق/الإيداع المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. ويتم إرسال تذكير شهري لجميع الأشخاص المطلعين لتذكيرهم بمسؤولياتهم وواجباتهم بهذا الخصوص. ويقوم البنك بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهمه من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس مراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل 15 يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى 31 ديسمبر 2025، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة 173 من اللائحة الداخلية لبورصة قطر. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة المعنونة «تداولات مجلس الإدارة بأسهم البنك» والفقرة المعنونة «تداولات الإدارة العليا بأسهم البنك» تحت الفقرة «3-1» والفقرة «3-3» على التوالي في قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

حتى 31 ديسمبر 2025 لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذين لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال. فضلا عن ذلك، تقوم لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة الانكشافات الائتمانية على الأطراف ذوي العلاقة وضمان التزامها بالسقوف الإشرافية المقررة. حتى 31 ديسمبر 2025 لم يسجل أي تجاوز للسقوف الإشرافية للانكشافات الائتمانية على الأطراف ذوي العلاقة.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015

والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك والمادة (26) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة الإيضاح رقم (38) من البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2025 الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة – قطر، شارع العد الشرقي 69، منطقة مارينا 40، مدينة لوسيل، الطابق 23 مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في بنك الريان لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

6-2 في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

عملية صنع القرار داخل المجلس والتواصل مع أصحاب المصالح

يُولي مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً للتواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة ويسعى لفهم مصالحهم وتأثير قراراته عليهم. في ما يلي جدول يوضح كيف تواصل بنك الريان مع مختلف أصحاب المصلحة وأخذ بعين الاعتبار تأثير القرارات الرئيسية عليهم:

أصحاب المصلحة	التواصل	التأثير والنتائج
المساهمون والمستثمرون	▪ تنظيم فعاليات سنوية مثل الجمعية العامة ▪ إجراء سلسلة من المؤتمرات الهاتفية مع المستثمرين والمحللين لمناقشة النتائج المرحلية والنتائج الختامية ▪ حضور أعضاء مجلس الإدارة، بمن فيهم رؤساء اللجان، في الجمعيات العامة للإجابة على استفسارات المساهمين، إن وجدت ▪ التواصل المستمر بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مع كبار المساهمين، لا سيما على صعيد المسائل الاستراتيجية	▪ ساهمت التفاعلات المنتظمة مع المستثمرين على مدار العام في مساعدة المجلس على فهم توجهات المستثمرين بشأن القضايا الجوهرية عند وضع الاستراتيجيات، لضمان أن تأتي النتائج بقدر توقعاتهم ▪ يُرجى مراجعة قسم "التواصل مع المساهمين والمستثمرين" أدناه لمزيد من التفاصيل
العملاء	▪ إدخال العديد من التحسينات على تجربة العملاء وإطلاق مشاريع رقمية جديدة تهدف إلى منح العملاء السيطرة الكاملة على معاملاتهم الأكثر أهمية ▪ اعتماد أول نموذج رقمي لتجربة العملاء، حيث يتم تمكين معظم التجارب الجديدة عبر قدرات الخدمة الذاتية باستخدام المعالجة الرقمية المباشرة. ▪ تحسن مستويات الخدمة بنسبة تتراوح بين 20% إلى 30% على أساس سنوي وفقاً لفئات الخدمة، مما يشير إلى زيادة رضا العملاء. ▪ تنفيذ عدة مبادرات عبر منصتي AIRayan GO و AIRayan CorpNet بهدف تحسين تجربة العملاء، وخفض التكاليف، وزيادة الربحية	▪ إن التفاعلات المستمرة مع العملاء الحاليين والعملاء المحتملين تساعد بنك الريان على فهم أهدافهم، واحتياجات أعمالهم، وكيفية دعمهم لتحقيق أهدافهم المتنوعة ▪ تقدم الاجتماعات مع العملاء معلومات قيّمة حول كيفية تحسين المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك للعملاء ▪ يساهم التواصل المستمر مع العملاء في لمس التأثير الإيجابي للمبادرات التي يطلقها البنك، بالإضافة إلى إجراء التقييمات والتعديلات اللازمة، عند الحاجة، لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك

أصحاب المصلحة	التواصل	التأثير والنتائج
الموظفون	▪ جوائز التقدير الفصلي للموظفين على أدائهم وإنجازاتهم. استبيان التأمين الطبي لقياس رضا الموظفين وتحسين الخدمات الصحية المقدمة لهم. ▪ غبقة رمضان للموظفين لتعزيز الروابط الاجتماعية والروح المؤسسية. ▪ معارض التوظيف مع الكليات والجامعات في السوق المحلي لاستقطاب الكفاءات والخريجين. ▪ تنظيم سلسلة من الأنشطة الداخلية بمناسبة اليوم الرياضي للدولة واليوم الوطني. ▪ رعاية مبادرات تطوير المواهب الوطنية بما في ذلك برنامج كوادر مالية بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال، مما يعزز التزام البنك بالتطوير المنهجي للمواهب الوطنية واستدامة خط القيادة. ▪ مواءمة أولويات التدريب مع أجندة التحول الاستراتيجي للبنك والمتطلبات التنظيمية لدعم جهود التحول المستمرة وضمان الامتثال الكامل لمتطلبات التدريب الإلزامي.	▪ الاجتماعات مع الزملاء تتيح لمجلس الإدارة والإدارة العليا فرصة الاستماع مباشرةً إلى آراء الموظفين بشأن القضايا الهامة ▪ تساعد التفاعلات على ضمان استمرارية التواصل مع القوى العاملة وتحسين عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالموظفين والقوى ▪ استطلاعات الرأي والاستبيانات الرأي تساعد على تحليل النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء
المجتمعات	▪ إطلاق سلسلة من البرامج المصممة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع القطري، بما في ذلك تقديم عدد من التبرعات للجمعيات الخيرية المحلية في قطر. ▪ توقيع اتفاقية شراكة بلاتينية مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية مما يتيح للبنك المساهمة في مشاريع ذات أثر مجتمعي. ▪ المشاركة ورعاية عدد من الفعاليات التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع. ▪ لمزيد من التفاصيل حول مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وإنجازات قسم الاتصال المؤسسي خلال عام 2025، يُرجى الرجوع إلى القسم 4 بعنوان «لتقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة»	▪ تساهم مشاركة بنك الريان في مجموعة من المبادرات المجتمعية في لمس التأثير الإيجابي للبنك على المجتمعات المحلية بصفته صاحب عمل، وراعٍ، وداعم ▪ يعزز التفاعل مع المجتمعات التي يعمل بها البنك من قدرة المجلس والإدارة العليا على صياغة السياسات وتقديم الحلول وتوفير البيئات الداعمة بما يتلاءم مع احتياجات المجتمعات
الجهات الرقابية	▪ عقد اجتماعات دورية مع الجهات التنظيمية	▪ توفر التفاعلات المتكررة بين المجلس والإدارة العليا من جهة والجهات الرقابية من جهة أخرى فرصة للحوار المفتوح، كما أنها أساسية لضمان فهم المجلس والتزامه بالمتطلبات التنظيمية ▪ تتيح الاجتماعات مع الجهات التنظيمية نقل استراتيجية المجموعة ومنظورها ورؤاها، مع ضمان بقاء أعضاء المجلس والإدارة العليا على اطلاع دائم بالتطورات التنظيمية
الموردون	▪ تقديم تقارير وتحديثات منتظمة من قبل رئيس قطاع العمليات للمجموعة بخصوص شؤون الموردين ▪ عقد اجتماعات مع الموردين الرئيسيين في مجال تكنولوجيا المعلومات لمناقشة طموحات البنك في الابتكار وكيف يمكنهم دعم متطلبات بنك الريان، بما في ذلك التحول الرقمي	▪ تساعد الاجتماعات مع الموردين في فهم تحدياتهم وكيف يمكن التعاون لتحقيق النجاح، لا سيما في مجال التحول الرقمي ▪ من الضروري لبنك الريان فهم سلسلة التوريد وكيفية توافق عمليات الموردين مع أهداف البنك وقيمه

يرعى النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب السادس من النظام الأساسي وكذلك المواد (12) و(38) و(39) و(40) و(67) و(68) و(72) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في قوانين الحوكمة المنطبقة وتطبق في كافة الأوقات. فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها البنك لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

التواصل مع المساهمين والمستثمرين وإدارة علاقات المستثمرين

يولي بنك الريان أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مختصة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين.

تتمتع إدارة علاقات المستثمرين بنطاق عمل واسع يؤمّن الالتزام بالمتطلبات الرقابية والإشرافية على مستوى الأنشطة المصرفية والتسويق والاتصالات والعلاقات العامة والشؤون المالية من أجل التواصل بشكل أكثر فعالية بين البنك وأعضاء مجلس إدارته والمجتمع المالي والهيئات الرقابية والمستثمرين والمساهمين. وتتولى الإدارة أيضاً العلاقات مع بورصة قطر وهي السوق التي تم إدراج أسهم بنك الريان فيها وكذلك مع شركة قطر للإيداع المركزي/إيداع. وتشارك الإدارة في معظم الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها للمستثمرين كما تقوم بتنظيم اجتماعات واتصالات مع المستثمرين وجولات ترويجية لتوسيع رقعة انتشار البنك ورفع اسمه في السوق وجذب المستثمرين إلى البنك.

تعتبر إدارة علاقات المستثمرين حجر الزاوية في تنظيم وترتيب اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين بما في ذلك إجراء الإفصاحات المطلوبة وتأمين النصاب القانوني للجمعيات العامة.

ويقوم البنك عقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحللين الماليين يضمّ أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين. حتى 31 ديسمبر 2025 عقد بنك الريان 4 مؤتمرات هاتفية مع المستثمرين والمحللين عقب الإفصاح عن بياناته المالية في كل ربع من السنة. أبرز المواضيع التي تم تناولها خلال المؤتمرات الهاتفية كانت الأداء المالي للبنك والمخصصات وتحديثات حول استراتيجية البنك وأبرز المخاطر.

يمكن التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين على الأرقام 97444940674+ أو 97444940673+ أو عبرالبريد الإلكتروني IR@alrayan.com.

حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات

تضمن المادة (12) من النظام الأساسي للبنك حق المساهم في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك. ولهذه الغاية أنشأ بنك الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية والمعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون "الإفصاح" تحت الفقرة "2-5" أعلاه بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

حقوق المساهمين في الجمعية العامة والمعاملة المنصفة

يضمن النظام الأساسي للبنك حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها. وللمساهم الذي يحضر الجمعية مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

هذا وتضمن المادة (12) من النظام الأساسي للبنك المعاملة المنصفة لجميع المساهمين بحيث تنصّ على أن لكل مساهم عدد أصوات يساوي عدد أسهمه وأن المساهمين متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. كما تضمن هذه المادة حق المساهم في التصرّف بأسهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرّف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة وأن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام الأساسي. كما تضمن المواد (54) و(39) و(72) على وجه التحديد من النظام الأساسي للبنك حق المساهمين في عزل أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقانون واستلام الإيضاحات والتقارير الواجب تقديمها للمساهمين وإقامة دعوى المسؤولية المدنية والجزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ، على التوالي.

خلال العام 2025، عقد بنك الريان جمعية عامة عادية وغير عادية بتاريخ 26 مارس 2025. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يضع النظام الأساسي للبنك في المادة (19) منه الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2022 بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشح لعضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح بنك الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه الإلكتروني. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للبنك.

وفقاً للنظام الأساسي، يقوم كبار المساهمين ممن يمتلكون 5% أو أكثر من رأسمال بنك الريان بتعيين 4 أعضاء من أصل 11 عضواً في مجلس الإدارة من دون المشاركة بانتخابات الأعضاء المتبقين. وقد تم انتخاب الأعضاء السبعة الآخرين بمن فيهم 3 أعضاء مستقلين من قبل الجمعية العامة للمساهمين لفترة ثلاث سنوات (2023-2025).. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «1-3» بعنوان «مجلس الإدارة» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

حقوق المساهمين في توزيعات الأرباح

يحدد النظام الأساسي لبنك الريان شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية. يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها بنك الريان بنهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تدفع الأرباح التي تقررها الجمعية العامة خلال المهل المقررة بالقوانين والأنظمة ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك أنشأ بنك الريان وحدة خاصة هي "وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات" تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com أو هاتف رقم 3215 4425 974+. يتبع بنك الريان تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بتوزيعات الأرباح من خلال شركة «إيداع».

في 26 مارس 2025، قررت الجمعية العامة السنوية العادية توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.10 ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وفي العام 2025، تواصل دفع الأرباح إلى المساهمين والمستثمرين وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بتوزيعات الأرباح من خلال شركة «إيداع».

يواصل بنك الريان نشر أسماء المساهمين الذين لم يتقدموا لاستلام أرباحهم منذ أكثر من خمس أو عشر سنوات على موقعه الإلكتروني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وتسهيل عمليات الدفع ذات الصلة. يتم التعامل مع أي مبالغ غير مستلمة وفقاً للتعليمات الرقابية ذات الصلة.

في ما يلي نبذة عن موقف توزيعات الأرباح خلال آخر ثلاث سنوات:

السنة المالية	النسبة المقررة للتوزيعات (ريال قطري للسهم)	إجمالي مبلغ التوزيعات (بالريال القطرى)	الإجمالي المدفوع حتى 31 ديسمبر 2025 (بالريال القطرى)	إجمالي المبالغ غير المستلمة حتى 31 ديسمبر 2025 (بالريال القطرى)
2022	0.100	930,000,000	887,259,023	42,740,977
2023	0.100	930,000,000	888,888,923	41,111,077
2024	0.100	930,000,000	888,713,583	41,286,417

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للبنك وخصوصاً في المادة (50) منه حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «3-6» بعنوان «المساهمون وتداولات السهم» تحت قسم إفصاحات الحوكمة أدناه.

سجل المساهمين

يحتفظ بنك الريان بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية/إيداع. ويطلب البنك بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

وضع بنك الريان سياسات متفرقة لتنظيم التعامل مع أصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة في كافة الأوقات.

ومن أبرز هذه السياسات:

- **سياسة الموارد البشرية**: تعزز المعاملة العادلة للموظفين، وترسخ مبدأ المساواة، وتضمن الامتثال لقوانين العمل
- **قواعد السلوك المهني:** تحدد المعايير الأخلاقية والتوقعات السلوكية للموظفين وأصحاب المصلحة، بما يعزز النزاهة والمساءلة
- **سياسة المشتريات والموردين:** تنظم العلاقات مع الموردين والمقاولين، بما يضمن الشفافية والعدالة والممارسات المسؤولة
- **سياسة المدققين الخارجيين:** تحدد نطاق مسؤوليات المدققين الخارجيين وتضع معايير واضحة لاختيارهم وضمان استقلاليتهم والإشراف عليهم
- **سياسة علاقات المستثمرين:** تضمن تزويد المساهمين والمستثمرين بمعلومات دقيقة وشفافة وفي الوقت المناسب، مما يعزز الثقة والمصداقية
- **سياسة شكاوي العملاء:** تضع إطاراً لعمليات مركز الاتصال ووحدة خدمة العملاء لضمان معالجة شكاوى العملاء بكفاءة وفي الوقت المناسب

علاوة على ذلك، فإن الإدارة العليا تقود بالقدوة في تشجيع السلوكيات الحسنة واعتماد ثقافة الأخلاق المهنية العالية في العمل. ويتعين على الموظفين والأطراف الثالثة الإبلاغ فورًا عن أي انتهاك أو سوء سلوك فعلي أو محتمل داخل البنك ومشاركة الحوادث التي يشتبه في أنها تنتهك قيم بنك الريان وسياساته وإجراءاته. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن المخالفات مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس مراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. في العام 2025، تم رفع 8 بلاغات وتم التحقيق بكل بلاغ بحيث تبيّن عدم وجود مسائل جوهرية.

على مستوى العملاء، وانطلاقاً من توجهاته الاستراتيجية التي تركز على تحسين تجربة العملاء، أنشأ البنك مركز اتصال متوفر على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ووحدة خاصة لمتابعة شكاوي العملاء وملاحظاتهم بما يضمن الحل السريع لمشاكلهم والتحسين المستمر في جودة الخدمة. (للمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة فقرة «جودة الخدمة» تحت البند 2.3.5 من تقرير الحوكمة بعنوان «إدارة المخاطر وملف المخاطر»).

حق المجتمع ومبادرات البيئة والاستدامة والحوكمة

يرجى مراجعة الفقرة «4» من التقرير السنوي للحوكمة بعنوان «التقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة».

3- إفصاحات الحوكمة

3-1 مجلس الإدارة

تشكيل المجلس

تم تصميم تشكيل مجلس الإدارة لضمان الحصول على المزيج المناسب من المعرفة والمهارات والخبرات والتنوع والاستقلالية. هذه الصفات هي الركيزة الأساسية لإثراء مجلس الإدارة بوجهات النظر والآراء والقدرات اللازمة في عملية صنع القرار بشكل يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

وفقاً للمادة (19) من النظام الأساسي لبنك الريان، يتكوّن مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيين عضوين (2) منهم من قبل شركة قطر القابضة ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار ويتم تعيين عضواً واحد ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وعضواً واحداً يمثل محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية/برزان القابضة التابعة لوزارة الدفاع القطرية. ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري. ولا يجوز للجهات الممثلة في مجلس الإدارة الدخول في عملية التصويت لأي من الأعضاء المترشحين.

عضوية المجلس

في العام 2025 تم تعيين السيد خميس مبارك الكواري خلفاً للسيد ناصر جارالله جارالله لتمثيل حصّة محفظة استثمار القوات المسلحة/وزارة الدفاع في مجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادة (19) من النظام الأساسي للبنك. فيما يلي عضوية المجلس للفترة الحالية (2025-2024-2023) وبيان الأسهم التي يملكها الأعضاء أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في البنك كما في 31 ديسمبر 2025.

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة – قطري

غير تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 17 نوفمبر 2021 بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في 15 مارس 2023

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 10060 سهما

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في 31 ديسمبر 2025: 1,902,727,790 سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

نائب رئيس مجلس الإدارة– قطري

رئيس اللجنة التنفيذية- تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 1 ديسمبر 2021 ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة. تم تجديد التعيين للدورة الحالية في 15 مارس 2023

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 11,804,051 سهما

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في 31 ديسمبر 2024: 1,902,727,790 سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس الإدارة، شركة قطر للتأمين
- رئيس مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه (فرنسا) – ممثلاً عن بنك الريان
- عضو مجلس إدارة بنك الريان المملكة المتحدة – ممثلاً عن بنك الريان

السيد أحمد علي حسن الحمادي

عضو مجلس الإدارة – قطري

تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 26 أكتوبر 2023 بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 13540 سهما

عدد الأسهم المملوكة من شركة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في 31 ديسمبر 2025: 529،839،892 سهما

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- المدير العام للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية ممثلاً عن هيئة التقاعد
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر كول ممثلاً عن هيئة التقاعد
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية ممثلاً عن هيئة التقاعد
- عضو مجلس إدارة، صناعات قطر ممثلاً عن هيئة التقاعد
- عضو مجلس إدارة شركة "اوريدو" ممثلاً عن هيئة التقاعد
- عضو مجلس إدارة بورصة قطر ممثلاً عن هيئة التقاعد
- عضو مجلس إدارة شركة دريم الدولية ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار

السيد خميس مبارك الكواري

عضو مجلس الإدارة – قطري

تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة في العام 26 يونيو 2025 بتعيين من وزارة الدفاع القطرية/ محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 297770 سهما

عدد الأسهم المملوكة من محفظة استثمار القوات المسلحة (وزارة الدفاع القطرية/برزان القابضة) كما في 31 ديسمبر 2025: 698,574,780 سهما

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشوؤن المالية بوزارة الدفاع
- رئيس مجلس إدارة صندوق قروض الموظفين بوزارة الدفاع القطرية

الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة – قطري

غير تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 2 أبريل 2017. أعيد انتخابه للدورة الحالية في 15 مارس 2023

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 84،696،495 سهما

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- مستشار الرئيس التنفيذي، جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة السلام الدولية للاستثمار
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك النوران (ليبيا)
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا أس أيه- ممثلا عن بنك الريان

الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

عضو مجلس الإدارة – قطري

غير تنفيذي وغير مستقل

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 5 أبريل 2009. أعيد انتخابه للدورة الحالية في 15 مارس 2023

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: 1,000,000 سهما

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- الرئيس التنفيذي للمجموعة لمنطقة الشرق الأوسط- شركة أوريدو
- عضو مجلس إدارة شركة اوريدو سلطنة عمان
- رئيس مجلس إدارة أوريدو الكويت
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة "آسيا سيل"

السيد محمد السعدي

عضو مجلس الإدارة – قطري

مستقل وغير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ 15 مارس 2023

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها:

لا يوجد

د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين

عضو مجلس الإدارة – قطري
غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ 18 مارس 2020. أعيد انتخابه للدورة الحالية في 15 مارس 2023

عـدد الأسـهم المملوكـة بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر (أفـراد عائلتـه وشركاتهـم) كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025: 9,008,241 سـهما

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية
- الرئيس التنفيذي لشركة ودام

السيد محمد جابر أحمد خميس السليطي

عضو مجلس الإدارة – قطري
غير مستقل وغير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ 15 مارس 2023

عـدد الأسـهم المملوكـة بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر (أفـراد عائلتـه وشركاتهـم) كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025: 44,084,024 سـهما

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة العهد القابضة (مقاولات وخدمات بترولية)
- العضو المنتدب لشركة "جي أس" القابضة

السيد عبدالله حمد المسند

عضو مجلس الإدارة – قطري
مستقل وغير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ 15 مارس 2023

عـدد الأسـهم المملوكـة بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر (أفـراد عائلتـه وشركاتهـم) كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025: صفـر

المناصب الأخرى التي يشغلها :
- رئيس المكتب التنفيذي لمعالي رئيس مجلس الوزراء
- رئيس مجلس إدارة «معلوماتية»
- عضو المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار
- عضو مجلس إدارة مجموعة MENA Digital HUB Group

السيد عبدالله الرميحي

عضو مجلس الإدارة – قطري
مستقل وغير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة للدورة الحالية بتاريخ 25 مارس 2024

عـدد الأسـهم المملوكـة بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر (أفـراد عائلتـه وشركاتهـم) كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025: صفـر

المناصب الأخرى التي يشغلها :
- رئيس الأسواق الناشئة في جهاز قطر للاستثمار

الاستقلالية

حتى31 ديسمبر 2025، كان مجلس الإدارة ملتزمًا بقوانين الحوكمة والنظام الأساسي لبنك الريان، حيث كانت غالبية أعضاء مجلس الإدارة تتألف من أعضاء غير تنفيذيين بما في ذلك ثلاثة أعضاء مستقلين. ويأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار جميع الظروف ذات الصلة، للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يظهرون استقلالية الشخصية والرأي ويسائلون الإدارة التنفيذية في مجلس الإدارة.

يرى مجلس الإدارة أنه يعمل بفعالية وأن أعضاء مجلس الإدارة مستقلون عن الإدارة العليا ويعملون على تعزيز مصالح أصحاب المصلحة.

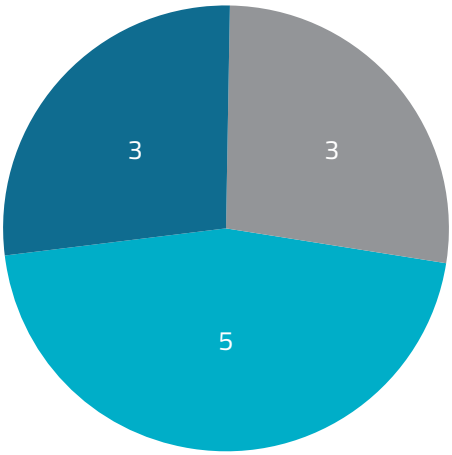

أعضاء مستقلون وغير تنفيذيين	3
أعضاء غير مستقلين وغير تنفيذيين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة	5
أعضاء تنفيذيون*	3

*(وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي فإن أي عضو يمارس مهام تنفيذية عبر إحدى اللجان التنفيذية لمجلس الإدارة التي توافق على الملفات الائتمانية و/أو الاستثمارية يعتبر عضواً تنفيذياً. لم يكن أي من أعضاء اللجنة التنفيذية ببنك الريان أعضاء تنفيذيين عند اختيارهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين)

مدة العضوية

وفقاً للنظام الأساسي لبنك الريان، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين شغل مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لفترات مماثلة. أما الأعضاء المستقلون فلا يجوز أن تتجاوز فترة عضويتهم دورتين للمجلس بحد أقصى. حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025، لم يتجاوز أي من الأعضاء المستقلين الحاليين الحد الأقصى المسموح به لفترتين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة بعنوان «الحضور» أدناه للتحقق من تاريخ انضمام كل عضو إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأعضاء المستقلين.

التنوع

يركز مجلس الإدارة بشكل كبير على ضمان أن يعكس أعضاؤه التنوع بمعناه الأوسع. يتم إيلاء الاعتبار للجمع بين المهارات والخبرات والمؤهلات العلمية والخلفية المهنية والسمات الشخصية الأخرى ذات الصلة. الهدف هو لإثراء مجلس الإدارة بوجهات النظر والآراء والقدرات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الجيدة من قبل مجلس الإدارة.

الحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. في العام 2025، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات بمعدل ثلاث ساعات لكل اجتماع. فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس وحضور الأعضاء للسنة المالية 2025:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضو منذ	الاجتماعات المنعقدة في 2025	عدد الاجتماعات التي تم حضورها في 2025
الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة	2021	6 اجتماعات في 2025: 23 يناير 2025 22 أبريل 2025 24 يونيو 2025 22 يوليو 2025 29 أكتوبر 2025 10 ديسمبر 2025	6/6
الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني- نائب الرئيس	2021		5/6
ناصر جارالله جارالله المري- عضو مجلس الإدارة[1] (عضو لغاية 30 يونيو 2025)	2016		2/6
خميس مبارك الكواري[1] (عضو ابتداء من 1 يوليو 2025)	2025		2/6
أحمد علي الحمادي – عضو مجلس الإدارة	2023		6/6
الشيخ علي بن جاسم آل ثاني- عضو مجلس الإدارة	2017		6/6
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني- عضو مجلس الإدارة	2009		6/6
محمد السعدي- عضو مجلس الإدارة	2023		5/6
محمد جابر السليطي- عضو مجلس الإدارة	2023		6/6
د. عبد الرحمن الخيارين- عضو مجلس الإدارة	2020		6/6
عبد الله حمد المسند- عضو مجلس الإدارة	2023		3/6
عبد الله الرميحي- عضو مجلس الإدارة	2024		6/6

1 في العام 2025 شغل السيد ناصر جارالله جارالله منصب عضو مجلس إدارة في بنك الريان ممثلاً عن وزارة الدفاع القطرية/محفظة استثمار القوات المسلحة من 1 يناير 2025 لغاية 30 يونيو 2025. تم تعيين السيد خميس مبارك الكواري خلفاً للسيد ناصر جارالله ابتداء من 1 يوليو 2025. حضر السيد خميس الكاوري جميع اجتماعات مجلس الإدارة التي تلت انضمامه للمجلس

أبرز الأنشطة والقرارات في العام 2025

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية 2025
- مراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة LEAD وإنشاء لجنة تيسير خاصة لمتابعة التنفيذ وتعيين جهة استشارية مستقلة للمساعدة في تسريع عملية التنفيذ
- مراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لتطوير تكنولوجيا المعلومات واعتماد الموازنات ذات الصلة
- الموافقة على ضخ رأسمال إضافي في الشركة التابعة بنك الريان المملكة المتحدة لدعم مسيرة النمو مع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة
- تحديد نسب توزيعات الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- مناقشة الموازنة العامة للمجموعة للعام 2026 والموافقة عليها
- ترشيح المدقق الخارجي للعام 2026 والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام 2025
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة 2025
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعية
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة وتحديث بعض السياسات القائمة بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة

- متابعة الشركات التابعة والزميلة والإشراف عليها
- مراجعة ومناقشة تقارير استمرارية الأعمال وتقارير المخاطر وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وتقارير متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية عن الدعاوى القضائية للبنك وتوجيه الإجراءات اللازمة بهذا الصدد
- مراجعة التقارير الدورية للجان المجلس والمصادقة على قراراتها
- مراجعة شروط الأهلية لعضوية المجلس من خلال زيادة عدد أسهم ضمان العضوية للأعضاء غير المستقلين من مليون سهم إلى 9 ملايين سهم
- مراجعة واعتماد توصيات لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بشأن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة (2026-2028)
- التوصية للجمعية العامة بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للدورة الجديدة (2026-2028)
- الموافقة على صفقات التمويل الجديدة التي تدخل ضمن صلاحيات مجلس الإدارة
- إقرار تعيين العضو الجديد في المجلس، السيد/ خميس الكواري، وإعادة تشكيل لجان المجلس وفقاً لذلك
- مراجعة ومناقشة نظام الحوكمة الجديد الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة

التدريب

يرجى مراجعة الفقرة «16-2-2» بعنوان «التدريب والبرامج التعريفية» أعلاه.

تداولات مجلس الإدارة بأسهم البنك

الاسم	المنصب	نهاية 2024 (% المساهمة)	الربع الأول 2025 (% المساهمة)	الربع الثاني 2025 (% المساهمة)	الربع الثالث 2025 (% المساهمة)	نهاية 2025 (% المساهمة)	نسبة التغيير سنويا 24/25
جهاز قطر للاستثمار/قطر القابضة (ملكية مباشرة وغير مباشرة)	رئيس مجلس الإدارة	%20.60	%20.60	%20.46	%20.46	%20.46	%0.67-
يمثلها الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني (ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	لا تغيير
يمثلها الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني (ملكية مباشرة)	نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية	%0.12	%0.12	%0.12	%0.12	%0.12	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.002	%0.002	%0.002	%0.002	%0.002	لا تغيير
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (ملكية مباشرة)	عضو مجلس إدارة	%5.70	%5.70	%5.70	%5.70	%5.70	لا تغيير
يمثلها أحمد علي حسن الحمادي (ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.00013	%0.00013	%0.00013	%0.00013	%0.00015	%12.46+
وزارة الدفاع- القوات المسلحة القطرية	عضو مجلس إدارة	%7.51	%7.51	%7.51	%7.51	%7.51	لا تغيير
يمثلها خميس مبارك الكواري (ملكية مباشرة)		%0.0027	%0.0027	0.0027%	%0.0027	%0.0027	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.0005	%0.0005	%0.0005	%0.0005	%0.0005	لا تغيير
الشيخ علي بن جاسم آل ثاني (ملكية مباشرة)	عضو مجلس إدارة	%0.19	%0.19	%0.19	%0.19	%0.19	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة)		%0.72	%0.72	%0.72	%0.72	%0.72	لا تغيير
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني (ملكية مباشرة)	عضو مجلس إدارة	%0.01	%0.01	%0.01	%0.01	%0.01	لا تغيير
عبدالرحمن محمد مبارك الخيارين (ملكية مباشرة)	عضو مجلس إدارة	%0.01	%0.01	%0.01	%0.01	%0.01	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال شركاته)		0	0	0	0	%0.09	شراء جديد
محمد حسن محمد السعدي	عضو مجلس إدارة	0	0	0	0	0	لا تغيير
محمد جابر السليطي (ملكية مباشرة)	عضو مجلس إدارة	%0.01	%0.01	%0.03	%0.03	%0.03	%185
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		0	0	%0.05	%0.05	%0.05	شراء جديد
(ملكية غير مباشرة من خلال شركاته)		%0.40	%0.43	%0.43	%0.43	%0.44	%10.37
عبدالله حمد عبدالله المسند	عضو مجلس إدارة	0	0	0	0	0	لا تغيير
عبدالله سعد محمد الجبارة الرميحي	عضو مجلس إدارة	0	0	0	0	0	لا تغيير

3-2 لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت. في ما يلي التقارير السنوية لمختلف اللجان إلى السادة المساهمين.

اللجنة التنفيذية

الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني

رئيس اللجنة

السادة المساهمين،

يسرني أن أقدم لكم تقرير اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة بنك الريان وفيه لمحة عن أبرز أنشطة اللجنة وأعمالها وقراراتها خلال العام 2025.

تشكيل اللجنة وحضور الاجتماعات:

حتى 31 ديسمبر 2025 ضمّت اللجنة في عضويتها ثلاثة أعضاء على الشكل الآتي:

الأعضاء	عضو في اللجنة منذ	اجتماعات اللجنة في العام 2024	عدد الاجتماعات التي تم حضورها في 2024
الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني- رئيس اللجنة (تنفيذي)*	12/12/2021	عقدت اللجنة 11 اجتماعا في 2025: - 21 يناير 2025 - 26 فبراير 2025 - 20 أبريل 2025 - 3 يونيو 2025 - 13 يوليو 2025 - 25 يوليو 2025 - 4 أغسطس 2025 - 25 سبتمبر 2025 - 13 أكتوبر 2025 - 16 نوفمبر 2025 - 15 ديسمبر 2025	11/11
السيد ناصر جارالله المري- عضو اللجنة (تنفيذي)*	من 21/3/2023 لغاية 22/7/2025		4/11
السيد أحمد علي الحمادي- عضو اللجنة (تنفيذي)*	26/10/2023		10/11
السيد خميس مبارك الكواري- عضو اللجنة (تنفيذي)*	22/7/2025		5/11

*وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي فإن أي عضو يمارس مهام تنفيذية عبر إحدى اللجان التنفيذية لمجلس الإدارة التي توافق على الملفات الائتمانية و/أو الاستثمارية يعتبر عضواً تنفيذياً

المسؤوليات الرئيسية للجنة:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة ورفع التوصيات ذات الصلة
- مراجعة استراتيجية البنك والموازنة ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بحسب المقتضى
- الإشراف على أعمال البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بحسب المقتضى
- متابعة الحسابات غير المنتظمة والإشراف على جهود التحصيلات والإجراءات القانونية
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة والتي تطرأ بين إجتماعات المجلس
- الموافقة على التمويلات والاستثمارات وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- الإشراف على محفظة استمثارات البنك ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بحسب المقتضى
- الموافقة على السياسات واللوائح التي تقع خارج نطاق اللجان الاخرى أو أي تعديلات أو إضافات

حوكمة اللجنة:

تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير دوري عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام 2025، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

التدريب:

خلال العام 2025 أكمل أعضاء اللجنة بنجاح عدة دورات تدريبية. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «16-2-2» بعنوان «التدريب والبرامج التعريفية» أعلاه.

أبرز الأعمال والقرارات في 2025:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والاستثمارات والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة
- متابعة أداء الشركات التابعة والزميلة والصناديق والكيانات ذات الأغراض الخاصة والإشراف عليها
- متابعة تنفيذ خطة الاعمال وخطة تطوير تكنولوجيا المعلومات ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة
- مراجعة واعتماد برامج جديدة للخدمات والمنتجات

حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق للمجموعة

محمد السعدي

رئيس اللجنة

السادة المساهمين،

يسرني أن أقدم لكم تقرير لجنة التدقيق للمجموعة التابعة لمجلس إدارة بنك الريان وفيه لمحة عن أبرز أنشطة اللجنة وأعمالها وقراراتها خلال العام 2025.

تشكيل اللجنة وحضور الاجتماعات:

حتى 31 ديسمبر 2025 ضمّت اللجنة في عضويتها ثلاثة أعضاء غالبيتهم من المستقلين على الشكل الآتي:

الأعضاء	عضو في اللجنة منذ	اجتماعات اللجنة في العام 2025	عدد الاجتماعات التي تم حضورها في 2025
السيد محمد السعدي- رئيس اللجنة (مستقل)[1]	21/3/2023	عقدت اللجنة 6 اجتماعات في 2025: - 22 يناير 2025 - 21 أبريل 2025 - 23 يونيو 2025 - 21 يوليو 2025 - 28 أكتوبر 2025 - 8 ديسمبر 2025	6/6
السيد عبدالله حمد المسند- عضو اللجنة (مستقل)	17/7/2023		4/6
السيد محمد جابر السليطي- عضو اللجنة (غير تنفيذي وغير مستقل)	21/3/2023		6/6

المسؤوليات الرئيسية للجنة:

- مراقبة وتقييم نزاهة البيانات والتقارير المالية، والإعلانات الرسمية والمعلومات التي تفرع للجهات الرقابية والمتعلقة بالأداء المالي للمجموعة والسياسات المحاسبية الجوهرية
- مراجعة فعالية وكفاية ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وضمان قيام الإدارة العليا بوضع الضوابط الملائمة
- إمساك العلاقة مع المدقق الخارجي والإشراف على تعيينه ومكافأته واستقلاليته
- الإشراف على سياسات وإجراءات وترتيبات المجموعة للإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات والاستجابة للبلاغات وضمان عمل تلك الإجراءات بشكل فاعل
- الإشراف على أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومراقبة وتقييم فعاليتها وأدائه اومواردها واستقلاليتها وتوفير الدعم اللازم لها

حوكمة اللجنة:

تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com).

تنظر اللجنة في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة وتقوم بمساءلة الإدارة العليا حوله وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز ضوابط الرقابة الداخلية أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما تجتمع اللجنة بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية المرحلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/لجنة التدقيق. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير دوري عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام 2025، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

التدريب:

خلال العام 2025 أكمل أعضاء اللجنة بنجاح عدة دورات تدريبية. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «16-2-2» بعنوان «التدريب والبرامج التعريفية» أعلاه.

أبرز الأعمال والقرارات في 2025:

ناقشت لجنة التدقيق خلال عام 2025 مسائل التدقيق الرئيسة التالية:

مسائل التدقيق الرئيسة	الإجراءات المتخذة
الأهمية النسبية والتحريفات الجوهرية	- التركيز على العوامل النوعية والكمية التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على التقارير المالية الخاصة بالبنك - تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية - لم يتم تسجيل أي تحريف جوهري
أحكام الإدارة والتقديرات المحاسبية الرئيسة	- مراجعة تقارير المدققين الخارجيين ومساءلة الإدارة بشأن العناصر التالية: 1) خسائر انخفاض القيمة في الموجودات المالية 2) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية 3) العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة. 4) الانخفاض في قيمة الشهرة 5) مخاطر تجاوز مجلس الإدارة للضوابط الرقابية 6) مخاطر الاحتيال في الاعتراف بالإيرادات 7) المخاطر الائتمانية وكفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة (يرجى الرجوع إلى البند التالي لمزيد من التفاصيل). 8) تقييم وكفاية الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية
تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة	- تقييم مستوى الخسائر الائتمانية المتوقعة، والمنهجية المتبعة في النماذج، والافتراضات لاحتساب مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تحتفظ بها المجموعة - تقييم تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة على النتائج المرحلية والسنوية - مراجعة ومراقبة حسابات المجموعة للخسائر الائتمانية المتوقعة والاتجاهات في تغيير المراحل أو النماذج، حسب الاقتضاء - مقارنة الخسائر الائتمانية مقابل التوقعات والنظر في مدى ملاءمة مستواها - تقييم مدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة في حالات الانشكاف الكبرى في الكيانات التي يُنظر إليها على أنها تمر بأزمات مالية

مسائل التدقيق الرئيسة	الإجراءات المتخذة
معايير المحاسبة الجديدة	- تلقي عروض توضيحية من المدققين الخارجيين حول معايير المحاسبة الجديدة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - ضمان تطبيق المعايير الجديدة وفقاً للتعليمات الرقابية
النسب الإشرافية	- مراجعة امتثال البنك للنسب الإشرافية - مساءلة الإدارة عن أي حالات عدم امتثال عند الاقتضاء - مناقشة خطة الإدارة التصحيحية لحالات عدم الامتثال، إن وجدت
تقارير التفتيش الرقابية	- استلام تقارير التفتيش من الجهات الرقابية كجزء من دورات التفتيش الدورية - مناقشة الملاحظات مع الأطراف المعنية - التأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية حيال جميع الملاحظات ضمن إطار زمني واضح - متابعة التقدم في إغلاق الملاحظات - الحرص على إرسال تقارير التحديث الدورية إلى الجهات الرقابية
الاستقلالية والاختلافات في الآراء مع الإدارة	- الاجتماع مع التدقيق الداخلي والخارجي بدون حضور الإدارة مرة واحدة سنوياً على الأقل لضمان تنفيذ الأعمال باستقلالية تامة ودون أي ضغوط - لم يتم الإبلاغ عن أي خلافات بين المدققين الداخليين أو الخارجيين والإدارة - تقييم استقلالية المدققين الخارجيين بشكل مستمر، حيث أكد المدققون استقلاليتهم. يتعين تغيير المدققين الخارجيين كل خمس سنوات كحد أقصى. تولت شركة PWC حتى الآن مهام التدقيق الخارجي لبنك الريان لثلاث سنوات متتالية في 2023 و2024 و2025.
حالات الشكوك المادية المتعلقة باستمرارية المنشأة	- مراجعة تقارير المراقبين الخارجيين حول الشكوك المادية المتعلقة بقدرة المنشأة على الاستمرار - لم يتم إبلاغ اللجنة عن أي قضايا تثير الشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار
الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية الختامية	- الحرص على أن تكون كافة الإفصاحات الجوهرية كاملة
الاحتيال والأفعال غير القانونية	- استلام ودراسة تقارير تدقيق داخلي أو خارجي بشأن المخالفات أو الاحتيال أو الأفعال غير القانونية، بما في ذلك الحالات التي يتم الإبلاغ عنها عبر قنوات الإبلاغ عن المخالفات، التي تشمل الإدارة العليا أو قد تؤدي إلى تحريف جوهري في البيانات المالية - لم تتلق اللجنة أي بلاغ متعلق بأي نوع من المخالفات
الضريبة الشاملة (GMT)	- مناقشة متطلبات الحد الأدنى للضريبة الشاملة وتأثيره على البنك - رفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة حول متطلبات الضريبة وتأثيراتها
الرسوم والخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق	- مراجعة واعتماد الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي وفقاً لسياسة البنك المعتمدة للمدققين الخارجيين - ضمان أن مستوى ونوع الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق خلال العام لا يؤثران على استقلالية المدقق الخارجي - لمزيد من التفاصيل حول رسوم التدقيق الخارجي، يُرجى الرجوع إلى القسم "4-2" بعنوان "في ما يخصّ الرقابة الخارجية"

مسائل التدقيق الرئيسة	الإجراءات المتخذة
التدقيق الخارجي	- إدارة العلاقات مع المدقق الخارجي PWC، بما في ذلك إعادة ترشيحه - الموافقة على خطة التدقيق الخارجي، ورسوم التدقيق، والمجالات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال عام 2025 - دراسة تقارير المدقق الخارجي بشأن مراجعة البيانات المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية المدققة - الموافقة على جميع الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق المقدمة من قبل المدقق الخارجي، والتأكد من أن هذه الخدمات لا تؤثر على استقلاليته - تقييم استقلالية المدققين الخارجيين وموضوعيتهم - الإحاطة بتقرير المدققين المستقلين الكامل في ما يتعلق بالمجموعة - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدقق الخارجي للسنة المالية القادمة مع مراعاة ضبط الأتعاب
الرقابة الداخلية	- الاطلاع على تقارير بيئة الرقابة الداخلية الصادرة عن التدقيق الداخلي والخارجي - تقييم وتتبع ملحوظات التدقيق الداخلي والخارجي حو الرقابة الداخلية، ومتابعة تقدم الخطط التصحيحية وفقاً للإطارات الزمنية المتفق عليه. - الاطلاع على التحديثات المتعلقة بملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي بخصوص البيئة الرقابية لإدارة تكنولوجيا المعلومات - تقييم التقارير حول الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم المالية ضمن المجموعة - مراجعة تقرير أنظمة الرقابة الداخلية والموافقة عليه لضمان كفاية وفعالية نطاق الضمانات
إدارة التدقيق الداخلي	- مناقشة واعتماد استراتيجية التدقيق الداخلي للمجموعة ومراقبة مؤشرات الأداء ذات الصلة - مناقشة واعتماد الميثاق المعدل لمنهجيات وميثاق لتدقيق الداخلي لتوفيق الأوضاع مع المعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي بما في ذلك إدخال تحسينات على نماذج التقارير والمنهجيات وبرامج ضمان الجودة الداخلية والمستقلة وإجراءات استطلاعات الرأي والتقييم والإقرارات الخاصة بالتدقيق الداخلي - الاطلاع عن كثب ومراجعة واعتماد خطط التدقيق الداخلي للمجموعة، وتقييمات المخاطر وخطط التصويب - الإشراف على تطبيق خطة المجموعة للتدقيق المتفق عليها - متابعة ملاحظات الرقابة الصادرة عن التدقيق الداخلي والحرص على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وإغلاقها في الوقت المناسب من قبل الإدارة - متابعة الملاحظات ذات الطابع عالي الخطورة والإشراف على خطط المعالجة ذات الصلة - مراجعة ومناقشة فئات الأسباب الجذرية والتحليل الخاص بها - عقد اجتماع مع مدير التدقيق الداخلي للمجموعة ، من دون حضور الإدارة، لمناقشة نطاق وتقارير التدقيق الداخلي والقضايا الناشئة عنها - مناقشة واعتماد نتائج برنامج ضمان الجودة الخاص بالتدقيق الداخلي - مناقشة واعتماد خطة التكنولوجيا الخاصة بالتدقيق الداخل. - مراجعة واعتماد خطة التدريب الخاصة بالتدقيق الداخلي - مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي لتوظيف الموارد والتعاقب الوظيفي - مناقشة واعتماد ميزانية التدقيق الداخلي (بما في ذلك ميزانية التكنولوجيا) - مراجعة ومناقشة استقلالية التدقيق الداخلي واعتماد خطة الموارد الخاصة بالتدقيق الداخلي لعام 2025 - مراجعة واعتماد أهداف عام 2025 لمدير التدقيق الداخلي للمجموعة وفريق التدقيق الداخلي - إجراء مراجعة سنوية مستقلة لأداء مدير التدقيق الداخلي للمجموعة

مسائل التدقيق الرئيسة	الإجراءات المتخذة
الإشراف على الشركات التابعة	- تدرك اللجنة أهمية الترابط القوي والتوافق مع لجان التدقيق الرئيسية لدى الشركات التابعة. إن الآليات الداعمة في هذا الخصوص راسخة واستمرت في العمل بفعالية خلال العام وفقاً لإطار حوكمة الشركات التابعة - شمل ذلك تبادل المعلومات والتعاون المستهدف بين إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة والمحلية، بالإضافة إلى لجان التدقيق والإدارة، بهدف التنفيذ السليم لخطة التدقيق الداخلي الخاصة بالمجموعة - قامت اللجنة بمراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي للشركات التابعة بشكل دوري، واتخذت الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء
المستجدات التنظيمية	- دراسة ومناقشة أحدث اللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية خلال العام، وتحليل تأثيرها على البنك، والحرص على اتخاذ الإجراءات المناسبة للامتثال عند الاقتضاء
التحصيلات والدعاوى القضائية	- استلام تقارير دورية حول عمليات الاسترداد والدعاوى القضائية لمتابعة التقدم المحرز في استعادة حقوق البنك - تصعيد المسائل التي تتطلب التدقيق والمتابعة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء
المتطلبات العامة للإفصاح عن الاستدامة الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1 ومتطلبات الداعمة الثانية ومتطلبات الالتزام بقانون FATCA والضريبة على القيمة المضافة	- دراسة ومناقشة معايير تقارير الاستدامة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة مع المدققين الخارجيينومناقشة خيارات الالتزام بالمعايير الجديدة - مناقشة متطلبات الإفصاح الخاصة بالدعامة الثانية وقانون FATCA والضريبة على القيمة المضافة وإعطاء التوجيهات اللازمة

حتى 31 ديسمبر 2025 لم يكن هناك مسائل تدقيق داخلي أو خارجي جوهرية قد تؤثر بشكل عكسي على المركز المالي للبنك.

محمد السعدي

رئيس لجنة التدقيق

لجنة إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام

الشيخ علي بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة

السادة المساهمين،

يسرني أن أقدم لكم تقرير لجنة إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام التابعة لمجلس إدارة بنك الريان وفيه لمحة عن أبرز أنشطة اللجنة وأعمالها وقراراتها خلال العام 2025.

تشكيل اللجنة وحضور الاجتماعات:

حتى 31 ديسمبر 2025 ضمّت اللجنة في عضويتها ثلاثة أعضاء غالبيتهم من غير التنفيذيين على الشكل الآتي:

الأعضاء	عضو في اللجنة منذ	اجتماعات اللجنة في العام 2025	عدد الاجتماعات التي تم حضورها في 2025
الشيخ علي بن جاسم آل ثاني- رئيس اللجنة (غير تنفيذي)	21/3/2023	عقدت اللجنة 4 اجتماعات في 2025: - 22 يناير 2025 - 21 أبريل 2025 - 21 يوليو 2025 - 28 أكتوبر 2025	4/4
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني- عضو اللجنة (غير تنفيذي)	17/7/2023		4/4
السيد ناصر جارالله المري- عضو اللجنة (تنفيذي)	من 21/3/2023 لغاية 22/7/2025		2/4
السيد خميس مبارك الكواري- عضو اللجنة (تنفيذي)	22/7/2025		1/4

المسؤوليات الرئيسية للجنة:

- الإشراف والرقابة على كافة المسائل المتعلقة بالمخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك قابلية البنك على تحمل المخاطر وأبرز التقارير الرقابية الخاصة بالمخاطر واختبارات الضغط ذات الصلة
- مراجعة فعالية الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة
- الإشراف والرقابة على أنظمة مكافحة الجرائم المالية بما في ذلك كافة مسائل الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد وتضارب المصالح
- الموافقة على سياسات واستراتيجيات المخاطر والإطار التنظيمي للمخاطر وتحديد قابلية البنك على تحمل المخاطر
- الموافقة على سياسات وأنظمة مكافحة الجرائم المالية والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حوكمة اللجنة:

تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير دوري بنهاية كل ربع من السنة عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة. في العام 2025، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق للمجموعة سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

التدريب:

خلال العام 2025 أكمل أعضاء اللجنة بنجاح عدة دورات تدريبية. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «16-2-2» بعنوان «التدريب والبرامج التعريفية» أعلاه.

أبرز الأعمال والقرارات في 2025:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن ومخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام 2025
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة
- اعتماد التقارير الدورية لتركزات مصادر الأموال وخطط الطوارئ للسيولة ومصادر التمويل تمهيدا لرفعها إلى المصرف المركزي

يتضمن جدول أعمال اللجنة الدوري والمعتاد تقارير شاملة تتعلق بالمسائل التالية:

مخاطر السلامة المالية	المخاطر الائتمانية	مخاطر السوق والسيولة
مخاطر أمن التكنولوجيا والأمن السيبراني	المخاطر الاستراتيجية	مخاطر الإجراءات الداخلية
مخاطر معاملة العملاء	السرقة والاحتيال والأفعال الجرمية الأخرى	المخاطر القانونية
مخاطر الموظفين	مخاطر الأحداث الخارجية	المخاطر الرقابية
المخاطر التشغيلية والمرونة واستمرارية الأعمال	مخاطر الأمن	نقل المخاطر/التأمين
مخاطر تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة	مخاطر الشريعة	الالتزام الرقابي ورفع التقارير الرقابية
الجرائم المالية/الالتزام ومكافحة غسل الأموال	مخاطر المناخ	التحصيلات واسترداد الأموال
التخطيط الرأسمالي وسيناريوهات اختبارات الضغط	خطة الطوارئ لتأمين مصادر التمويل	قابلية تحمل المخاطر

حتى 31 ديسمبر 2025 لم يكن هناك مخاطر جوهرية عالية تواجه البنك والتي قد تؤثر بشكل عكسي، من كافة النواحي الجوهرية، على مركزه المالي.

علي بن جاسم آل ثاني

رئيس لجنة المخاطر والالتزام

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني

رئيس اللجنة

السادة المساهمين،

يسرني أن أقدم لكم تقرير لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس إدارة بنك الريان وفيه لمحة عن أبرز أنشطة اللجنة وأعمالها وقراراتها خلال العام 2025.

تشكيل اللجنة وحضور الاجتماعات:

حتى 31 ديسمبر 2025 ضمّت اللجنة في عضويتها ثلاثة أعضاء غالبيتهم من غير التنفيذيين بمن فيهم عضو مستقل على الشكل الآتي:

الأعضاء	عضو في اللجنة منذ	اجتماعات اللجنة في العام 2025	عدد الاجتماعات التي تم حضورها في 2025
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني- رئيس اللجنة (غير تنفيذي)	21/3/2023	عقدت اللجنة 4 اجتماعات في 2025: - 19 يناير 2025 - 23 يونيو 2025 - 19 أكتوبر 2025 - 23 نوفمبر 2025	4/4
السيد عبدالرحمن الخيارين- عضو اللجنة (غير تنفيذي)	21/3/2023		4/4
السيد عبدالله الرميحي- عضو اللجنة (مستقل)	25/4/2024		4/4

المسؤوليات الرئيسية للجنة:

- الإشراف والرقابة على نظام الحوكمة للمجموعة وضمان توافقه مع القوانين والأنظمة النافذة وأفضل الممارسات المنطبقة في هذا المجال
- الإشراف على عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
- الإشراف على برامج التدريب والتطوير بما في ذلك البرامج التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانه
- إجراء التقييم السنوي للاستقلالية وللأعضاء المستقلين
- الإشراف على التعيينات لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا
- الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بالموارد البشرية وسياسات الموارد البشرية
- الإشراف على خطة الإحلال/التعاقب الوظيفي
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين حول سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

- وضع المبادئ العامة والمعايير وأسس حوكمة سياسات المكافآت على مستوى المجموعة
- التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة حول المكافآت السنوية لمجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بتحديد الأتعاب والمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- الموافقة على المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة بما في ذلك أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها وتحديد الإجراءات للمجلس لتقييم أداء الرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء الإدارة العليا
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت للمجموعة وشركاتها التابعة من حيث تناسقها وتوافقها مع السياسات الفاعلة لإدارة المخاطر

حوكمة اللجنة:

تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك www.alrayan.com

رئيس اللجنة هو عضو أيضاً في لجنة إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام لضمان فهم مخاطر البنك وتضمين ذلك في أنظمة وسياسات المكافآت ضمن البنك.

يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير دوري بنهاية كل ربع من السنة عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة. في العام 2025، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

التدريب:

خلال العام 2025 أكمل أعضاء اللجنة بنجاح عدة دورات تدريبية. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «16-2-2» بعنوان «التدريب والبرامج التعريفية» أعلاه.

أبرز الأعمال والقرارات في 2025:

- مراجعة ومناقشة نظام الحوكمة الجديد الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5) لسنة 2025 وتحديد الإجراءات اللازمة لتوفيق الأوضاع مع أحكامه، متى انطبق الحال
- مراجعة ومناقشة نتائج استطلاع رأي الموظفين حول مكان العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة استجابة لمخرجات الاستطلاع، متى انطبق الحال
- مراجعة واعتماد التعديلات غير الجوهرية على سياسة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لتوفيق الأوضاع مع نظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسوقا المالية
- مراجعة وتقييم طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة 2026-2028 ورفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة
- مراجعة وتقييم طلبات الترشيح لعضوية هيئة الرقابة الشرعية للدورة 2026-2028 ورفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة
- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك ومؤشر الأداء والالتزام الخاص بمصرف قطر المركزي
- إجراء دراسة حول أسهم ضمان العضوية ورفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام 2025
- مراجعة واعتماد بعض التحسينات على سياسة الموارد البشرية
- متابعة المستجدات في الموارد البشرية على مستوى المجموعة وإعطاء التوجيات اللازمة

- الموافقة على الخطة المحدثة للتعاقب/الإحلال الوظيفي
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- المراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتوصية لمجلس الإدارة بمكافآت المجلس تمهيداً لرفعها إلى الجمعية العامو للموافقة عليها
- التوصية لمجلس بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- مراجعة التقرير السنوي للحوكمة والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة لاعتماده
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام بنك الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة
- مراجعة تقرير المدقق الداخلي حول الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة. لم تسفر عمليات التدقيق الداخلي عن ملحوظات جوهرية في نظام الحوكمة المعتمد بالبنك
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة التقارير الدورية حول المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك والموافقة على إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال
- الموافقة على عدد من السياسات الجديدة والمعدلة المتعلقة بالحوكمة وإجراء المراجعة السنوية للسياسات القائمة ذات الصلة

ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

3-3 الإدارة العليا واللجان الإدارية

1-3-3 الفريق الإداري

يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة، بحسب الأحوال. يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية البنك، وإدارة أعماله وأنشطته اليومية. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام 2025 من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي للحوكمة أو في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

وفيما يلي فريق الإدارة العليا لبنك الريان كما في 31 ديسمبر 2025:

فهد بن عبدالله آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

فهد بن عبد الله آل خليفة، مصرفي يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في مناصب قيادية في الخدمات المالية. تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الريان في عام 2021. قبل انضمامه إلى بنك الريان، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج التجاري (الخليجي) منذ عام 2014، وأشرف على الاندماج الناجح للمؤسستين لينتج عنه أحد أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتواجد دولي في كل من المملكة المتحدة، فرنسا والإمارات العربية المتحدة. خلال مسيرته المهنية، شغل مناصباً بارزة في المؤسسات المالية الرائدة في دولة قطر بما في ذلك مصرف قطر المركزي وبنك قطر الوطني. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: 56060 سهماً.

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان المملكة المتحدة (ممثلاً عن بنك الريان)
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا (ممثلاً عن بنك الريان)
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال

عمر العمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

حاصل على بكالوريوس العلوم المالية من جامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من 20 سنة خبرة في مجال البنوك. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان المملكة المتحدة (ممثلاً عن بنك الريان)
- نائب رئيس شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلاً عن بنك الريان)

حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي. لديه أكثر من 22 سنة خبرة في إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: 28959 سهماً.

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس مدراء شركة لينك لخدمات المرافق (ممثلا عن بنك الريان)

رنا الأسعد

مدير عام، الخدمات المصرفية الشخصية

حاصلة على بكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة قطر ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة لندن متروبوليتان بالمملكة المتحدة. أكثر من 26 عاماً من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: 599795 سهماً.

المناصب الأخرى التي تشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) (ممثلة عن بنك الريان)

الشيخ محمد بن عبدالعزيز آل ثاني

مدير عام ، الخدمات المصرفية للشركات

يتمتع بخبرة واسعة في الخدمات المصرفية للقطاع العام والقطاع الحكومي ، إضافة إلى خبرة متعمقة في تمويل الشركات وإدارة العلاقات الاستراتيجية. يحمل شهادة ماجستير متخصص في إدارة الوحدات الاستراتيجية للأعمال من معهد الدراسات العليا للتجارة (HEC) – في قطر وماجستير إدارة الأعمال من جامعة أنجليا روسكين – المملكة المتحدة وبكالوريوس إدارة الأعمال – تخصص التسويق من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي تشغلها حالياً: لا يوجد

شهنواز نيازي

رئيس القطاع المالي للمجموعة

يحمل شهادة محاسب معتمد من المعهد الباكستاني للمحاسبين المعتمدين وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة والتجارة من جامعة كاراتشي.

عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

ستيوارت رينيه

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

حاصل على بكالوريوس التجارة والإدارة مع تخصص في إدارة نظم المعلومات والمحاسبة من جامعة فيكتوريا في ويلينجتون نيوزيلندا. يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية التجارة وكلية كلشتاد للأعمال – جامعة دي بول في شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من 30 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

حسام عيتاني

رئيس قطاع التحوّل للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال والإدارة المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت وماجستير في التنمية الإدارية من لوزان سويسرا وشهادة في التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية Fintech من معهد مساشوستس للتكنولوجيا. أكثر من 20 سنة خبرة في الاستشارات. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

ألكسيس باتريك نيسون

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

حاصل على درجة بكالوريوس في الدراسات الأوروبية من كلية ترينتي في دبلن وماجستير في إدارة الأعمال من كلية سمورفيت للدراسات العليا في إدارة الأعمال، كلية دبلن الجامعية. زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من 24 سنة من الخبرة المصرفية. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

طاهر بيرزاده

مدير عام، الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من إمبريال كوليدج للدراسات التجارية، لاهور باكستان. أكثر من 30 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا:

عضو مجلس إدارة شركة الريان للاستثمار (ممثلا عن بنك الريان)

معتز الدعنا

مدير عام، الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة

حاصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. متخصص معتمد في مكافحة غسل الأموال. أكثر من 20 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا:

- عضو مجلس إدارة شركة سهب للتمويل بالمملكة العربية السعودية (ممثلا عن بنك الريان)

عادل عطية

مدير عام، التدقيق الداخلي للمجموعة

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- مصر. أخصائي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS) من ACAMS. أكثر من 35 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا: لا يوجد

توفيق عدنان زويد

مدير عام، المستشار القانوني للمجموعة

حاصل على ماجستير في القانون الدولي للاعمال من جامعة باريس-السوربون أبو ظبي. لديه ما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في الممارسة القانونية والتقاضي بما في ذلك 25 عاماً من الخبرة القانونية بمجال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا: لا يوجد

رونان دودجسن

مدير عام مساعد، المشاريع والاستراتيجيات

محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). أكثر من 30 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا: لا يوجد

فوزي صيام

مدير عام مساعد، التدقيق الشرعي

حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة ناجبور بالهند. أكثر من 30 سنة خبرة. عدد الأسهم المملوكة في بنك الريان بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الشركات الخاصة أو أفراد العائلة) كما في 31 ديسمبر 2025: صفر

المناصب الأخرى التي يشغلها حاليا: لا يوجد

2-3-3 تداولات الإدارة العليا بأسهم البنك

الاسم	المنصب	نهاية 2024 (%) المساهمة)	الربع الأول 2025 (%) المساهمة)	الربع الثاني 2025 (%) المساهمة)	الربع الثالث 2025 (%) المساهمة)	نهاية 2025 (%) المساهمة)	نسبة التغيير سنويا 24/25
فهد عبدالله رشيد مبارك آل خليفة (ملكية مباشرة)	الرئيس التنفيذي للمجموعة	%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	%0.0001	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.0005	%0.0005	%0.0005	%0.0005	%0.0005	لا تغيير
حمد محمد علي محمد الكبيسي (ملكية مباشرة)	رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
(ملكية غير مباشرة من خلال أفراد عائلته)		%0.0003	%0.0003	%0.0003	%0.0003	%0.0003	لا تغيير
عمر عبدالرزاق محمد شريف العمادي	رئيس قطاع الأعمال للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
ألكسيس باتريك نيسون	رئيس قطاع المخاطر للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
ستيوارت دايفد رينيه	رئيس قطاع العمليات للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
شهنواز سعيد نيازي أزهر نيازي	رئيس القطاع المالي للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
طاهر حياة بيرزاده	المدير العام المساعد للخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
حسام بلال عيتاني	رئيس قطاع التحول للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
معتز جمال الدعنا	المدير العام للالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
عادل أياد فايز عطية	المدير العام للتدقيق الداخلي للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
فوزي صيام	المدير العام المساعد للتدقيق الشرعي	0	0	0	0	0	لا تغيير
رونان دودجسون	المدير العام المساعد للاستراتيجيات والمشاريع	0	0	0	0	0	لا تغيير
توفيق زويد	المدير العام، المستشار القانوني للمجموعة	0	0	0	0	0	لا تغيير
الشيخ محمد بن عبد العزيز آل ثاني	المدير العام للخدمات المصرفية للشركات	0	0	0	0	0	لا تغيير
رنا الأسعد (ملكية مباشرة)	المدير العام لخدمات الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة	%0.0064	%0.0064	%0.0064	%0.0064	%0.0064	لا تغيير

3-3-3 اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

- **اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة**: تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.
- **لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة:** تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة بنك الريان ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.
- **لجنة الائتمان والاستثمار الإدارية:** مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية وفقاً لجدول الصلاحيات المناطة بها
- **لجنة المخاطر للمجموعة:** تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.
- **لجنة تسيير شؤون الأمن:** مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.
- **لجنة تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات:** تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى المجموعة.
- **لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة**: تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك.
- **لجنة المناقصات للمجموعة:** تعنى هذه اللجنة بإدارة المناقصات وعمليات المشتريات التي يطلقها البنك
- **لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة:** تم إنشاء اللجنة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف إدارة عملية تطبيق وتنفيذ سياسة واستراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لبنك الريان
- **لجنة الإشراف على التحول الاستراتيجي:** هي عبارة عن مجموعة عمل تتولى الإشراف والتوجيه الاستراتيجي لكافة المبادرات الاستراتيجية التي يطلقها البنك
- **اللجنة التنفيذية لحوكمة البيانات**: تتولى مسؤولية إدارة تنفيذ إطار الحوكمة التنفيذية للبيانات، وتوفر التوجيه التنفيذي لاستراتيجية البنك في مجال البيانات، بما يضمن مواءمتها مع الأهداف المؤسسية، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، ودعم أولويات الابتكار
- **لجنة التيسير الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للأعمال**: تضطلع بمهمة توفير التوجيه الاستراتيجي والرقابة لضمان تنفيذ استراتيجية البنك الممتدة لثلاث سنوات بكفاءة وفاعلية

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه.

4-3 الهيكل التنظيمي للمجموعة

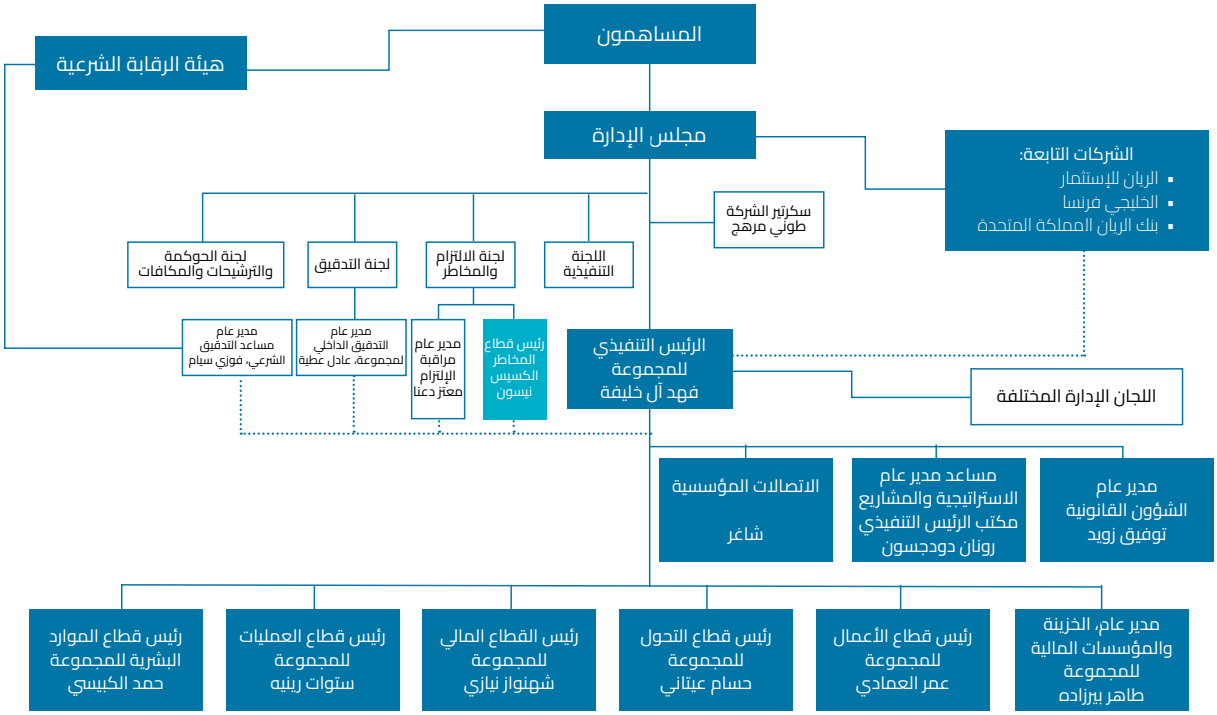

5-3 المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. تم اعتماد هذه السياسة من قبل الجميعة العامة للمساهمين بتاريخ 26 مارس 2025. لم يطرأ أي تغيير على السياسة منذ اعتمادها من الجمعية المذكورة. نعيد عرض السياسة أدناه لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

1. يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر
2. يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة
3. تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة
4. ترتبط مكافآت المجلس بمؤشر الأداء والالتزام. مؤشر الأداء والالتزام هو عبارة عن نظام قياس للأداء المالي وغير المالي والالتزام بالمتطلبات الرقابية مثل مؤشرات الأداء كمعدل السيولة ومعدل التمويلات للودائع وكفاية رأس المال وغيرها وبحيث يتعين على البنك وضع الأهداف ضمن هذا النظام لكل سنة مالية وأوازن لها وتدقيقها من المدقق الداخلي؛
5. يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند 6 أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند 9 أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية
6. لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية الواحدة مبلغ 2,5 مليون ريال بالسنة كما

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ 2,3 مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال البنك المدفوع على المساهمين

7. المبالغ أعلاه هي الحد الأقصى التي يجوز لمجلس الإدارة الحصول عليها كمكافآت عن السنة المالية المعنية. يحدد المبلغ الفعلي للوعاء الكلي للمكافأة السنوية بناء على تقييم الأداء وما يحققه البنك من أهداف ضمن بطاقة تقييم الأداء السنوي/مؤشر الأداء الالتزام. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس مشفوعاً بتقرير خاص إلى الجهات الرقابية المعنية حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة والتعليمات الرقابية ذات الصلة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة

8. يحدد الوعاء الكلي للمكافآت وفقاً لأربع مستويات للمعدلات النهائية التي يحققها البنك في بطاقة قياس الأداء. فإذا كانت النتيجة النهائية للبطاقة أقل من 70% من الأهداف المقررة بمؤشر الأداء والالتزام (الحد الأدنى) سيكون الوعاء الكلي للمكافآت عبارة عن 50% من السقف الإجمالي المحدد من المصرف المركزي للمكافآت. أما إذا تم تحقيق 90% فأكثر (الحد الأقصى) من الأهداف يحصل المجلس على كامل السقف المحدد من المصرف المركزي. وكل ما يتحقق من نتائج فوق الحد الأدنى وأقل من الحد الأقصى يحتسب بالتناسب.

9. يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها

10. يشترط لصرف المكافآت تحقيق أرباح سنوية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال ولا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة الجهات الرقابية المعنية، كما يكون منطبقاً

11. يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

12. في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية

13. تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام 2025:

قام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة أعلاه. بلغ إجمالي المكافآت السنوية المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2025 مبلغ 22,333,000 ريال قطري مع مراعاة اعتمادها من الجهات الرقابية المعنيّة والجمعية العامة التي يتوجه إليها هذا التقرير. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2025 تحت الإيضاح رقم (31) و (38) (ب) الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام 2025 والمعد وفقاً للمادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في المقرّ الرئيسي لبنك الريان الكائن في شارع العد الشرقي 69، برج الريان، مدينة لوسيل، الطابق 23 الدوحة- دولة قط، مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في البنك لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك. تم اعتماد هذه السياسة من قبل الجميعة العامة للمساهمين بتاريخ 26 مارس 2025. لم يطرأ أي تغيير على السياسة منذ اعتمادها من الجمعية المذكورة. نعيد عرض السياسة أدناه لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير:

1. يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في بنك الريان من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

2. تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

3. أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للبنك وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

4. تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين 2% إلى 7,5% من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد الوعاء الكلي للمبلغ المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام. يتم تطبيق عنصر الدفع المؤجل لربط المكافأة بمنهجية المخاطر ومدى تحققها

5. يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

6. عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

7. يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

8. ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

9. بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

10. لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم الجهات الرقابية المعنية، كما يكون منطبقاً

11. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

12. يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

13. تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام 2025:

قام مجلس الإدارة بتحديد المكافآت السنوية للإدارة التنفيذية العليا عن العام 2025 وفقاً للسياسة أعلاه مع مراعاة اعتمادها من الجهات الرقابية المعنيّة. للاطلاع على منافع الإدارة التنفيذية العليا للعام 2025 يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2025 تحت الإيضاح رقم (38) (ب) الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

6-3 المساهمون وتداولات السهم

1-6-3 رأس المال وهيكل الملكية

يبلغ رأس مال بنك الريان (9.300.000.000) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري مدفوعة بالكامل موزعة على (9.300.000.000) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (1) ريال قطري واحد.

بلغ عدد المساهمين في بنك الريان كما في 31 ديسمبر 2025 ما مجموعه 174,466 مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

2-6-3 تطور قاعدة المساهمين

حتى 31 ديسمبر 2025 بلغت ملكية القطريين وملكية الأجانب في رأسمال ما نسبته 79% و 21% على التوالي.

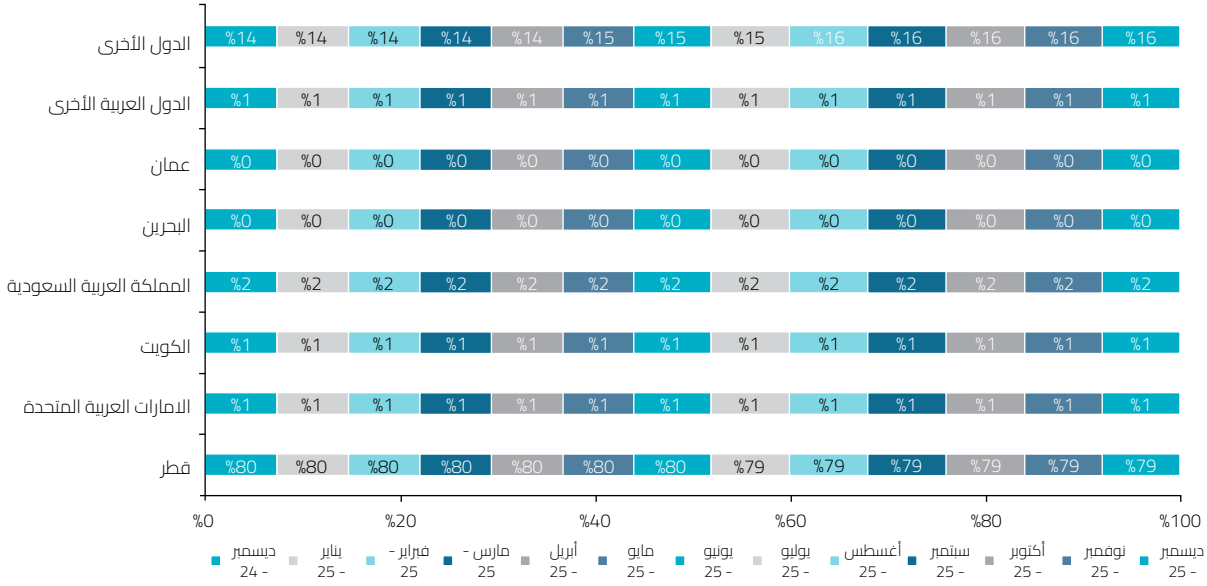

الرسم البياني (1): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

في العام 2025، انخفض مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية بشكل طفيف على أساس سنوي من 34.04% إلى 33.99% من رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025. أما نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى فقد تغيرت على أساس سنوي بحسب القطاعات على الشكل التالي: انخفضت نسبة تملك الشركات والمؤسسات بشكل طفيف من 25.81% بنهاية 2024 إلى 25.31% بنهاية 2025 في حين ارتفعت نسبة تملك البنوك والمؤسسات المالية (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) من 5.93% بنهاية 2024 إلى 6.25% بنهاية 2025.أما نسبة تملك المستثمرين الافراد فقد ارتفعت بشكل طفيف من 34.22% بنهاية 2024 إلى 34.55% كما في 31 ديسمبر 2025.

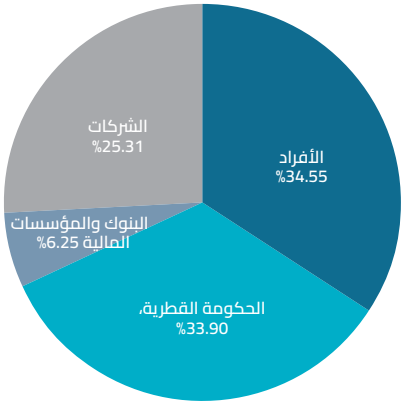

الرسم البياني (2): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

وعلى الرغم من أن نسبة تملك المساهمين الافراد شهدت ارتفاعاً طفيفًا، إلا أن العدد الإجمالي للمساهمين استمر في الانخفاض طوال عام 2025.

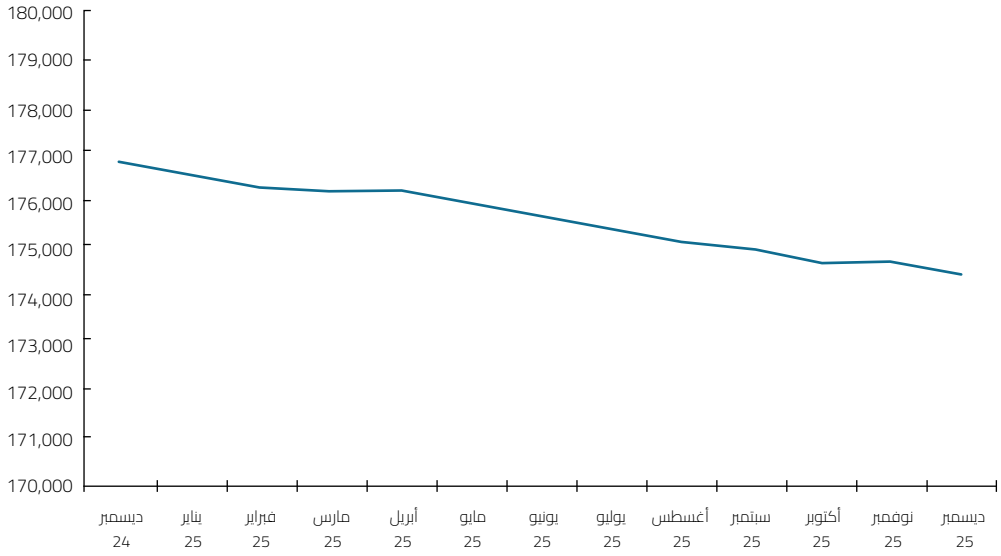

الرسم البياني (3): عدد المساهمين

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

3-6-3 المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في بنك الريان ممن يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر 5% أو أكثر من رأس المال ثلاثة مساهمين كما في 31 ديسمبر 2025. انخفضت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار بشكل طفيف مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي من 20.60% مبنهاية 2024 إلى 20.46% من رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025 وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. كذلك لم تتغير مساهمة محفظة القوات المسلحة/وزارة الدفاع الممثلة بشركة برزان القابضة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وظلت عند نسبة 7.51% من رأسمال البنك بنهاية ديسمبر 2025 وهي بذلك ثاني أكبر مساهم بالبنك. كذلك، بقيت مساهمة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية –الصندوق المدني والعسكري على حالها دون تغيير وبلغت 5.70% من رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025. وعليه، يملك كبار المساهمين في بنك الريان نسبة 33.67% من رأسمال البنك كما في 31 ديسمبر 2025.

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	المقر	عدد الأسهم	النسبة المئوية
قطر القابضة/جهاز قطر للإستثمار*	حكومي	قطر	1,902,727,790	%20.46
محفظة استثمار القوات المسلحة من خلال شركة برزان القابضة	حكومي	قطر	698,574,780	%7.51
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (الصندوق المدني والعسكري)	حكومي	قطر	529,839,892	%5.70
المجموع			3،131،142،462	%33.67

*تملك مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة

الجدول (1): كبار المساهمين في البنك حتى 31 ديسمبر 2025

(مستخرج عن سجلات الأسهم في إيداع)

3-6-4 تركّز المساهمين

حتى 31 ديسمبر 2025، امتلك 112 مستثمراً (يملك كل واحد منهم 10 مليون سهم وما فوق) 63.56% من رأسمال البنك يتوزّعون على الشكل الآتي: 28 مساهماً من الأفراد و18 مساهماً من البنوك والمؤسسات المالية، و59 مساهماً من الشركات والمؤسسات و7 مساهمين من الجهات الحكومية القطرية. أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من 1 مليون سهم.

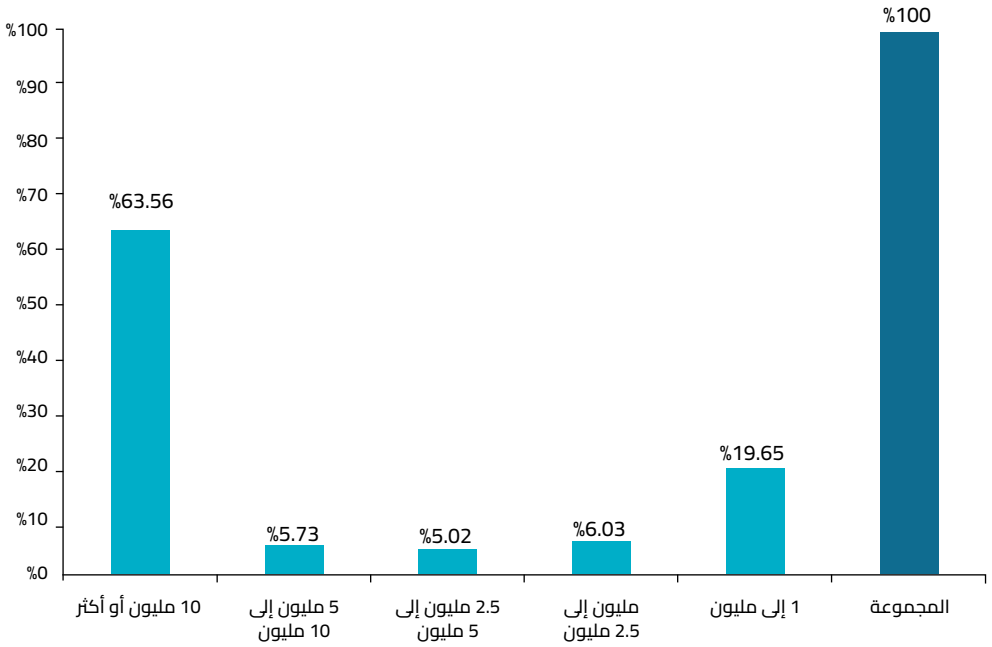

الرسم البياني (4): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

المساهمون في بنك الريان			تركيز المساهمين*							
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات		كيانات حكومية	
عدد الأسهم	المستثمرون	النسبة المئوية	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%
10 مليون أو أكثر	112	%63.56	28	%6.84	18	%5.35	59	%17.63	7	%33.75
من 5 إلى 10 مليون	79	%5.73	36	%2.46	4	%0.29	38	%2.92	1	%0.07
من 2,5 إلى 5 مليون	138	%5.02	73	%2.63	7	%0.28	57	%2.06	1	0.05%
من 1 إلى 2,5 مليون	372	%6.03	277	%4.42	9	%0.15	84	%1.45	2	%0.02
أقل من 1 مليون	173765	%19.65	173256	%18.21	48	%0.18	460	%1.25	1	%0.01
المجموع	**174466**	**%100**	**173670**	**%35**	**86**	**%6**	**698**	**%25**	**12**	**%34**

*أرقام مدورة

الجدول (2): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في إيداع)

5-6-3 أنشطة التداول

ارتفع المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم بنك الريان بنسبة 10% في النصف الثاني من العام 2025 مقارنة بالنصف الأول في حين شهد المتوسط الشهري لعدد المعاملات في السوق/بورصة قطر ارتفاعاً بنسبة 20% في النصف الثاني من عام 2025 مقارنة بالنصف الأول منه. أما المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية فقد سجل بدوره ارتفاعاً بنسبة 15% للفترة نفسها.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	بنك الريان
النصف الأول من العام 2025	375,697	127,892	**21,587**
النصف الثاني من العام 2025	451,213	146,507	**23,713**

الجدول (3): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام 2025)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

3-6-6 حجم التداولات

بلغ حجم التداولات بأسهم بنك الريان ذروته في شهر أغسطس 2025 عند 274.7 مليون سهم ليعود وينخفض إلى أدنى مستوياته في ديسمبر 2025 عند 135.9 مليون سهم. يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 9.71% في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف الأول منه. كذلك، بلغ حجم التداولات في بورصة قطر وقطاع البنوك والخدمات المالية ذروته في شهر مايو من العام 2025 عند 4.7 مليار سهم و1.3 مليار سهم على التوالي. وقد شهد كلاهما انخفاضاً في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف الأول منه بنسبة 14% و 27% على التوالي.

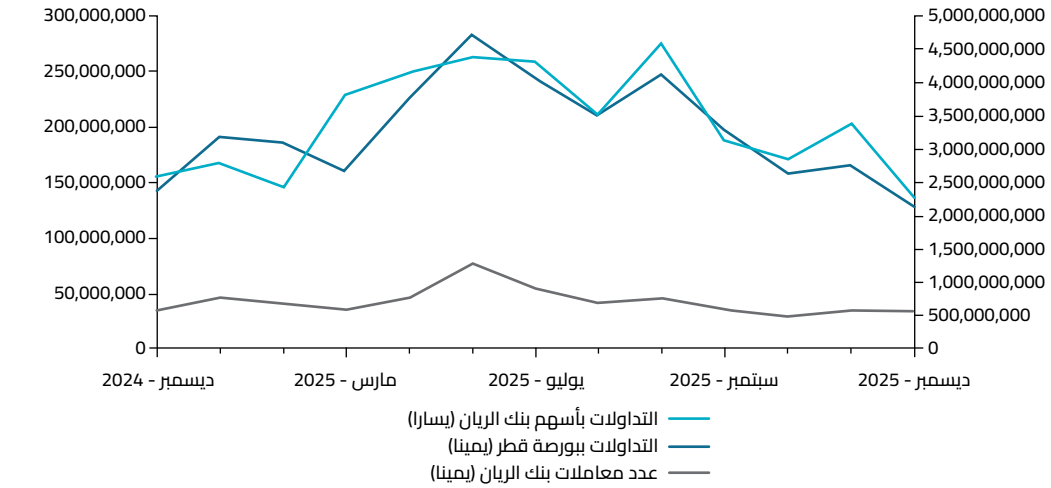

الرسم البياني (5): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

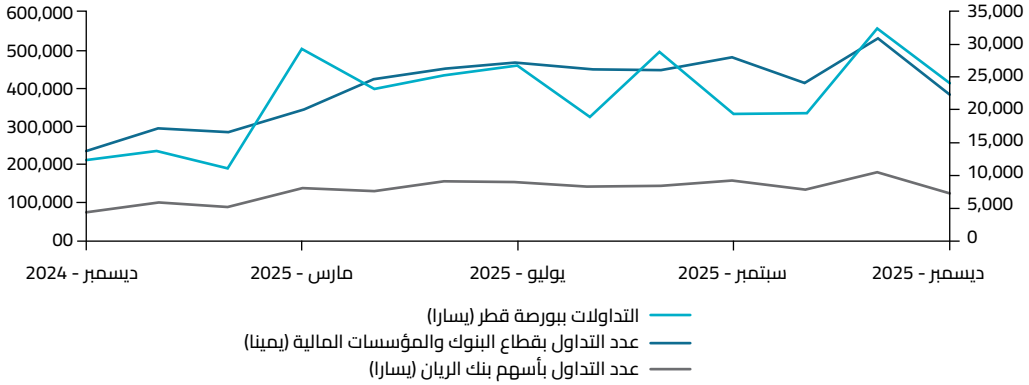

الرسم البياني (6): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

7-6-3 سعر السهم وتقلباته

في العام 2025 انخفض سعر سهم بنك الريان بنسبة 10.92% من 2.46 ريال بنهاية العام 2024 إلى 2.19 ريال بنهاية العام 2025 قابله ارتفاع في مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 10.76% وارتفاع في مؤشر بورصة قطر بنسبة 7.50%.

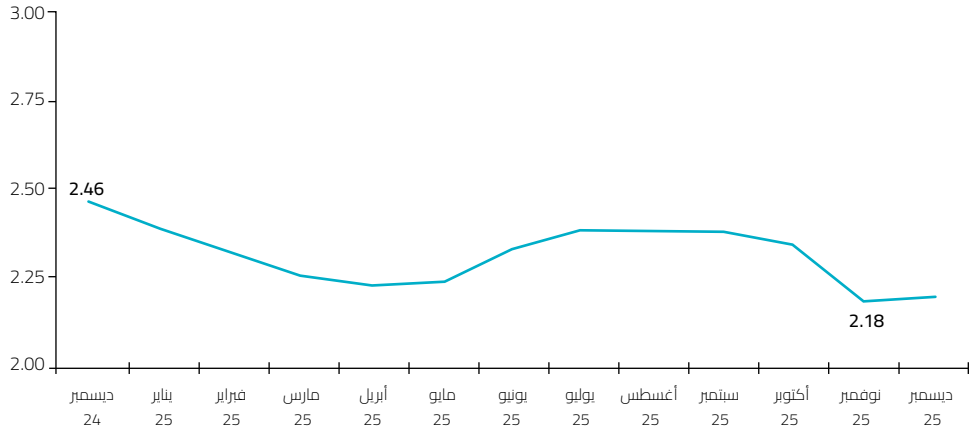

الرسم البياني (7): سعر سهم بنك الريان (ديسمبر 2024 – ديسمبر 2025)

7-3 التصنيف الائتماني

وفقاً لآخر تقييم في 2025، أعادت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» التأكيد على التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك عند «A2» وتصنيف على المدى القصير عند P1 مع توقعات مستقرة على الترتيب. كذلك، أكدت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني للبنك عند F1/A.

يعكس هذا التقييم الإئتماني العوامل الآتية:

(1) امتيازات قوية للكيانات الحكومية مما يوفر قاعدة صلبة للأصول المحلية

(2) الرسملة العالية للبنك

(3) الربحية الصلبة والمستقرة

ومع ذلك، فان نقاط القوة المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(1) التركزات العالية في الأصول والمطلوبات

(2) التعويل العالي على مصادر التمويل من السوق

(3) تراجع جودة الأصول

4- التقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يفخر بنك الريان في كونه رائداً في مجال تعزيز بيئة عمل مستدامة ومسؤولة. فانطلاقاً من التزامه الراسخ بالرفاه الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والسلامة البيئية، يواصل البنك أداء دوره كمؤسسة قطرية مسؤولة ورائدة في الصيرفة الإسلامية في قطر وداعمة لمبادئ الاستدامة.

في عام 2025، حقق بنك الريان إنجازات بارزة رسخت مكانته كأحد الرواد في تعزيز الاستدامة وتطوير حلول التمويل المستدام المبتكرة. فقد نجح البنك في إصدار أول صكوك خضراء بالريال القطري بقيمة 500 مليون ريال مع إدراجها وتداولها في السوق المحلي. كما أطلق منتج التمويل الإسلامي المستدام للعملاء من الشركات لدعم المشاريع الخضراء والاجتماعية وفق معايير محددة للأهلية.

كما شهد هذا العام ترقية تصنيف البنك في مؤشر MSCI ESG من BB إلى BBB، وهو ما يعكس الإنجازات السنوية والتقدم الملموس في المبادرات البيئية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، نظم البنك منتدى الاستدامة الذي جمع نخبة من القادة والخبراء في هذا المجال لمناقشة سبل تعزيز التمويل المستدام من خلال إدارة المخاطر المناخية واستكشاف الفرص المرتبطة بها. ويطمح البنك من خلال هذه الجهود إلى إحداث أثر إيجابي ملموس على المجتمع والبيئة.

يلتزم بنك الريان التزاماً راسخاً بمبادئ الاستدامة، حيث تحدد سياسة المجموعة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة إطاراً متكاملاً يعكس توجه البنك نحو الخدمات المصرفية المسؤولة. وتوفر هذه السياسة إطاراً قوياً وموحداً لجميع الإدارات لضمان انسجامها في التطبيق، كما تتضمن سياسات تفصيلية وبيانات محددة تغطي مجالات الأعمال وإدارة المخاطر والخدمات والوظائف الرقابية.

بناءً على هذه السياسة الشاملة، عزز البنك نهجه من خلال تطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر المناخية والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويوضح هذا الإطار آليات تقييم المخاطر عبر قاعدة العملاء، ويشمل تحليلات كمية مثل تقييم مادية المخاطر المناخية (المادية والانتقالية)، إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والحوكمة. كما يتضمن أداة فحص خاصة لتقييم ملفات العملاء وتحديد المجالات التي يمكن للبنك دعمهم فيها. ويهدف هذا الإطار إلى فهم أفضل لمخاطر العملاء، مع تحديد فرص لمساعدتهم على تحسين أدائهم في مجال الاستدامة.

يُعد بنك الريان أول بنك إسلامي في قطر ينضم إلى مبادرة الشراكة لحساب الكربون في القطاع المالي (PCAF). وقد استخدم البنك البيانات المتاحة إليه من خلال هذه الشراكة لإجراء أول تقييم شامل لمادية المخاطر الانتقالية عبر محفظة عملائه. وكان الهدف هو فهم مستوى وتوزيع المخاطر الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار قنوات انتقال رئيسية مثل تأثير تسعير الكربون والضرائب على تكاليف التشغيل والربحية، الضغوط المرتبطة بالسمعة، تغير تفضيلات المستهلكين، وتحولات توجهات المستثمرين وإمكانية الوصول إلى رأس المال. ومن خلال هذا التقييم، يسعى البنك إلى تحديد مستويات المخاطر والفرص الناشئة لدعم خطط التحول الخاصة بالعملاء، بما في ذلك فرص منح تسهيلات ائتمانية إضافية. كما يعمل البنك على تحديد العملاء المستهدفين الذين يمكنهم الاستفادة من هياكل التمويل المرتبطة بالاستدامة وحلول التمويل الانتقالي.

وتماشياً مع متطلبات الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة ببورصة قطر، يلتزم بنك الريان بأعلى معايير الشفافية والامتثال لتعليمات الإفصاح. وبالتوافق مع توصيات مبادرة البورصات المستدامة(S-SEI) والاتحاد العالمي للبورصات (WFE)، طوّرت بورصة قطر مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويقوم بنك الريان بالإفصاح عن تقاريره عبر منصة الاستدامة الخاصة ببورصة قطر، منصة الاستدامة العربية لبورصة قطر. تم إرفاق التقرير ضمن التقرير السنوي هذا.

وكان بنك الريان قد أتمّ العام الماضي بالشراكة مع بنك «إتش إس بي سي» أول عملية إعادة شراء مرتبطة بمؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة الإسلامية، مما يعتبر إنجازاً بارزاً في مجال التمويل المستدام ودعم مسيرة التحول الخاصة ببنك الريان. وتتضمن هذه الهيكلة المبتكرة أهداف أداء مستدامة يتعيّن على البنك تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة.

وسبق أن أطلق بنك الريان إطار التمويل المستدام في عام 2022، بما يتماشى مع التزامات دولة قطر في مسيرتها الطموحة نحو تحقيق أهداف الانبعاثات الكربونية، ورؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية الاستدامة التي أعلنها مؤخراً مصرف قطر المركزي. وانطلاقاً من التزامه الراسخ في تحقيق هذه الأهداف، يعكس بنك الريان نهجه الاستباقي في تطبيق استراتيجيته للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع تحقيق تقدم ملموس في مسيرته نحو التحول.

أول إصدار من بنك الريان للصكوك الخضراء بالريال القطري مدرجة في قطر

نجح بنك الريان في إتمام أول إصدار له للصكوك الخضراء بالريال القطري بقيمة 500 مليون ريال مع إدراجها وتداولها في السوق المحلي. ويُعد هذا الإنجاز محطة بارزة تؤكد التزام البنك بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في مسيرته نحو تحقيق أهداف الاستدامة.

ترقية تصنيف البنك في مجال الاستدامة

في عام 2025، تمت ترقية تصنيف بنك الريان في مؤشر MSCI ESG من BB إلى BBB، وهو ما يعكس الإنجازات السنوية والتقدم الملموس في مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويؤكد هذا التصنيف الجديد التزام البنك المستمر بالتمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة.

إطلاق منتجات التمويل الإسلامي المستدام

قدم بنك الريان مجموعة من منتجات التمويل الإسلامي المستدام لعملائه من الشركات، تشمل التمويل الأخضر والاجتماعي والمستدام، لدعم المشاريع الخضراء والاجتماعية وفق معايير محددة في إطار التمويل المستدام.

وتشمل المشاريع الخضراء المؤهلة المباني الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة. أما المشاريع الاجتماعية المؤهلة فتشمل التعليم والرعاية الصحية والشركات الناشئة. ويمكن الجمع بين الجوانب البيئية والاجتماعية في مشروع واحد، وفق خطوات تشمل تحديد الأهلية، إدارة واستخدام العوائد، والتقارير الدورية.

كما أطلق البنك التمويل الإسلامي المرتبط بالاستدامة لمساعدة المقترضين على تحقيق أهداف استدامة محددة، حيث ترتبط الشروط مباشرة بأدائهم وفق عملية منظمة تشمل اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، تحديد أهداف الأداء المستدام، إدارة العوائد، والتقارير.

منتدى الاستدامة 2025

استضاف بنك الريان أول منتدى للاستدامة، جمع نخبة من القادة والخبراء في هذا المجال لمناقشة سبل تعزيز التمويل المستدام من خلال إدارة المخاطر المناخية واستكشاف الفرص المرتبطة بها. وقد شارك في المنتدى عملاء من الشركات والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الرؤى والخبرات.

تضمن المنتدى جلسة نقاشية مع نخبة من المتحدثين المتميزين حول الاستدامة في قطاع العقارات واستراتيجيات خفض الانبعاثات، إضافة إلى الاستفادة من التمويل الإسلامي والمستدام والرقمي. كما شمل المنتدى عرضاً لحلول بنك الريان المالية المبتكرة المتوافقة مع إطار التمويل المستدام الصادر عن مصرف قطر المركزي، إلى جانب جلسة بقيادة Global P&S تناولت التمويل المستدام، التقارير، تقنيات منخفضة الكربون، واستراتيجيات التحول.

يلعب القطاع المالي دوراً محورياً في قيادة هذا التحول من خلال ضمان توجيه التمويل نحو المشاريع التي تحقق قيمة طويلة الأمد. فالاستدامة تتجاوز مجرد الامتثال والتقارير، إذ تتطلب القدرة على مواكبة التغيرات وتطوير الممارسات لتحقيق نمو مستدام.

بنك الريان يوسّع محفظته الاستثمارية الخضراء والمستدامة

تأكيداً على التزامه بالاستدامة والمسؤولية البيئية، استثمر بنك الريان استراتيجياً في الصكوك الخضراء والمستدامة بقيمة تقارب 207.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2025. يجسد هذا الاستثمار التزام البنك بدعم المشاريع والمبادرات التي تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة، وتعزز جهوده في مواجهة تغير المناخ، وتحقيق تأثير بيئي إيجابي ملموس.

بنك الريان يطلق محطة شحن المركبات الكهربائية في مقره

أطلق بنك الريان محطة لشحن المركبات الكهربائية في مقره، بهدف تشجيع الموظفين على تبني الممارسات الصديقة للبيئة وإبراز التزام البنك بالاستدامة البيئية. لا تقتصر هذا المبادرة على دعم استخدام المركبات الكهربائية بين الموظفين فحسب، بل تتماشى أيضاً مع أهداف البنك الأوسع في تقليل بصمته الكربونية وتعزيز حلول الطاقة الخضراء. ومن خلال توفير وصول ميسر إلى محطات الشحن، يسهل البنك على موظفيه الانتقال إلى خيارات نقل أنظف، مما يسهم في بيئة أكثر صحة ويجسد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

حملة «التحول الأخضر» في بنك الريان

أطلق بنك الريان حملة داخلية بعنوان **"Go Green"** تهدف إلى تعزيز المعاملات الرقمية وتقليل استخدام الورق، والعمل على تحويل جزء كبير من عملياته إلى القنوات الرقمية، إضافة إلى دمج مبادئ الاستدامة في اختيار الموردين لتعزيز الاستدامة عبر سلسلة القيمة الخاصة بالبنك.

حوكمة الاستدامة

يشرف مجلس إدارة بنك الريان على إطار عمل الحوكمة المؤسسية الشامل من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له والتي تتولى تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والموافقة عليها.

ولضمان التنفيذ الفعّال للسياسة وإطار العمل، تم تشكيل لجنة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تطبيق مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتقدم هذه اللجنة تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة الذي يرفع بدوره تحديثات دورية إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها والتوصيات.

وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على استراتيجيات إدارة مخاطر المناخ. أما اللجنة الإدارية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، فتتولى متابعة الأنشطة، والمبادرات، ومؤشرات الأداء، والإنجازات الإدارية المتعلقة بالمناخ.

ويعمل فريق متخصص بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة كجهة استشارية لهذه اللجنة الإدارية والإدارة العليا. إذ يقدم التوصيات المتعلقة بالاستدامة، ويتولى مهمة إدارة جميع تقارير وإفصاحات الحوكمة، كما يتعاون بشكل وثيق مع الإدارات المعنية في المشاريع ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يراجع الفريق السياسات واللوائح على مختلف إدارات البنك وأقسامه لضمان ملاءمتها لمعايير الحوكمة ويحرص على التزام الإدارات بسياسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

التزامات بنك الريان

يعمل بنك الريان على تحقيق الريادة في مجال الاستدامة، من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة وفعّالة تدعم مسيرة الاستدامة في قطر بما يتماشى مع رؤية الدولة الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصفته شريكاً رئيساً في تحقيق تطلعات هذه الرؤية الوطنية الطموحة، يلتزم البنك بدوره المحوري في بناء مجتمع متقدم يدفع بعجلة النمو ويضمن مستوى معيشياً رفيعاً لجميع المواطنين.

تشمل رؤية قطر الوطنية 2030 تحديات بيئية واجتماعية ملحّة. أما بنك الريان، فيعتبر معالجة هذه القضايا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاستدامة الخاصة به، مما يضفي طابعاً إيجابياً إلى الجهود المبذولة في سبيل مستقبل البلاد. وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز رئيسية: التنمية البشرية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية.

الركيزة الأولى: التنمية البشرية والاجتماعية

يلتزم بنك الريان بتعزيز قطاعي التعليم والرعاية الصحية في قطر، وتطوير القوى العاملة الكفؤة، وتحسين الرعاية والحماية الاجتماعية. ودعماً لصحة موظفيه وسلامتهم ورفاهيتهم، يرتكز البنك على اتباع سياسات شاملة، وإجراء تدقيقات دورية، والحصول على الشهادات اللازمة، وتنظيم برامج تدريب مستمرة، ما يضمن بيئة عمل آمنة تتوافق مع المعايير التنظيمية.

ولتعزيز رفاهية موظفيه، يوفر بنك الريان صالة رياضية مجهزة بالكامل، وكافيتيريا خاصة، وخدمات طبية داخلية يشرف عليها ممرض مؤهل. وتولي مبادرات المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً بتمكين الشباب، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتنمية المجتمع، وتحفيز الأنشطة الرياضية، ودعم التعليم، وذلك من خلال الالتزام بالتطوع والمشاركة المجتمعية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية.

وفي إطار دعم عملية التقطير، يلتزم بنك الريان بتوفير فرص عمل مجزية للمواطنين القطريين، وتطوير المواهب الوطنية، وضمان مستقبل مزدهر لكوادره. إذ يُعد اكتشاف المواهب وتطويرها جزءاً لا يتجزأ من قيم البنك حيث يعمل باستمرار على توفير مسارات وظيفية واضحة، ودعم التطوير التعليمي والمهني، وتطبيق برنامج أداء شامل يعتمد على استراتيجية LEAD لتعزيز النمو والتميز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية. ومن خلال هذه المبادرات، يضطلع بنك الريان بدور محوري في الدفع بعجلة التنمية المستدامة في قطر، مع ضمان الامتثال التام للقوانين واللوائح المحلية.

تماشياً مع تعليمات مصرف قطر المركزي بشأن شمولية الخدمات المالية، يلتزم بنك الريان بضمان الوصول العادل والمتكافئ إلى جميع المنتجات والخدمات للعملاء من ذوي الإعاقة البصرية. ويحرص موظفو البنك على تقديم المساعدة باحترام ولباقة وبروح المبادرة للعملاء المكفوفين أو ضعاف البصر ويشمل ذلك توفير صيغ بديلة للوثائق لتسهيل الاطلاع عليها وتسهيل إجراء المعاملات بشكل آمن وسري وضمان أن تكون مكاتب الخدمة والمنصات الرقمية متاحة وسهلة الاستخدام. تعكس هذه الإجراءات التزام البنك بالدمج والشمول، والامتثال التنظيمي، وأعلى معايير العناية بخدمة العملاء.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

يسترشد بنك الريان في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالبنك يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030. وفي هذا الإطار، يقوم البنك واستناداً إلى القانون رقم (13) لسنة 2008 والمعدل بموجب القانون رقم (8) لسنة 2011 بتحصيل مبلغ يعادل 2,5% من صافي الأرباح السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقد بلغت مساهمة البنك للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 38.3 مليون ريال قطري.

في عام 2025، واصل بنك الريان ترسيخ التزامه العميق بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها ركناً أساسياً من هوية البنك المؤسسية. ويستند هذا الالتزام إلى مجموعة من القيم الجوهرية تشمل التعاطف، الشمول، الاستدامة، والمشاركة المجتمعية، وإلى رؤية مستوحاة من المبادئ الإسلامية للعدالة والإنصاف، ومتوافقة تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تدعو إلى اقتصاد متنوع، مجتمع متماسك، وبيئة مستدامة.

على مدار العام، عمل البنك على تطوير نهج متكامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة: الإنسان أولاً، البيئة كأمانة يجب الحفاظ عليها، والاقتصاد كوسيلة لخلق قيمة مشتركة ليس فقط للمساهمين، بل أيضاً للعملاء والموظفين والمجتمع والأجيال القادمة. وقد تُرجم هذا النهج إلى مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات، شملت الدعم الخيري والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، تمكين الشباب والطلاب، تعزيز فرص العمل وتنمية المواهب الوطنية، الاستدامة البيئية، توسيع نطاق التوعية الصحية، والريادة الفكرية في التحول الرقمي والحوكمة في القطاع المالي. وقد استُكملت هذه الجهود بسلسلة من الشراكات المجتمعية والجوائز الدولية التي عكست الاعتراف الواسع بدور البنك في هذا المجال.

وفي هذا السياق، لم يعد بنك الريان مجرد مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ بل أصبح شريكاً فاعلاً في صياغة نموذج تنموي متوازن يوفق بين الربحية الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية والأثر الاجتماعي والبيئي المستدام.

1. الدعم الخيري والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً

خلال شهر رمضان المبارك، وضع بنك الريان قيم الكرم والتضامن في صميم مبادراته المجتمعية، حيث أطلق سلسلة من البرامج المصممة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع القطري. وشمل ذلك دعم جمعية قطر للتوحد، بما يعكس قناعة البنك بأهمية الشمول وحق كل فرد، بمن فيهم المصابون باضطراب طيف التوحد، في الحصول على الرعاية والخدمات المناسبة التي تحترم كرامتهم وتدعم اندماجهم في المجتمع.

وفي نفس الروح الإنسانية، ساهم البنك في دعم الجمعية القطرية للسرطان، في مبادرة ذات بعد إنساني تهدف إلى تخفيف معاناة المرضى وأسرهم، وتعزيز جودة خدمات الصحة والتوعية المتاحة لهم، وترسيخ ثقافة الكشف المبكر والوقاية. وعلى صعيد العدالة الاقتصادية، ساهم بنك الريان في برنامج «الغارمين» التابع لجمعية قطر الخيرية، مما مكّن عدداً من الأفراد المثقلين بالديون من استعادة توازنهم المالي وإعادة اندماجهم في المجتمع بكرامة، انسجاماً مع روح التضامن التي تُعد أحد ركائز التمويل الإسلامي.

كما واصل البنك دعمه لجمعية قطر لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مبادرات تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول وتعزيز جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر توفير خدمات أكثر شمولاً ودعم متكامل يستجيب لاحتياجاتهم الفعلية ويساعدهم على تحقيق استقلالية أكبر. وامتد هذا الالتزام بالحماية الاجتماعية ليشمل المتقاعدين والمشتركين في أنظمة التقاعد العامة. فقد وقع بنك الريان اتفاقية شراكة بلاتينية مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية مما أتاح للبنك المساهمة في المشاريع المجتمعية التي تنفذها الهيئة، وعزز مكانته كراعٍ بلاتيني للمبادرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، بما يضمن استمرار الدعم للمتقاعدين والمشتركين على المدى الطويل.

2. التماسك الاجتماعي، الثقافة الوطنية والرياضة

في مجال التماسك الاجتماعي والتراث الثقافي، كان بنك الريان الراعي البلاتيني لاحتفالية القرنقعوه في مشيرب وسط الدوحة، وهو حدث تقليدي ذو جذور عميقة في الذاكرة الجماعية جمع العائلات والأطفال في أجواء احتفالية مليئة بالفرح والانتماء. وقد شكل هذا الدعم جسراً بين التقاليد القطرية والمشاركة المؤسسية، وجسد قناعة البنك بأن الحفاظ على التراث الثقافي جزء لا يتجزأ من مسؤوليته تجاه الهوية الوطنية.

وفي السياق الوطني ذاته، شارك البنك في اليوم الرياضي للدولة من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة الداخلية التي عكست قيم الصحة واللياقة والعمل الجماعي، مؤكداً أن الصحة الجسدية والنفسية للموظفين عنصر أساسي في ثقافة البنك وبيئة العمل المتوازنة.

كما شارك بنك الريان في المنتدى السنوي "شكراً قطر للعمل الاجتماعي» برعاية سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية، حيث تم تكريم البنك تقديراً لجهوده ودعمه المستمر للمبادرات المجتمعية، وهو ما يعكس الثقة التي يحظى بها كشريك موثوق في مسيرة التنمية الاجتماعية للدولة.

وانطلاقاً من إيمان البنك بدور الرياضة في تعزيز أنماط الحياة الصحية وترسيخ مكانة قطر كمركز عالمي للأحداث الرياضية الكبرى، وقع البنك اتفاقية مع الاتحاد القطري للبلياردو والسنوكر لرعاية بطولة كأس العالم للكرة العشرية ليصبح الراعي الرسمي لهذه البطولة العالمية.

وتعكس هذه الشراكة التزام البنك المستمر بدعم الرياضة والسياحة الرياضية باعتبارهما محركين رئيسيين للتنمية المجتمعية والاقتصادية. وبنفس الروح، شارك البنك في مهرجان "سنيار 2025» لصيد البحر، احتفاءً بالتراث البحري لدولة قطر ودعماً للحرفيين وبناة السفن التقليدية، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية تحقيق التوازن بين حماية البيئة البحرية والحفاظ على الهوية الثقافية المرتبطة بها.

3. التعليم، تمكين الطلاب، وتنمية رأس المال البشري

في مجال التعليم، حافظ بنك الريان على حضور نشط من خلال مبادرات موجهة تستهدف طلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الاستثمار في الإنسان هو الشكل الأكثر استدامة من الاستثمار.

وبمناسبة اليوم الدولي للتعليم، استضاف البنك مجموعة من الطلاب القطريين من إحدى المدارس الثانوية في المدينة التعليمية، وذلك في إطار دوره في المسؤولية الاجتماعية لتشجيع الشباب على التفكير في مسارات مهنية في القطاع المصرفي. واتخذت المبادرة شكل زيارة ميدانية موجهة إلى مقر البنك في لوسيل، حيث تعرف الطلاب على بيئة العمل المصرفي من خلال لقاءات مع قيادات قطرية من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. كما شاركوا في ورشة تدريبية حول الحوكمة والاستدامة تضمنت مسابقات تفاعلية لتعميق فهمهم لمسؤولية البنك الاجتماعية ومساهمته في الاقتصاد الوطني. وقد وفرت هذه الزيارة للطلاب فرصة فريدة للتعرف بشكل مباشر على مبادئ التمويل الأخلاقي التي يتبناها البنك، وساعدت على سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي والاستعداد المهني من خلال ربط ما يدرسونه في الفصول الدراسية بالواقع العملي للعمل المصرفي.

وبالتوازي مع ذلك، شارك بنك الريان في البرنامج الوطني "مسيرتي، مستقبلي " في نسخته السابعة، الذي ينظمه مركز قطر للتطوير المهني، أحد أعضاء مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. وكجزء من هذا البرنامج، استضاف البنك مجموعة من الطلاب والطالبات القطريين في المرحلة الثانوية لتعريفهم بطبيعة وآفاق العمل في القطاع المصرفي وتشجيعهم على اعتباره مساراً مهنياً مستقبلياً.

ولتعزيز ظهور جيل جديد من المتخصصين في القطاع المالي والمصرفي، قام بنك الريان برعاية الدفعة الرابعة من برنامج "أصول المستقبل" الذي تنظمه أكاديمية قطر للمال والأعمال بالشراكة مع مصرف قطر المركزي وبدعم من مركز قطر للمال وبورصة قطر. ويهدف البرنامج إلى رفع مستوى الوعي لدى طلاب المرحلة الثانوية والخريجين الجدد حول المفاهيم والمبادئ الأساسية للقطاع المالي والمصرفي في قطر.

وفي تعميق لهذا المسار، كان البنك الراعي الذهبي للبرنامج الوطني "كوادر مالية" في نسخته العاشرة، الذي أطلقته أكاديمية قطر للمال والأعمال بالشراكة مع مصرف قطر المركزي ووزارة العمل وهيئة الخدمة المدنية والتطوير الحكومي. ومن خلال هذه المساهمة، يدعم بنك الريان تدريب كوادر مالية وطنية عالية الكفاءة قادرة على قيادة مستقبل القطاع المالي في الدولة.

وعلى مستوى الجامعات، قدم البنك محاضرة متخصصة لطلاب كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر بعنوان "الخدمات والمزايا في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة". وقد عرضت الجلسة الحلول التمويلية التي يقدمها البنك، ودوره في دعم رواد الأعمال والقطاع الخاص، ومساهمته في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما حافظ البنك على حضوره في المنتديات التعليمية والمهنية الرئيسية من خلال المشاركة في معرض قطر للوظائف، حيث التقى بالشباب والخريجين والباحثين عن عمل وعرّفهم بفرص العمل في القطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما عزز مكانته كخيار مفضل للتوظيف في قطاع الخدمات المالية، ورسخ دوره كجسر يربط بين التعليم الأكاديمي وسوق العمل.

4. التقطير، تنمية المواهب الوطنية، والشراكات الأكاديمية

إلى جانب تمكين الطلاب أكاديمياً، عزز بنك الريان مكانته كخيار مفضل للتوظيف بين الشباب القطريين من خلال مشاركته الواسعة في معارض التوظيف وبرامج تنمية المواهب الوطنية.

شارك البنك في معرض التوظيف بجامعة قطر، حيث أتاح للطلاب والخريجين فرصة استكشاف فرص العمل والتدريب والمنح الدراسية بالتعاون مع مركز التطوير المهني بالجامعة، مما عزز قنوات التواصل مع المواهب الوطنية الشابة.

كما شارك بنك الريان في معرض التوظيف 2025 بالمدينة التعليمية، وهو حدث تعاوني كبير نظمته جامعات كارنيجي

ميلون قطر، جورجتاون قطر، جامعة حمد بن خليفة، كلية HEC باريس في قطر، نورثويسترن قطر، جامعة تكساس A&M قطر، وجامعة فرجينيا كومنولث للفنون قطر، بالشراكة مع مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. وفي هذا المعرض، عرض البنك فرص التدريب والتوظيف والمنح الدراسية لطلاب من مختلف التخصصات.

وامتد حضور البنك إلى معرض التوظيف الثالث بجامعة لوسيل، الذي أقيم تحت رعاية سعادة وزير العمل حيث قدم البنك فرص التدريب والتوظيف وعزز تواصله مع المواهب الوطنية الواعدة. كما شارك في معرض التوظيف بجامعة كارنيجي ميلون في قطر، مقدماً فرص العمل والمنح الدراسية والتدريب لطلاب الجامعة المتميزين، وشارك أيضاً في معرض التوظيف بجامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، حيث عرض مجموعة متنوعة من فرص العمل والتدريب والمنح الدراسية للطلاب المبدعين والموهوبين، وذلك ضمن رؤية شاملة لبناء مسارات مهنية مستدامة للشباب القطري في القطاع المصرفي.

ولترسيخ هذه الاستراتيجية، نظم بنك الريان يوماً مفتوحاً للتوظيف بالتعاون مع وزارة العمل، صُمم لاستقبال الشباب القطريين والمهنيين الراغبين في بناء مسيرة مصرفية مجزية. وقد جسد هذا الحدث التزام البنك المستمر بدعم المواهب القطرية، وتعزيز المهارات، وفتح مسارات للنمو المهني بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. وتمكن المشاركون من لقاء مديري التوظيف وكبار المدراء التنفيذيين ، والتعرف على الوظائف الشاغرة وخيارات المسار المهني المستقبلية، واستكشاف برامج الخريجين والتدريب بالإضافة إلى مسارات التطوير المهني عبر مختلف إدارات البنك.

وفي تعزيز الصلة بين المعرفة الأكاديمية وسوق العمل، قام بنك الريان برعاية برنامج "لقاء العقول" في جامعة كارنيجي ميلون في قطر، مساهماً في إنشاء منصة للحوار بين الطلاب والخبراء والقادة التنفيذيين حول موضوعات تتعلق بالاقتصاد والأعمال والتكنولوجيا والابتكار.

5. الاستدامة البيئية

في سياق التوعية العامة، تعاون بنك الريان مع شركة الميرة للمشاركة في اليوم الدولي للتخلص من الأكياس البلاستيكية من خلال حملة شملت أكثر من 69 فرعاً، نجحت في رفع مستوى الوعي حول الآثار الضارة للبلاستيك أحادي الاستخدام وتشجيع أنماط استهلاك أكثر مسؤولية واستدامة.

وفي تعزيز دوره في حماية الموارد الطبيعية، وقع بنك الريان، برعاية سعادة وزير البيئة والتغير المناخي، مبادرة تعاون مع وزارة البيئة والتغير المناخي لدعم الجهود الوطنية في حماية المراعي والحفاظ على البيئة، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وتشمل هذه المبادرة برامج عملية مثل تسوير المراعي، تنظيم حملات تنظيف دورية، زراعة الأشجار والنباتات المحلية، وإطلاق برامج توعوية تعزز الاستدامة البيئية.

كما شارك البنك في الحفل الرسمي الذي نظمته الوزارة لإطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة التصحر 2025 – 2030، حيث تم تكريمه تقديراً لمساهمته في حماية البيئة.

6. التوعية الصحية وجودة الحياة

برز تمكين المعرفة والتوعية الصحية بشكل كبير في أنشطة بنك الريان طوال العام، انسجاماً تاماً مع إيمانه بأن الصحة تُعد حجر الأساس للتنمية المستدامة. بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، نظم البنك جلسة توعية حول الإقلاع عن التدخين، قدمها اختصاصي في طب المجتمع. وهدفت الجلسة إلى تزويد المشاركين باستراتيجيات عملية ومسارات دعم تساعدهم على تبني أنماط حياة أكثر صحة والتغلب على العادات الضارة.

كما نظم البنك جلسة توعية حول مخاطر التعرض لأشعة الشمس خلال أشهر الصيف، ركزت على طرق الحماية من الأشعة فوق البنفسجية وتأثيراتها على الجلد والصحة العامة. وتضمنت الجلسة توزيع مواد تثقيفية تشجع على العناية الذاتية وتبني السلوكيات الوقائية.

وفي إطار التزامه المستمر بالكشف المبكر والصحة الوقائية، استضاف البنك ورشة عمل للتوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مجموعة الدوحة الصحية ضمن فعاليات شهر التوعية بسرطان الثدي. شمل البرنامج محاضرة حول العلامات والأعراض وطرق الوقاية والفحص الذاتي، إضافة إلى فحوصات سريرية ونقاش مفتوح مع طبيب مختص، مما أتاح للمشاركين فرصة الحصول على نصائح طبية مباشرة.

كما شارك البنك وموظفوه وعائلاتهم في حملة اليوم العالمي للسكري التي نظمتها الجمعية القطرية للسكري، حيث كان بنك الريان الراعي البلاتيني للفعالية. وانسجاماً مع شعار "السكري وبيئة العمل"، جمع الحدث بين التثقيف الصحي الموجه، الفحوصات الطبية في الموقع، والاستشارات الفردية لدعم جهود الوقاية والكشف المبكر بين الموظفين وتعزيز مفهوم بيئة العمل الصحية، واختُتم بمسيرة المشي الخاصة باليوم العالمي للسكري.

7. قيادة الحوار القطاعي، التحول الرقمي، الحوكمة والامتثال

على المستوى الوطني والقطاع المصرفي والمالي، لعب بنك الريان دوراً نشطاً في قيادة الحوار المهني حول مستقبل القطاع المالي، والتحول الرقمي، والاستدامة، والحوكمة، والامتثال.

شارك البنك كراعٍ ألماسي في قمة قطر للتحول الرقمي في التجارة والخزينة 2025، التي أقيمت تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة. وقد جمعت القمة نخبة من الخبراء المحليين والدوليين لمناقشة التحول الرقمي في تمويل التجارة، وتطور المصرفية الإسلامية، حوكمة الاستدامة، ومستقبل ممارسات الخزينة المستدامة، مما عزز حضور البنك كلاعب رئيسي في صياغة توجهات القطاع المستقبلية.

وفي مجال الفعاليات الاقتصادية المتخصصة، شارك بنك الريان في معرض سيتي سكيب قطر 2025، حيث قدم عروضاً تمويلية حصرية، ومكافآت مالية، وخطط سداد مرنة دعماً لقطاع العقارات وتسهيل امتلاك العقارات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما شارك بنك الريان وشركة الريان للاستثمار كشريكين رئيسيين في حوارات IFN قطر 2025، حيث قدما رؤى متخصصة حول المصرفية الإسلامية، المنتجات الاستثمارية، وإدارة الأصول في قطر والمنطقة الأوسع، مما أعاد التأكيد على مكانة البنك كمؤسسة رائدة في التمويل الإسلامي وصوت محوري في الحوار المالي الإقليمي.

واستضاف البنك أيضاً فريقاً من بلومبرغ، حيث شاركوا وجهات نظرهم حول الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية، وانخرطوا في مناقشات تفاعلية حول أطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالاستدامة وتصنيفات الدخل الثابت والأسهم.

وعلى صعيد الحوكمة والامتثال وأمن المعلومات، أكمل بنك الريان التزامه بمعيار الضمان الوطني للمعلومات (NIA) وحصل رسمياً على شهادة الامتثال من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، مما يعكس التزامه بأعلى معايير أمن المعلومات وحماية بيانات العملاء، ويعزز ثقة أصحاب المصلحة في بيئته الرقمية.

كما شارك البنك في حفل إطلاق برامج تدريبية متخصصة لمكافحة الجرائم المالية، تحت شعار "مناعة وطن: نحو أمن مالي ومجتمع واعٍ"، الذي نظمته أكاديمية قطر للمال والأعمال. وقد أكدت هذه المشاركة قناعة البنك بأهمية ترسيخ ثقافة الامتثال والنزاهة وتعزيز الإطار الوطني لمكافحة الجرائم المالية داخل القطاع المالي.

8. الجوائز والتصنيفات الإقليمية والدولية

حظيت جهود بنك الريان في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والابتكار المصرفي بتقدير واسع محلياً وإقليمياً ودولياً. ففي قمة قطر للمسؤولية الاجتماعية 2025، نال البنك جائزة أفضل مبادرة للمسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي والمصرفي، وشارك كراعٍ ماسي في القمة، مساهماً في تحفيز الحوار الوطني حول الاستدامة والحوكمة والممارسات التجارية الأخلاقية، مما عزز مكانته كمؤسسة مصرفية تضع القيم في صلب توجهاتها الاستراتيجية.

وعلى مستوى الجوائز العالمية، منحته مجلة "يوروموني" جائزة الأفضل في مجال الاستدامة، فيما كرّمته "وورلد بيزنس آوتلوك" كأفضل بنك متوافق مع الشريعة، والبنك الإسلامي الرائد في قطر، وأفضل بنك إسلامي مبتكر في قطر. ومنحته مجلة "جلوبال بيزنس" جائزة أفضل حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة، بينما حصد من مجلة "إنترناشيونال بيزنس" لقب أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر، وتوّجته "إنترناشيونال بانكر" بجائزتي أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد وأفضل بنك إسلامي في قطر.

وعلى صعيد التصنيفات الإقليمية البارزة، عزّز بنك الريان مكانته ضمن قائمة أبرز المؤسسات المالية في المنطقة؛ إذ حلّ في المرتبة الحادية والعشرين ضمن قائمة "فوربس الشرق الأوسط" لأكثر 30 بنكاً قيمة في عام 2025، كما احتل المرتبة الخمسين في قائمة "أقوى 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط" للعام ذاته، وهما إنجازان يعكسان الأداء القوي والأثر الواسع والثقة العميقة التي يحظى بها لدى مختلف أصحاب المصلحة.

9. قيمة مشتركة ومستقبل مستدام

من خلال كل مبادرة خيرية، وكل برنامج تعليمي أو مهني، وكل شراكة بيئية أو صحية أو مجتمعية، وكل حوار يقوده في المجال المالي، وكل تكريم يحصده على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، يواصل بنك الريان ترسيخ مفهوم القيادة على أسس من المسؤولية، والمرونة، والتأثير الإنساني.

ومع ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في صلب رسالته المؤسسية، يبقى البنك ملتزماً بخلق قيمة مشتركة مع المجتمع، وتمكين الأفراد والمؤسسات، والمضي قدماً نحو مستقبل مستدام ينبثق من النمو الأخلاقي ويرتكز إلى الشراكة المجتمعية الحقيقية، بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030 ويجسّد روح الصيرفة الإسلامية في أبهى صورها.

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية

يواصل بنك الريان جهوده المبذولة في سبيل تمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. ويتجسد التزام البنك تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجيته المبتكرة التي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية. تشمل هذه الاستراتيجية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم رواد الأعمال، والمواهب الوطنية، وتعزيز الابتكار في الأعمال، وتطوير المهارات، والترويج للشركات الناشئة، بما يتماشى مع أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
علاوة على ذلك، يركز البنك على دعم المبادرات ذات الأثر الاجتماعي، والمشاريع المركزة حول برامج التطوير والابتكار للشباب، وبرامج الأعمال الحرة النسائية، والتمكين الاجتماعي للمرأة، بالإضافة إلى دعم الشركات

والمؤسسات العاملة على برامج المهارات المستقبلية.

وفي ظل التطورات الديناميكية التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية، يمضي بنك الريان قدماً في ريادة الابتكار، لا سيما بعد أن أطلق بيئة تجريبية تقنية كجزء من مختبر الابتكار الخاص به، "NEXT". إن هذه المبادرة تتماشى تماشياً سلساً مع استراتيجية مصرف قطر المركزي للتكنولوجيا المالية ورؤيته الطموحة للدولة في تنويع القطاع الاقتصادي. بفضل هذه الجهود الرائدة، يساهم البنك بشكل ملموس في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطر.

التمويل المستدام وإطار التمويل المستدام

يعتبر بنك الريان أول بنك إسلامي في قطر قدّم إطاراً للتمويل المستدام في العام 2022 مع تصنيف مستقل من وكالة التصنيف الائتماني الدولية ستاندرد آند بورز. إذ إن روح الالتزام التي يتمتع بها البنك تدعم مسيرته في تحقيق أهدافه المتعلقة بالاستدامة، مما يدعم رؤية قطر الوطنية ويتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

يعمل البنك بشكل نشط على تفعيل إطار التمويل المستدام من خلال دمج اعتبارات الاستدامة في أنشطته الأساسية للتمويل وأسواق رأس المال. ويشمل ذلك التطوير المنهجي لسجل أصول متوافق مع الاستدامة، يتيح تحديد وتصنيف ومتابعة الأصول الخضراء والمستدامة المؤهلة عبر الميزانية العمومية بما يتماشى مع معايير الأهلية الواردة في الإطار.

ويُعد هذا السجل مكوناً أساسياً في استراتيجية البنك للتمويل المستدام، حيث يعزز الشفافية والحوكمة وقدرات إعداد التقارير. وبالتوازي مع ذلك، يقوم البنك بتقييم فرص الاستفادة من قاعدة الأصول هذه لدعم مبادرات التمويل المستدام المستقبلية، بما في ذلك إمكانية إصدار صكوك خضراء. وتعكس هذه الجهود التزام البنك بمواءمة أنشطته التمويلية مع ممارسات السوق المتطورة ومعايير البنوك الأخرى والأهداف الوطنية والدولية للاستدامة، مع تعزيز جاهزيته لصفقات أسواق رأس المال المستدامة.

وفي إطار التزامه بتعزيز الاستدامة، يركز بنك الريان على تقليل الانبعاثات الكربونية والاستثمار في المشاريع الخضراء والاجتماعية والمستدامة، بما في ذلك الصكوك الخضراء والمنتجات الخضراء المتنوعة. ويدرك البنك دوره الحيوي في تحقيق النمو المستدام من خلال تقديم خيارات تمويلية متعددة تتماشى مع المسؤوليات البيئية لدولة قطر، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الأساسية مثل الهواء والتربة والمياه والتنوع الحيوي.

في سبيل تحقيق رسالته، وبهدف تقديم مشاريع تمويل تحقق مكاسب تدعم استراتيجيته ورؤيته، فقد رأى بنك الريان إنشاء إطار عمل لخيارات التمويل المستدام ("إطار العمل")، والذي يستطيع البنك بموجبه إصدار السندات والصكوك والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة. ويتوافق إطار العمل مع مبادئ السندات الخضراء 2021 ومبادئ السندات الاجتماعية 2021 وإرشادات سندات الاستدامة 2021 الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ التمويل الأخضر 2021 ومبادئ التمويل الاجتماعي 2021 الصادرة عن جمعية أسواق التمويل. كما ينسجم إطار العمل أيضاً مع الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات والذي أصدره مركز قطر للمال في مارس 2022، وهو الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف إلى تعزيز تنمية سوق التمويل المحلي في الدولة. ويعمل الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات من مركز قطر للمال على تحقيق التكامل بين المتطلبات والمزايا المحلية من جهة، وبين مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال المقبولة على المستوى العالمي من جهة أخرى، بهدف توفير منظومة متناغمة للأسواق المالية محلياً بالاستناد إلى المعايير الدولية.

تماشياً مع هذه المبادئ، يؤكد بنك الريان اعتماد المبادئ التالية لكل من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يتم إصدارها:

استخدام المتحصلات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها بنك الريان في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مستدامة تحقق معايير الأهلية لتصنيفها كمشاريع خضراء أو اجتماعية.

عملية تقييم المشاريع واختيارها

ستخضع المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة إلى الدراسة اللازمة من قبل لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يضمن تحقيقها للمعايير المذكورة آنفاً ضمن فقرة "استخدام المتحصلات".

وتتألف لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بنك الريان من ممثلين عن الإدارات التالية: إدارة الخزينة، إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الاتصال المؤسسي ومكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية والتطوير وإدارة الحوكمة/سكرتير الشركة، وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر. كما يمكن إضافة ممثلين آخرين لعضوية اللجنة تبعاً للمشاريع التي يتم اختيارها. وتجتمع اللجنة، التي يرأسها رئيس قطاع التحول للمجموعة، بشكل دوري لمراجعة المواضيع المتصلة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والإشراف عليها.

إدارة المتحصلات

يخصص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها بنك الريان، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء و/أو الاجتماعية المؤهلة، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، وبالاستعانة بسجل بنك الريان للتمويل المستدام. سيتولى سجل التمويل المستدام تخصيص متحصلات جميع السندات أو الصكوك أو عمليات التمويل الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة، حيث ستتم من خلاله متابعة المعلومات التالية على الأقل:

- نوع المعاملة المصرفية المستدامة: القيمة الأولية للمتحصلات، تاريخ المعاملة، تاريخ الاستحقاق، وسجل السداد أو الإطفاء.
- تخصيص استخدام المتحصلات: اسم وتوصيف المشاريع المؤهلة الخضراء و/أو الاجتماعية المخصوصة وغير المخصوصة، المبلغ المخصص لكل من المشاريع الخضراء و/أو البيئية، حصة بنك الريان من التمويل، تاريخ الاستحقاق، والرصيد المتبقي من المتحصلات التي لم يتم تخصيصها في حال وجودها.

رفع التقارير

ينشر بنك الريان تقريراً حول إصداراته الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة (من السندات والصكوك والتمويلات)، يتناول فيه المبالغ المخصصة والأثر المحقق وذلك في مهلة أقصاها سنة من تاريخ كل إصدار. ويتم النشر في التقرير السنوي لبنك الريان وبشكل سنوي إلى حين تخصيص صافي متحصلات الإصدارات بشكل كامل. حتى 31 ديسمبر 2025، أتم بنك الريان وبنك «إتش إس بي سي» أول عملية إعادة شراء مرتبطة بمؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة الإسلامية، وأول إصدار للصكوك الخضراء.

واهتماماً منه بتعزيز الممارسات المستديمة، يركز بنك الريان على الحد من الانبعاثات الكربونية والاستثمار في المشاريع الخضراء والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك الصكوك الخضراء والمنتجات الصديقة البيئة المتنوعة. كما يولي البنك أهمية كبيرة لدعم النمو المستدام حيث يعمل بدون كلل على توفير مجموعة من خيارات التمويل التي تتوافق مع مبادئ المسؤولية البيئية في قطر، لا سيما من ناحية حماية الموارد الأساسية مثل الهواء، والأرض، والمياه، والتنوع البيولوجي.

الركيزة الثالثة: التنمية البيئية

يفتخر بنك الريان بدعمه للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي لدولة قطر وخطة العمل الوطنية لتغير المناخ اللتين تعكسان تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. إذ يعمل البنك على اتخاذ إجراءات حاسمة مرتبطة بالشؤون البيئية من خلال دعم التمويل المستدام، ودمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عمليات اختيار الموردين، والعمل بشكل فعال على الحد من انبعاثات الكربون على مستوى عملياته كافة. فانطلاقاً من إطار التمويل المستدام الخاص به، يلتزم بنك الريان بالاستثمار في المباني الخضراء ومبادرات الطاقة المتجددة، مع الحرص على أن تتسم عملية الشراء بالمسؤولية وممارسات سلسلة التوريد بالفعالية. وترسخ هذه الجهود التزام البنك بدعم مستقبل مستدام بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المحلية.

يقع المقر الرئيسي لبنك الريان في مدينة لوسيل، وهو مبنى حائز شهادة GSAS 4 التي تعكس التزامه الراسخ بالاستدامة. وحرص البنك على تضمين عناصر صديقة للبيئة أساسية في مقره من خلال تركيب نظام إضاءة موفر الطاقة، وألواح طاقة شمسية، واعتماد نظام ترشيد المياه، وبرنامج شامل لفرز النفايات بهدف إعادة تدويرها. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حملة داخلية لتحويل العمل المكتبي ليكون عملاً صديقاً للبيئة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتحول نحو التقنيات الرقمية والإلكترونية.

وانطلاقاً من التزامه بتعزيز مستقبل مستدام، نجح البنك في نقل جزء كبير من معاملاته الورقية إلى قنواته الرقمية، ما ساهم في تقليل أثره البيئي. فالتحول إلى الأساليب الرقمية يعزز راحة العملاء ويتماشى مع مسؤولية البنك في حماية كوكب الأرض.

ويأتي التبني الملحوظ للقنوات الرقمية ليؤكد التزام البنك بالتقدم التكنولوجي والاستدامة البيئية. فمن خلال اعتماد التحول الرقمي، يسعى البنك إلى تحويل تجربة العملاء وتمهيد الطريق لمستقبل صديق للبيئة بامتياز.

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومخاطر تغير المناخ

وضع مصرف قطر المركزي إرشادات شاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تُعنى بالمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر تغير المناخ ضمن إطار الحوكمة الخاص به. وفي هذا الصدد، يلتزم بنك الريان التزاماً راسخاً باتباع نهج استباقي في إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. إذ يسعى البنك بدون كلل إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة وتعزيز القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة. فمن خلال التركيز على تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة وتقييمها، يأخذ البنك على عاتقه مواجهة التحديات المناخية، مدركاً تمام الإدراك تأثير هذه التحديات المحتمل على عملياته وأصوله الممولة والمجتمع ككل.

يكرّس بنك الريان جهوده لتعزيز أدائه المالي المستدام من خلال وضع إدارة مخاطر تغير المناخ على رأس سلم أولوياته، وذلك على صعيد كافة أنشطته التمويلية

وعمليات عملائه المصرفية. فإن دمج الاعتبارات المرتبطة بتغير المناخ في سياساته وعملياته وفقاً لإرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، يزوّد البنك بالقدرة على تحديد المجالات عالية المخاطر والتخفيف من حدتها، مما يعزز أهمية إطار إدارة المخاطر لديه والدور البارز الذي يضطلع به.

مع انضمامه إلى مبادرة الشراكة لحساب الكربون في القطاع المالي منذ العام 2024، يتخذ البنك خطوة محورية نحو الشفافية من خلال الإفصاح عن انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن النطاق 3 الصادرة عن عملياته المالية، مساهماً بذلك في مبادرة قطر للحد من الانبعاثات الكربونية.

علاوة على ذلك، يعتزم بنك الريان إجراء تقييم شامل لمادية المخاطر بهدف اكتساب رؤى قيّمة حول مختلف المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإدارة التحديات بفعالية. سيساعد هذا التقييم في تحديد أبرز المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتسليط الضوء على أهم المسائل بالنسبة إلى عمليات البنك وأصحاب المصلحة. سيتم إجراء تقييم لمادية المخاطر بشكل سنوي أو عند الحاجة بهدف تقييم احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها المحتمل على عمليات البنك.

في عام 2025، طور البنك مجموعة قوية ومتعددة الأبعاد من القدرات ضمن إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما عزز بشكل كبير نهجه في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ على مستوى المؤسسة. ويشمل ذلك تطوير إطار شامل لإدارة مخاطر المناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية، ويحدد بوضوح آليات الحوكمة والعمليات والمسؤوليات. وقد أكمل البنك أولى تقييماته لمخاطر التحول، ومخاطر المناخ المادية، والمخاطر الاجتماعية والحوكمية عبر محافظه، مدعوماً بإطلاق أداة فحص خاصة لتقييم ملفات العملاء بشكل منهجي.

وبالتوازي مع ذلك، بدأ البنك في دمج المخاطر المناخية ومتطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن سياسات المخاطر الأساسية، لضمان انعكاس هذه العوامل في إدارة المخاطر اليومية وعملية اتخاذ القرارات. كما أدخل البنك أداة تقييم للموردين تركز على متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز الرقابة عبر سلسلة التوريد والعلاقات مع الأطراف الثالثة. علاوة على ذلك، يعمل البنك على صياغة سياسة خاصة لقابلية تحمل المخاطر المناخية لتوجيه القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمخاطر بما يتماشى مع طموحاته في مجال الاستدامة، ويقوم بتطوير قاعدة بيانات مخصصة لتمكين القياس والمتابعة وإعداد التقارير بشكل متسق لمؤشرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر المؤسسة.

1. تقييم أهمية مخاطر التحول

أكمل البنك أول تقييم له لأهمية مخاطر التحول (transitional risk materiality)، مستفيداً من البيانات المتاحة له حول الانبعاثات الكربونية من خلال شراكته مع PCAF وذلك لتقسيم وتقييم محفظة عملائه على المستوى القطاعي. وقد مكّن هذا النهج البنك من تحديد القطاعات والعملاء الأكثر تعرضاً لديناميكيات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وتضمن التقييم عدة قنوات لنقل مخاطر التحول، بما في ذلك تأثير ضرائب الكربون وتسعيره على تكاليف التشغيل والربحية، التطورات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح، الضغوط المرتبطة بالسمعة نتيجة الملفات عالية الانبعاثات، التحولات في تفضيلات المستهلكين، والتغيرات في توجهات المستثمرين وإمكانية الوصول إلى رأس المال. ومن خلال دمج هذه القنوات في التحليل، حصل البنك على رؤية شاملة حول كيفية تأثير مخاطر التحول على نماذج أعمال العملاء وتدفقاتهم النقدية وجدارتهم الائتمانية، مع تحديد المجالات التي يمكن أن تدعم فيها حلول التمويل الانتقالي والتمويل المرتبط بالاستدامة جهود العملاء في خفض الانبعاثات.

2. تقييم أهمية المخاطر المادية

أكمل البنك أول تقييم له لأهمية المخاطر المادية بهدف قياس مدى تعرض العملاء للمخاطر المناخية الحادة والمزمنة. وقد تم إعداد قائمة بالمخاطر المادية ذات الصلة بما يتماشى مع الخطة الوطنية القطرية للعمل بشأن تغير المناخ 2030، كما تم تعزيزها من خلال المقارنة المرجعية مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تتمتع بخصائص مناخية وجغرافية مشابهة. وقد ضمن ذلك أن يعكس التقييم مواطن الضعف الخاصة بالمنطقة مثل الحرارة الشديدة، الإجهاد المائي، ارتفاع مستوى سطح البحر، وإمكانية تعطل البنية التحتية الحيوية وسلاسل الإمداد.

ومن خلال هذا التقييم، عزز البنك فهمه لكيفية تأثير المخاطر المناخية المادية على عمليات العملاء وقيم الأصول واستمرارية الأعمال، مما يدعم إدارة أكثر وعياً للمخاطر ويعزز التواصل مع العملاء بشأن تدابير المرونة والتكيف.

3. تقييم أهمية المخاطر الاجتماعية والحوكمية

عزز البنك قدراته في متابعة المحافظ من خلال تصميم أول تقييم له على مستوى القطاعات للمخاطر الاجتماعية والحوكمية عبر محفظة عملائه. وقد استند التحليل إلى موضوعات رئيسية ومحركات للمخاطر مأخوذة من إرشادات SASB، المعترف بها كجهة رائدة في الاعتبارات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والقطاعية. ومن خلال هذا العمل، عمّق البنك فهمه لكيفية تأثير قضايا مثل ممارسات العمل، الأثر المجتمعي، خصوصية البيانات، أخلاقيات الأعمال، فعالية مجالس الإدارة، والشفافية على قدرة العملاء على الصمود وأدائهم طويل الأمد.

4. العناية الواجبة في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

أدخل البنك أداة جديدة لتعزيز تحليله على مستوى القطاعات من خلال تقييم مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى كل عميل بشكل فردي.

ويُعتبر الفهم الدقيق لملف كل عميل وسلوكه في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة أمراً أساسياً لإدارة ومتابعة مجموعة واسعة من المخاطر المرتبطة بالعلاقة مع العميل. ومن خلال هذه الأداة، يقوم البنك برصد المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية للعملاء الحاليين والمحتملين، بما في ذلك ملفهم الخاص بمخاطر المناخ، والذي يتطلب في كثير من الحالات تواصلاً مباشراً من مديري العلاقات وفِرق التغطية لفهم خطط التحول، وترتيبات الحوكمة، وتوافر البيانات.

وتُجرى التقييمات على مستوى العميل باستخدام بطاقة تقييم خاصة بالبنك، والتي تُبنى على التقييم القطاعي وتوفر رؤية منظمة للمخاطر عبر الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية. ويُمكّن ذلك البنك من تحديد حالات التعرض المرتفع للمخاطر، ودعم اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر وعياً، والتفاعل بشكل استباقي مع العملاء لتحسين ممارساتهم في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بمرور الوقت.

5. أداة تقييم الموردين

من أجل تعزيز متانة إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالموردين، أدخل البنك أداة تقييم جديدة تركز على المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى الموردين بهدف تقوية الرقابة على علاقاته مع الأطراف الثالثة وسلسلة التوريد.

وإدراكاً منه أن مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة قد تمتد لتشمل الموردين ومقدمي الخدمات، تقوم الأداة بتقييم الموردين المحتملين والحاليين عبر مجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية. وتشمل عوامل التقييم الرئيسية وجود قواعد رسمية ومعتمدة للسلوك المهني، تطبيق السياسات البيئية وتتبع الانبعاثات، الالتزام بممارسات إعادة التدوير وإدارة النفايات، الامتثال لمعايير الحد الأدنى للأجور ومعايير العمل، المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وغيرها من ممارسات الحوكمة والاستدامة.

ومن خلال التقييم المنهجي لأداء الموردين في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، يستطيع البنك تحديد العلاقات عالية المخاطر، وإعطاء الأولوية للتواصل، ودمج متطلبات الاستدامة في قرارات المشتريات وإدارة الموردين. وتدعم هذه القدرة ليس فقط تعزيز مرونة العمليات والامتثال للتعليمات الرقابية، بل أيضاً التزام البنك بممارسة أعماله بمسؤولية عبر منظومته بأكملها.

6. قابليّة تحمّل المخاطر المناخية

يعمل البنك حالياً على صياغة سياسة خاصة لتحديد قابليّة تحمّل المخاطر المناخية، وهي في هذه المرحلة ذات طبيعة استشرافية وتركز بشكل أساسي على توجيه عملية جمع البيانات المتعلقة بالمناخ بشكل منهجي لدعم تحليلات أكثر تقدماً للمخاطر في المستقبل.

وفي هذه المرحلة، تؤكد هذه السياسة على جمع مؤشرات رئيسية مثل تصنيفات كفاءة الطاقة لمحافظ العملاء والعقارات، والانبعاثات الفعلية من الأطراف المقابلة، وغيرها من المؤشرات المناخية ذات الصلة. وبينما لا تزال قابلية تحمّل المخاطر المناخية قيد التطوير، فإن هذه المبادرة تضع الأساس لدمج الاعتبارات المناخية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ومتابعة المحافظ، وإدارة المخاطر الائتمانية.

7. هندسة البيانات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يعمل البنك على تطوير قاعدة بيانات متخصصة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدعم عملية جمع ودمج وتحليل المعلومات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ عبر عملياته ومحفظة عملائه بشكل منهجي.

ويتم تصميم هذه البنية لمعالجة مجموعة متزايدة من التزامات الإفصاح، بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن بورصة قطر ومصرف قطر المركزي، وعدد من وكالات التصنيف المتخصصة بمجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتمكّن هذه البنية البنك من جمع وتوحيد وتتبع البياناتشكل متسق، بما يضمن جودتها وشفافيتها وسهولة الوصول إليها لأغراض إدارة المخاطر الداخلية، والتقارير التنظيمية، والإفصاح الخارجي.

ومن خلال تأسيس قاعدة بيانات قوية، يستطيع البنك إجراء تحليلات أكثر تقدماً في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بمرور الوقت، ومتابعة الاتجاهات والتعرضات للمخاطر عبر العملاء والقطاعات، ودعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة فيما يتعلق بتخصيص الائتمان، والتواصل، والمبادرات المرتبطة بالاستدامة.

8. قياس الانبعاثات التشغيلية

يعمل البنك حالياً على قياس انبعاثاته التشغيلية عبر النطاقات Scope 1 وScope 2 وScope 3 (باستثناء الفئة 15)، وذلك لتغطية مجموعة من مصادر الانبعاثات تشمل استهلاك الطاقة في المباني، أسطول المركبات والسفر لأغراض العمل، الانبعاثات المرتبطة بالمشتريات، وتنقلات الموظفين.

وتُعد هذه المبادرة جهداً مشتركاً بين الإدارات المختلفة، بمساهمات كبيرة من إدارة المشتريات، المرافق، الموارد البشرية، وغيرها من الفرق، مما يعكس التزام البنك بدمج الاستدامة في جميع عملياته. ويخطط البنك للإفصاح عن انبعاثاته التشغيلية في الوقت المناسب، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

تخدم هذه الجهود غاية أوسع تتجاوز حدود الالتزام بالمتطلبات الرقابية. فمن خلال فهم وتقليل بصمته الكربونية التشغيلية، يسعى البنك إلى تقليل أثره البيئي، والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية، وإلهام التغيير الإيجابي بين أصحاب المصلحة، مؤكداً أن المؤسسات المالية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في حماية كوكب الأرض.

المعايير وأطر العمل الدولية والمحلية

يلتزم بنك الريان ببذل الجهود الرامية إلى دمج عملياته مع المعايير المحلية والعالمية للاستدامة وأفضل الممارسات في هذا المجال. ومن خلال هذا الالتزام، يحرص البنك على النجاح في تطبيق استراتيجية الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، التي تنعكس بدورها إيجابياً على أصحاب المصلحة داخل البنك وخارجه. علاوة على ذلك، تدعم مبادرات البنك أهداف دولة قطر في تعزيز العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع يتسم بالمسؤولية البيئية.

تقرير الإفصاح لبنك الريان عن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بورصة قطر

	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الاستدامة البيئية						
هل لدى البنك مسؤولية قانونية أو تنظيمية تتعلق بالتأثير البيئي؟ نعم/ لا إذا نعم، اشرح.	**لا**	لا	لا	لا	لا	لا
هل تنشر الشركة سياسة خاصة بالبيئة وتتبعها؟ نعم/ لا	**لا**	لا	لا	لا	لا	لا
الطاقة المستهلكة (جيجاجول لكل موظف)	**53.67**	61.45	62.29	77.64	43.67	30.6
نسبة استخدام الطاقة المتجددة (%)	**19**	23	25	27	28	29
حدد المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة من قبل الشركة	**الكهرباء والطاقة الشمسية**	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية
إجمالي حجم المياه المعاد تدويرها/ المعاد استخدامها من قبل الشركة سنوياً (م³)	**15,375.81**	12,102.32	12,470.15	16,576.70	11,371.85	8,213.80
إجمالي كمية الطاقة المستهلكة (جيجاجول)	**32,150.51**	33,785.77	35,629.46	47,362.60	32,491.16	23,468.68
إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (طن)	**غير منطبق**	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
إجمالي حجم النفايات المنتجة (كجم)	**159,573.60**	156,467.51	152,380.80	162,504.00	198,201.60	204,328.80
إجمالي استهلاك المياه (م³)	**16,787.43**	20,240.17	19,019.14	17,487.86	13,299.43	17,300.57

	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الشؤون الاجتماعية						
متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف	**31.64**	35.3	27.38	15.33	9.75	13.68
الإفصاح والالتزام بسياسة حقوق الإنسان؟ نعم/ لا	**نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني**	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني
هل تحظر الشركة استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري في سلسلة التوريد؟ نعم/ لا	**نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني**	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني
هل تنشر الشركة سياسة للصحة والسلامة المهنية وتتبعها؟ نعم/ لا	**غير منطبق**	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
معدل تبديل الموظفين (%)	**5.41**	9.23	7.9	17.4	5.6	5.8
إجمالي الأجور والمزايا (مليون دولار أمريكي)	**93**	90	89	117	87	80
معدل التوطين (%)	**33.9**	33	33.9	35.9	32	32.6
عدد الشكاوى المقدمة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تم التعامل معها وحلها	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نسبة الأرباح قبل الضريبة المستثمرة في المجتمع (%)	**2.7**	2.7	2.8	2.9	2.7	2.6
نسبة الإنفاق على الموردين المحليين (%)	**82.4**	59.6	84.3	83.2	73.39	81.74
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون والموظفون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي القوى العاملة (موظفون بدوام كامل)	**577**	551	572	610	744	767
نسبة النساء بين القوى العاملة (%)	**29**	29.2	29.2	29.5	30.6	30.8

	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الحوكمة						
نسبة راتب الرئيس التنفيذي إلى متوسط رواتب الموظفين	**41.64**	41.43	41.6	41.35	-	-
الإفصاح عن نتائج التصويت في الجمعية العامة السنوية نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لمكافحة الرشوة والفساد؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لقواعد سلوك الموردين؟ نعم/ لا	**نعم**	لا	لا	لا	لا	لا
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يتم ربط التعويض التنفيذي بمؤشرات الأداء؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نسبة النساء في مجلس الإدارة (%)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة (%)	**27.27**	27.27	27.27	27.27	27.27	33.33
مقارنة متوسط راتب الذكور إلى متوسط راتب الإناث	**نظام رواتب موحد ومتساوي**	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي
فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة تقريراً حول الاستدامة؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تستعين الشركة بطرف ثالث لضمان دقة المعلومات غير المالية؟ نعم/ لا	**نعم**	لا	لا	لا	لا	لا

الملحق (1)- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير ممارس التأكيد المستقل لمساهمي بنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.))

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في31 ديسمبر 2025 ("متطلبات الهيئة"/"المتطلبات").

مقدمة

عملاً بمتطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، فقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة ("تقييم مجلس الإدارة") لبنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة - كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي للحوكمة - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وإعداد تقييم مجلس الإدارة..

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة في الحالات التي تمّ التخفيف من آثارها. تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث تضمن عند تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة – كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بمهمتنا وفقا للمعيار الدولي لمهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة ، في مجمله، لم يعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المنفذة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كانت هذه المهمة هي مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة ، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، والاستجابة للمخاطر المقيمة حسبما تقتضيه الظروف. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل نطاقاً بشكل أساسي من مهمة التأكيد المعقول، سواء فيما يتعلق باجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، أو الاجراءات المنفذة استجابة للمخاطر المقيمة. وبناء على ذلك، لا نبدي استنتاج تأكيد معقول حول ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة ، في مجمله، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات، وملاحظة العمليات المنفذة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ المعتمدة لدى للبنك، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة مقابل متطلبات المادة رقم (4) من النظام؛

- موافقة المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها البنك؛و

- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم مجلس الإدارة ؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

لقد التزمنا خلال تنفيذ عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتبني المتطلبات الحوكمية والقانونية على الأفراد القائمين على تطبيق الإجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لمدى فعالية تنفيذ إجراء الالتزام ، وفي حالات معينة قد لا تحتفظ هذه الإجراءات بمسار تدقيق. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان لآخر ومن دولة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة غير المشروع للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي لحوكمة الشركات (ولكن لا تشتمل "تقييم مجلس الإدارة ")، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقرير السنوي، الذي من المتوقع أن يُتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري فيه ، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر للمسؤولين عن الحوكمة.

تأكيد على أمر

دون تغيير استنتاجنا، نلفت الانتباه إلى الإيضاح (1) في تقييم مجلس الإدارة حيث تشير إلى أن الهيئة أصدرت نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب قرارها رقم (5) لسنة 2025 ("المدونة الجديدة")، والتي دخلت حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025، وألغت قرار مجلس إدارة الهيئة السابق رقم (5) لسنة 2016 بشأن إصدار مدونة حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. أمام الشركات سنة واحدة من تاريخ نفاذ المدونة الجديدة للالتزام بها.

يقتصر نطاق مهمتنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على تقديم تأكيد محدود بشأن امتثال البنك لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وليس بشأن الامتثال للقانون الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025. كما نؤكد أن نطاق مهمتنا لا يشمل تقييم مدى استعداد البنك للالتزام بمتطلبات القانون الجديد.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة، لا يظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2025.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم 370

الدوحة، دولة قطر

22 فبراير 2026

الملحق (2)- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير ممارس التأكيد المستقل لمساهمي بنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.))

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة (11) من نظام حوكمة الشركات ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2025، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لبنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤلاً عن تقديم "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛
- وصف لتحديد العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل ؛ و
- تقييم مدى خطورة أوجه القصور في التصميم والفعالية التشغيلية في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2025.

يعتمد التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة البنك:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة البنك مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتطبيق والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء استنتاج تأكيد معقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية " للبنك على المستوى المنفصل بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر التحريف الناجم عن الاحتيال أو الخطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

1- تمويل الشركات والأفراد؛	2- الودائع
3- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية	4- الموارد البشرية وجداول الرواتب
5- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات	6- التمويل التجاري
7- الخزينة والاستثمار	

وشمل التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على مستوى المنشاة وضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيقات.

يتضمن ارتباط التأكيد، الذي يهدف إلى إبداء استنتاجتأكيدي معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية " للبنك على المستوى المنفصل استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية،تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول العرض العادل للتقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية بناء على المخاطر المقدرة.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم وقيمنا المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

تعتمد الاجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف المادي في مدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. كما تضمنت إجراءاتنا تقييم المخاطر المتمثلة في عدم تصميم ضوابط الرقابة بشكل مناسب أو عدم تشغيلها فعال لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة المذكورة في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل. تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ملائمة بناء على الظروف الراهنة. ويُعدّ التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين ، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 ("ISQM 1") الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة يتضمنسياسات أو إجراءات تتعلق بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ دون اكتشافها مما قد لا يمنع أو يكشف جميع حالات الاستخدام غير المصرح به للموجودات التي قد يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.. وقد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية مناسباً للفترات المستقبلية في حال تغير الظروف أو تراجع مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من 31 ديسمبر 2025 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ") وهو التقرير الذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا عليه، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الرأي

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد في تقرير مجلس الإدارة ، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا لا يشمل أي شركات تابعة للبنك. ولم يتم تعديل رأينا في هذا الصدد.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم 370
الدوحة، دولة قطر
22 فبراير 2026